هذا كتاب
طوالع الانوار

والع

145

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لمن وجب وجوده وبقاؤه وامتنع عدمه وفناؤه ودل على وجوده
أرضه وسماؤه وشهد بوحدانيته رصف العالم وبناؤه العليم الذي
لا يحيط علمه بالتناهي عده وإحصاؤه القدير الذي لا ينتهي قدرته
عند الحد له إعادته وإبداؤه يدبر الأمر من السماء إلى الأرض
بناء على قدره سنن السابق وقضاؤه جلت قدرته وتباركت
أسماؤه وعظمت نعمته وعمت آلاؤه تاهت في بيداء إلهيته
أنظار العقلاء وآراؤهم وارتبكت دون إدراكه طرق الفكر وأنحاؤه
أحمده ولا أحصي ثناءه وأشكره والشكر أيضاً عطاؤه
وأصلي على رسوله الذي رفع الدين جده وعناؤه وقمع
الضلالة بأسنته وسناؤه وصلى الله عليه وعلى آله ما أضاء
المنير ضياؤه وبعد فإن أعظم العلوم موضوعاً

أي عند حصول المراد

وهي الوجود العام

أي تحيرت

أصلاً وفرعاً وأقواها حجة ودليلاً وأجلاها محجة وسبيلاً هو العلم
الكافل بإبراز أسرار اللاهوت عن أستار الجبروت المطلع
على مشاهد الملك ومغيبات الملكوت الفارق بين المنتجبين
للرسالة والهدى والمنطبعين على الضلالة والردى الكاشف عن
أحوال السعداء والأشقياء في دار البقاء يوم العدل والقضاء
هذا وإن مبنى قواعد الشرع وأساسها ورئيس العالم ورأسها
إن كتابنا يشتمل على غوامض المعقول ونخب المنقول في تنقيح
أصوله وتخريج فصوله وتلخيص قوانينه وتحقيق براهينه
حل مشكلاته وإبانة معضلاته مع وجازة لفظه وسهولة
ضبطه يحتوي على معان كثيرة الشعوب متدانية الجنوب
متسوقة المبادي والمطالع متسقة العوالي والمقاطع وسميته طوالع
الأنوار من مطالع الأنظار والله سبحانه أسأل أن يعصمني

علم المجردات

عالم المحسوسات

لطيفة لطائف

النخبة النقاوة

أي متقاربة الأطراف

أي النزوع

أي المقاصد

ورئيس العالم الديني

أي العلوم

من الاباطيل ويهديني سواء السبيل ويغفر لي خطيئتي يوم
الدين ويبوئني في اعلى عليين مع النبيين والصديقين والشهداء
والصالحين وبعد فمقصود الكتاب مرتب على مقدمة وثلثة
كتب اما المقدمة ففي مباحث تتعلق بالنظر وفيها فصول الاول
في المبادي اعلم ان تعقل الشيء وحده من غير حكم عليه بنفي او اثبات
يسمى تصورا ومع الحكم باحدهما تصديقا وكلاهما ينقسمان الى
بديهي لا يتوقف حصوله على نظر وفكر كتصور الوجود والعدم والحكم
بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وكسبي يحتاج اليه كتصور
الملك والجن والعلم بحدوث العالم وقدم الصانع اذ لو كانت التصورات
والتصديقات باسرها ضرورية او مكتسبة لما فقدنا شيئا
او لما تحصلنا على شيء لان النظر انما يكتسب من معارف اخر
سابقة فلو كانت باسرها مكتسبة لزم استناد كل واحد منها

يسمى صح

الى غيره

الى غيره في موضوعات متناهية او غير متناهية فيلزم الدور
او التسلسل المحالان والنظر ترتيب امور معلومة على وجه يؤدي
الى استعلام ما ليس بمعلوم وتلك الامور المرتبة ان كانت موصلة
الى تصور سميت معرفا وقولا شارحا وان كانت موصلة الى
تصديق سميت حجة الفصل الثاني في القول الشارح وفيه مباحث
الاول في شرائط المعرف معرف الشيء ما يستلزم معرفته معرفته
فيكون العلم به سابقا على العلم بالمعرف فلا يعرف الشيء بالمساوي
له في الجلاء والخفاء كما يقال الزوج عدد ليس بفرد وبالعكس مثل الحركة
نقلة والانسان حيوان بشري وبالاخفى منه سواء توقف عليه
معرفته بمرتبة واحدة كتعريف الشمس بانه كوكب نهاري والنهار
زمان طلوعها او بمراتب كتعريف الاثنين بانه زوج اول ثم تعريف
الزوج بانه المنقسم بمتساويين ثم تعريف المتساويين بالشيئين

ودليلا صح

ای معلومات

لا يفضل احدهما على الآخر ثم تعريفه بالاخفى او لم يتوقف مثل النار

الاعم

ركن شبيه بالنفس وينبغي ان يتقدم الاعم لشهرته وظهوره و

فان النفس اخفى من النار عند العقل

الغريبة وهو

يجتنب عن الالفاظ المجازية والتكرار مثل ان يقال العدد كثرة

اي في اللفظية وعدم الدلالة

مجتمعة عن الوحدات والانسان حيوان جسماني ناطق اللهم اذا

وفي هذا المثال تكرار ... الحد لان الكثرة نفس الآحاد

ادعت اليه ضرورة وذلك في تعريف المتضايفين مثل الاب حيوان

وفي هذا المثال تكرار بعض اجزاء الحد وهو الجسم وهو جزء الحيوان

وهي اختصاص البيان بالزائد تعريفه

يتولد من نطفته شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك او كان كافي

اي من حيث تولد من نطفته حيوان آخر من نوعه

قولهم الانف الافطس الثاني في اقسام المعرف معرف الشيء لا بد و

ان يساويه في العموم والخصوص ليشمل جملة افراده ويمنع عن غيرها

بيان وجه حصر الحد في اربعة اقسام

فلا يخلو من ان يكون داخلا فيها او خارجا عنها او مركبا منهما والاول

واعترض على هذا التقسيم بان المركب منهما خارج ايضا

اما ان يكون جميع اجزائه وهو الحد التام او لم يكن وهو الحد الناقص والثاني

وهو الرسم الناقص والثالث ان كان المميز داخلا سمي حدا ناقصا ايضا

اي يكون المميز فصلا قريبا

وان كان بالعكس كما اذا تركب من الجنس والخاصة سمي رسما تاما واعترض

عليه بان مجموع اجزاء الشيء عينه والجزء انما يعرف

هو بعض الاجزاء الداخلة

الكل

عرف

الكل اذا عرفت شيئا من اجزائه وذلك الجزء اما ان يكون مبائنا وما

هو خارج عنه والخارج انما يعرف اذا علم اختصاصه به وذلك يتوقف

على معرفته ومعرفة ما يغايره من الامور الغير المتناهية وذلك محال

وبان المطلوب ان كان مشعورا به امتنع تحصيله وان لم يكن مشعورا به

امتنع طلبه واجيب عن الاول بان الجزء متقدم على الكل بالطبع والاشياء

التي كل واحد منها متقدم على شيء يمتنع ان تكون نفسه ومعرفا به

ويعرف الشيء ليس بواجب ان يعرف شيئا من اجزائه اصلا لجواز

استغنائها باسرها وعن الموصوف متوقف على كون الوصف

المعرف بحيث يلزم من تصوره تصوره بعينه وذلك انما يتوقف

على اختصاصه وشموله في نفس الامر لا على العلم بهما وهو ضعيف لان

اي الجواب الاول

تقدم كل واحد لا يقتضي تقدم الكل من حيث هو كل ومجموع ليدل على

المنافع وتوقف الاجزاء باسرها حتى الصورة معلومة

اي وكذا الجواب الثاني ضعيف

كانت الماهية معلومة والالم يفد التحديد ولو استلزم

وكذا الجواب الثالث ضعيف

الخارجي تصوّره بتصوّره فان كان متصوّرا كان الملزوم متصوّرا واستغني
عن التعريف وان لم يكن متصوّرا امتنع التعريف به بل الجواب ان الاولى
على انفرادها معلومة والتحديد استحضار مجموعها بحيث يحصل في الذهن صورة
مطابقة للمحدود وكذا الرسم اذا كان مركبا واما المفرد فلا يفيد وعن الثاني
ان توجه الطلب نحو الشيء المشعور به ببعض اعتباراته فلا استحالة الثالث
في بيان ما يعرّف ويعرّف به الحقائق اما بسيطة او مركبة وكل منهما اما ان
يتركب عنه غيره او لا يتركب فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يحدّ
ولا يحدّ به كالواجب والذي يتركب عنه غيره يحدّ به ولا يحدّ كالجوهر
والمركب الذي لا يتركب عنه غيره يحدّ ولا يحدّ به كالانسان والذي
يتركب عنه غيره يحدّ ويحدّ به كالحيوان فالحدّ للمركب وكذا الرسم
التام واما الرسم الناقص فيشملهما الفصل الثالث في الحجج وفيه
مباحث الاول في انواع الحجج الدليل ما يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول ويتوقف به

اي بدل الجواب ان التعريف بجميع الاجزاء معتبر

اي لا يفيد التعريف لانه ليس له اجزاء حتى يحدّ لا يستحضارها

فيشملهما

والمراد من اللزوم اعم من البين

فاما ان يستدل بالكلي على الجزئي او باحد المتساويين على الآخر ويسمى
قياسا او بالعكس ويسمى استقراء تاما ان كان بجميع جزئياته وناقصا
ان لم يكن او بجزئي على جزئي آخر ويسمى تمثيلا وقياسا
في عرف الفقهاء والجزئي الاول اصلا والثاني فرعا والمشترك
جامعا وتارة يعرف تارة بالدوران واخرى بالسبر
او بغيرهما وقد استقصينا الكلام فيه في منهاج الوصول الثاني
في القياس واصنافه القياس قول مؤلف من اقوال متى سلمت
لزم عنه لذاته قول آخر وهو اما ان يشتمل النتيجة او نقيضها بالفعل
ويسمى استثنائيا او لا ويسمى اقترانيا والاول اما ان يستدل
بوجود الملزوم على وجود اللازم او بعدمه على عدم الملزوم او بوجود احد
المتعاندين على عدم الآخر او بعدمه على وجوده فيكون مشتملا
على مقدمة حاكمة بالملازمة بينهما وتسمى شرطية منفصلة حقيقية
ان تعاندا مطلقا ومانعة الجمع ان تعاندا صدقا فقط ومانعة

اي على احوال الجزئي

او بعكسه

سواء كان بجميع جزئياته او ببعضها

كما يقال السماء حادث لانه متغير

والجامع انما يفيد اذا ثبت كونه مؤثرا في الحكم

من الطرق الدالة على علية الوصف كالنص والاجماع والمناسبة والشبه

القول يطلق على المسموع اي الملفوظ

اي المقدم والتالي

كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان

اي لا يصدقان ويجوز ان يكذبا

اما ان يكون هذا الشيء انسانا او فرسا

خلى ان نعاندا كذبا فقط فاخرى تدل على وضع الملزوم او المعاند
مطلقا او صدقا او رفع اللازم او المعاند مطلقا او كذبا ويسمى [illegible]
استثنائية والثاني على اربعة اوجه لانه لا بد من امر يناسب
طرفي المطلوب ويسمى اوسط والمحكوم عليه في المطلوب اصغر والمحكوم به
اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى فالاوسط
اما ان يكون محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى او محمولا فيهما او موضوعا
فيهما او موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى والاول ان يستدل بصدق
الاوسط على كل الاصغر او بعضه وصدق الاكبر على كل ما صدق عليه
الاوسط او سلبه عنه على صدق الاكبر على كل الاصغر او بعضه
او سلبه عن كله او بعضه والثاني ان يستدل بصدق
الاوسط على كل الاصغر وسلبه عن كل الاكبر او بعكسه على سلب الاكبر
عن كل الاصغر او بصدق الاوسط على بعضه وسلبه عن كل
الاكبر او سلبه عن بعض الاصغر وصدقه على كل الاكبر

على

على سلب الاكبر عن بعض الاصغر وذلك بشرط ان يتحد زمان السلب
والايجاب او يكون احدهما دائما والثالث ان يستدل بصدق
الطرفين على كل الاوسط او احدهما عليه والآخر على بعضه على صدق
الاكبر على بعض الاصغر او بصدق الاصغر على كله وسلب الاكبر عن
كله او بعضه او بصدقه على بعضه وسلب الاكبر عن كله على سلب
الاكبر عن بعض الاصغر والرابع ان يستدل بصدق الاصغر على كل
الاوسط وصدقه على كل الاكبر او بعضه على صدق الاكبر على بعض
الاصغر او بصدقه على كله او بعضه وسلب الاوسط عن كل
الاكبر على سلب الاكبر عن بعض الاصغر وبسلب الاصغر عن كل
الاصغر والقرائن القياسية المنتجة ثلاث وعشرون اربع استثنائية
وتسع عشرة اقترانية والكلام المستقصى فيها في الكتب المنطقية
الثالث في مواد الحجج الحجة اما ان تكون عقلية او نقلية و

الاوسط وصدقه على كل الاكبر على سلب الاكبر عن كل

والاول اما ان تكون مقدماتها قطعية ويسمى برهانا ودليلا او ظنية او
مشهورة ويسمى خطابة واما انها او مشتبهة باحدهما ويسمى مغالطة و
المبادي اليقينية ما يجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه ويسمى اوليات
وبديهيات او بواسطة تحضر في الذهن عند تصورهما مثل الاربعة زوج
ويسمى قضايا قياساتها معها او الحس ويسمى مشاهدات وحسيات
او كلاهما معا والحس هو حس السمع مثل ان يخبر عن محسوس يمكن و
قوع جمع كثير يجزم العقل بامتناع تواطئهم على الكذب ويسمى متواترات
او غيره مثل ان يشاهد ترتب شيء على غيره مرارا كثيرة بحيث
يحكم العقل بانه ليس على سبيل الاتفاق والا لما كان دائما ولا اكثريا
كترتب الاسهال على شرب السقمونيا ويسمى تجربيات وقد يكفي المشاهدة
مرة او مرتين لانضمام قرائن اليها كالحكم بان نور القمر مستفاد من
الشمس ويسمى حدسيات واما الظنيات فمقدمات

يحكم

وهو قياس

سواء كانت ضرورية او مكتسبة

سواء كان حسا ظاهرا او باطنا كقولنا الشمس مضيئة

[illegible]

يحكم العقل بها مع تجويز نقيضها تجويزا مرجوحا واما المشهورات
فما اعترف به الجمهور لمصلحة عامة او بسبب رقة او حمية مثل الظلم
قبيح والعدل حسن وكشف العورة مذموم ومواساة الفقراء
محمودة واما مقدمات المغالطة فقضايا الوهم في امور
غير محسوسة قياسا على المحسوس كما قيل كل موجود فانه جسم او
حال في جسم وقد يستعمل فيها المخيلات وهي قضايا تذكر لترغيب
النفس في شيء وتنفيرها عنه وقد تكون صادقة والغرض ما يستعمل
فانما يستعمل في القياسات الشعرية والثانية ما صح نقله عمن
عرف صدقه عقلا وهم الانبياء عليهم السلام وتواترا يفيد لنا اليقين
اذا تواتر عندنا وعلمنا عصمته وانه العربية وعدم الاشتراك و
المجاز والاضمار والتخصيص والنقل والنسخ والمعارض العقلي الذي
لو كان لترجح اذ العقل اصل النقل وتكذيب الاصل لتصديق

على النقل

اي مراعاة

ومن الوهميات

اذا اريد مع ايقاع التصديق تزيد النفس على انقباض وانبساط

والفرق بين المشهورات والاوليات ان الاوليات [illegible]

[illegible]

النوع محال لاستلزامه تكذيبه ايضا **الفصل** الرابع في احكام

النظر وفيه مباحث **الاول** ان النظر الصحيح يفيد العلم والسمنية

انكروه مطلقا والمهندسون في الالهيات لنا انا نعلم بالضرورة ان

من علم لزوم شيء وعلم معه وجود الملزوم او عدم اللازم علم من الاول

وجود اللازم ومن الثاني عدم الملزوم وايضا فمن علم ان العالم

ممكن وان لكل ممكن سببا علم قطعا ان له سببا احتجت

السمنية بوجوه **الاول** ان العلم الحاصل عقيب النظر ان كان

ضروريا كان بان خلافه وان كان نظريا عاد الكلام في لازم

النظر الثاني ولزم التسلسل **والثاني** ان المطلوب ان كان

معلوما فلا طلب وان لم يكن معلوما فاذا حصل فكيف نعرفه

الثالث ان الذهن لا يقوى على استحضار مقدمتين معا لانا

نجد من انفسنا انا اذا توجهنا الى مقدمة تعذر علينا في تلك الحالة

التوجه

اعتبار المادة والصورة

وزعموا ان المطلوب فيها هو الاقرب الاليق والاولى

وهذا الدليل في الالهيات

من النظر

انه مطلوبه

اي لا يقدر

التوجه الى اخرى والمقدمة الواحدة لا تنتج **واجيب** عن الاول بان

العلم به وباستلزام المقدمتين على الترتيب الخاص له ضروري

وظهور الخطاء بعد النظر الصحيح ممنوع وعن الثاني ان طرفيه معلومان

والنسبة مبهمة والمطلوب تعينها فاذا حصل تميز عن غيره

بطرفيه وعن الثالث ان الذهن يستحضرهما كما يستحضر طرفي

الشرطية ويحكم بالملازمة او المعاندة بينهما واحتج المهندسون

بوجهين **فالاول** ان التصديق موقوف على التصور وذات الله

غير معقولة ولا جائزة التعقل كما سنذكره في الكتاب الثاني

فلا يكون محكوما عليه **والثاني** ان اقرب الامور الى الانسان هويته

التي يشير اليها بقوله انا وانت ترى في مباحث النفس اختلافات

كثيرة في انها ما هي وكيف هي فما ظنك بابعدها عن الاوهام و

العقول **واجيب** عن الاول بان التصديق موقوف على

تصور

اي المطلوب من النظر عقيب النظر

اي الطرف المطلوب

ولم يكن النظر مفيدا للعلم

الطريق باعتبار وذات الله تعالى كذلك وعن الثاني انه دليل على
عسره ولا شك فيه اذ الوهم يلابس العقل في مآخذه والباطل
يشابه الحق في مباديه ولذلك تخالفت فيه الآراء وتضادت
الاهواء والسلف منعوا منه الا الافراد من الاذكياء بل
الكلام في الامتناع فيه الاول النظر الصحيح يعد الذهن
والنتيجة تفيض عليه عقيبه عادة عند الشيخ ابي الحسن
الاشعري ووجوبا عند الحكماء وقالت المعتزلة النظر يولدها
في الذهن ومعنى التوليد ان يوجب وجود شيء وجود شيء آخر
كحركة اليد والمفتاح ونبين فساده ببيان استناد الممكنات
الى الله تعالى ابتداء الثاني الاشبه انه لابد بعد استحضار
المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما والا
لما تفاوت الاشكال في جلاء الانتاج وخفائه الثالث

ولقائل ان يقول لا يلزم من هذا الدليل كون ملاحظة الترتيب والهيئة شرطا في حصول الانتاج بل غايته تفاوت الانتاج في جلاء الانتاج او خفائه ولا نزاع فيه بل في الاول

المشهور ان النظر الفاسد لا يستلزم الجهل وقيل بخلافه والحق
ان الفساد ان كان مقصورا على المادة استلزم والا فلا الثاني
في انه كاف في معرفة الله تعالى ولا حاجة الى المعلم ويدل عليه ما ذكرناه
احتجت الاسماعيلية بان الخلاف والمراء مستمرين بين العقلاء
في ذلك ولو كفى العقل لما كان كذلك وايضا بان الانسان لا يستقل
بتحصيل اضعف العلوم فكيف باصعبها واجيب عن الاول
بانهم لو اتوا بالنظر الصحيح لما وقع لهم ذلك وعن الثاني بان العسر
مسلم ولا شك انه لو كان معلم يعلم المبادي والحجج ويزيح
الشكوك والشبه كان اوفق انما النزاع في الامتناع الثالث
في وجوبه النظر في معرفة الله واجب اما عندنا فلقوله تعالى قل
انظروا ماذا في السموات والارض ونحوه واما عند المعتزلة
فلان المعرفة واجبة عقلا وهي لا تحصل الا بالنظر وما

اي البحث الثالث

اذ لو توقف على السمع لزم الدور

لا يتمّ الواجب المطلق الا به فهو واجبٌ واعترض عليهم بأنّ
مبناه على حكم العقل وسيأتي الكلام فيه وامتناع العرفان بغيره و
استحالة التكليف بالمحال وكلاهما ممنوع وبأنّ قوله وما كنّا معذبين حتى
نبعث رسولا ينفي الوجوب قبل البعثة لنفي لازمه فدلّ على انّ الوجوب
ليس الا من الشرع قيل لو وجب من الشرع لزم افحام الانبياء فانّ المكلف لا ينظر
ما لم يعلم وجوبه ولا يعلم وجوبه ما لا ينظر قلنا لو وجب عقلا لافحم ايضا
لانّ وجوب النظر غير ضروري اذ هو متوقف على مقدمات تفتقر
الى انظار دقيقة

الكتاب الاول في الممكنات

وفيه ثلث ابواب

الباب الاول في الامور الكلية وفيه فصول

الفصل الاول في تقسيم المعلومات

المعلوم اما ان يكون متحققا
في الخارج وهو الموجود اولا وهو المعدوم وهذا هي تلك القسمة وقال
المثبتون ان تحقق باعتبار نفسه فهو الموجود وان تحقق باعتبار غيره
فهو الحال كالاجناس والفصول وحدّوا الحال بانه صفة غير موجودة

اي وجوب النظر

وهو العذاب

اي ليس من العقل

النظر بالشرع

اي عند الاشاعرة

اي الذوات والصفات الوجودية

يخرج الذات

يخرج الصفات الثبوتية

ولا

فهو الحال

معدومة في نفسها قائمة بموجودة وقال اكثر المعتزلة المعلوم ان تحقق في نفسه فهو
الشيء والثابت وان لم يتحقق كالممتنع فهو المنفي والثابت ان اتصف له
كون في الاعيان فهو الموجود والا فهو المعدوم وهم يطلقون المعدوم على المنفي
ايضا فالثابت اعم من الموجود والمعدوم من المنفي ومن اثبت الحال منهم فقال
الكائن ان استقل بالكائنية فهو الذات الموجودة وان لم يستقل فهو الحال
وقال الحكماء كل ما يصح ان يعلم ان كان له تحقق ما فهو الموجود وان لم يكن
له ذلك فهو المعدوم وقسموا الموجود الى ذهني وخارجي والخارجي الى ما لا
يقبل العدم لذاته وهو الواجب والى ما يقبله وهو الممكن والممكن الى ما يكون في
موضوع اي محل متقوم بما حل فيه وهو العرض والى ما لا يكون كذلك وهو الجوهر
والمتكلمون قسموا الى ما لا اول لوجوده وهو القديم والى ما له اول وهو المحدث
والمحدث الى متحيز وهو الجوهر وحال فيه وهو العرض والى ما يقابلهما اما
لانه لو كان لشاركه الباري في قدمه وخالفه في غيره فيلزم التركيب

وهم لا يثبتون الحال

اي الكائن في الاعيان

في تقسيم المعلومات

اي ذاته يقتضي وجوده

لا يقتضي الوجود والعدم

اي الموجود الخارجي

اي لا يكون مسبوقا بالعدم

الباري

ومنع بان الاشتراك في العوارض لاسيما في السلبية لا يستلزم التركيب **الفصل**
الاول في الوجود والعدم وفيه مباحث **الاول** تصور الوجود وهو بديهي
لوجهين **الاول** انه جزء من وجودي المتصور بداهة **والثاني** التصديق البديهي
بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان مسبوق بتصور الوجود
والعدم ومغايرتهما النفي الاثباتية المتوقف تصورهما على تصور الوصف
والسابق على البديهي اولى بان يكون بديهيا فتصورات معنى الا[ربعة]
بديهية **قيل** هذا التصديق ان كان بديهيا مطلقا لم يحتج الى الدليل
والا لم يفد **قلنا** بداهة التصديق مطلقا متوقفة على بداهة العلم بالجزء
لا على حصول العلم ببداهته **ولقائل ان يقول** التصديق متوقف على
تصور الجزء باعتبار لا على تصور حقيقته ولا يلزم من تصوره بداهته
الثالث الوجود بسيط لامتناع تركبه عن الموصوف به او بنقيضه
فلا يحد ولا يرسم اذ لا شيء اعرف منه وان كان فالرسم لا يعرف كنه الحقيقة

الثاني مفهوم الوجود وصف مشترك عند الجمهور وخالفهم
الشيخ **لنا** انا نجزم بوجود الشيء ونتردد في كونه واجبا او جوهرا او عرضا
ونقسم الموجود اليها ومورد القسمة مشترك واستدل بان مفهوم السلب
واحد فلو لم يتحد مقابله بطل الحصر العقلي **ومنع** بان لكل ايجاب سلبا
يقابله **الثالث** في كونه زائدا خلافا للشيخ مطلقا وللحكماء في
الواجب اما في الممكنات فلانا نتصورها ونشك في وجودها الخارجي
والذهني حتى يقوم عليها البرهان ولان الحقائق الممكنة تقبل الوجود
والعدم ووجوداتها ليست كذلك وايضا فالماهيات متخالفة
والوجود مشترك فلا يكون نفسها ولا جزءها والا لكانت لها فصول
تباينها في مفهوم الوجود ويكون لها فصول اخر ويتسلسل
واحتج الشيخ بانه لو زاد لقام بالمعدوم قلنا بل بالماهية
من حيث هي **واما في الواجب** فلوجوه **الاول** انه لو تجرد لعرض

ای عند الشيخ لفظ الوجود مشترك ومفهومه ليس
واحد من الوجودات
ای من كون الوجود معنى مشتركا
ای وهو العدم المطلق
ای الماهيات الممكنة
دون الممكن
عن الماهية
ای لا نقرر وجود الواجب
الى التجرد الا على غير ذاته
وهو باطل

اي وان لم يكن تجرد الوجوب علة لماهيته لعلة غير ذات الوجوب

والا لتنافت لوازمه فيكون ممكنا **قيل** تجرده لعدم الموجب لعروضه

قلنا فيحتاج الى العلة **قيل** الوجوب مشكك **قلنا** ان سلّم فلا يمنع

المساواة في تمام الحقيقة والا لزم تركب الوجوب والمباينة الكلية بين

الوجودين وقد بان فسادهما **وايضا** فالواقع على اشياء بالتشكيك

لا بد وان يكون من عوارضها فالموصوفات ان تماثلت او تجانست

باعتبار آخر لزم المحالان المذكوران وان تباينت كان كل واحد

منها مخالفا للآخر بالذات ومشاركا له مفهوم العارض ومن عين

المدعى **الثاني** مبدأ الممكنات لو كان الوجود وحده لشاركه كل

وجود والا لكان السلب جزءا منه **قيل** التجرد شرط تأثيره

قلنا فيكون كل وجود شيئا الا ان يكون الانتخلف عنه

لفقد شرطه الممكن حصوله **الثالث** ان وجوده معلوم

وذاته غير معلوم فوجوده غير ذاته **احتج** الحكماء بان وجوده

بذاته

لكن الاول كشف ح

تعالى لو زاد لاحتاج الى معروض فاحتاج الى سبب مغاير فيتقدم

ذاته بالوجود على وجوده ويلزم التسلسل او مباين ممكنا **واجيب**

بان العلة المقارنة لا يجب تقدمها بالوجود فان ماهيات الممكنات علة

قابلة لوجوداتها واجزاء الماهية علة لقوامها مع ان تقدمها ليس بالوجود

فرع اتصاف الشيء بالوجود ليس لاجل صفة قائمة به فان قيام الصفة

به فرع على كونه موجودا فلو تعلق كونه موجودا به لزم الدور **الرابع**

في ان المعدوم ليس بثابت لان المعدوم ان كان مساويا للمنفي او اخص

منه يصدق كل معدوم منفي وكل منفي ليس بثابت فالمعدوم ليس

بثابت وان كان اعم منه لم يكن نقيضا للثابت والا لا بقي فرق بين الخاص

والعام فكان ثابتا وهو منقول على المنفي فالمنفي ثابت هذا خلف

احتج المعتزلة بان المعدوم متميز لكونه معلوما ومقدورا

ومرادا بعضه دون بعض وكل متميز ثابت وبان الامتناع نفي

فيكون ح ذاته

فالمعدوم ثابت ح

صفحه ۶ المتن ص

لانه الممتنع فالامكان ثابت فالمعدوم الموصوف به ثابت **واجيب**
بان الاول منقوض بالممتنعات والخيالات والمركبات ونفس الوجود
وعن الثاني بان الامكان والامتناع من الامور العقلية على ما سنبينه
الخامس في الحال اتفق الجمهور على نفيه **واثبته** القاضي ابو بكر
منا وابو هاشم من المعتزلة وامام الحرمين اولا **واحتجوا** على ذلك
بان الوجود وصف مشترك ليس بموجود والا لساوى غيره في الوجود
فيزيد وجوده ويلزم التسلسل ولا معدوم لانه لا يتصف بمنافيه و
بان السواد يشارك البياض في اللونية ويخالفه في السوادية
فان وجدا كان احدهما قائما بالآخر والا لاستغنى كل واحد
منهما عن الآخر فلا يلتئم منهما حقيقة واحدة واذا كان كذلك لزم
قيام العرض بالعرض وهو محال لما سنذكره وان عدما او احدهما
لزم تركب الموجود عن المعدوم وهو ظاهر الامتناع **والجواب** عن الاول

ما به المشاركة وما به المخالفة

وهو السواد المتحقق في الخارج

ان

سادسه

ان الوجود موجود وجوده ذاته ويمتاز عن الموجودات بقيد سلبي
فلا يتسلسل وعن الثاني بان اللونية والسوادية موجودتان
قائمتان بالجسم الا ان قيام احديهما موقوف على قيام الاخرى اي
احديهما قائمة بالجسم والاخرى بها والامتناع ممنوع او التركيب
في العقل لا في الخارج وفيه نظر **الفصل الثالث** في الماهية وفيه مباحث
الاول ان لكل شيء حقيقة هو بها هو وهي مغايرة لما عداها فالانسانية
من حيث هي لا واحدة ولا كثيرة وان لم تخل عن احديهما وتسمى المطلق
والماهية بلا شرط شيء وان اخذت مع المشخصات واللواحق
تسمى مخلوطا والماهية بشرط شيء وهو موجود في الخارج وكذا الاول
لكونه جزءا منه **وان اخذت** بشرط العراء عنها تسمى مجردا
والماهية بشرط لا شيء وذلك انما يكون في العقل وان كان لكونه
فيه من اللواحق الا ان المراد تجريدها عن اللواحق الخارجية فالمجرد
والمخلوط متباينان تباين اخصين تحت اعم وهو المطلق وبه

من العوارض واللواحق

اي عن المشخصات واللواحق

ظهر ضعف ما زعم افلاطون من ان لكل نوع شخصا مجردا
خارجيا لانه الجنس المشترك بين المخلوقات الخارجية **الثاني**
في اقسامها الماهية اما ان تكون بسيطة او مركبة خارجية اي
ملتئمة من اجزاء متميزة في الخارج كالانسان المركب عن البدن
والروح والمثلث المركب عن الخطوط او عقلية لا تتميز اجزاؤها
في الخارج كالمفارقات ان جعل الجوهر جنسا والسواد المركب من
اللونية والسوادية والاجزاء اما ان تكون متداخلة كالاجناس
والفصول او متباينة متساوية كوحدات العشرة او متخالفة
كالهيولى والصورة او محسوسة كاعضاء البدن وايضا فاما
ان تكون وجودية باسرها حقيقية كما سبق او اضافية كالاجزاء
الاضافية او ممتزجة منها كالسرير الملك واما ان يكون بعضها
وجوديا وبعضها عدميا كاجزاء الاول **فرع** الاول قيل البسائط
غير مجعولة اذ المحتاج الى السبب هو الامكان وهو اضافي

مثال من الجواهر

مثال من العرض

مثال العرض

ان كان بينها عموم وخصوص

ان لم يكن بينها عموم وخصوص

كاليد والرجل والراس وغيرها

في العشرة المركبة من الآحاد و الجسم

فانه مركب من الثوب والزيادة

بجعل جاعل

عمر ١١

وانما قال الامكان اعتبار عقلي مع ان الجواب تتم بدونه اذ هو تتم بدونه ١٢

لا تعرض لها قلنا اعتبار عقلي يعرض لها بالنسبة الى وجودها الثالث
المركب ان قام بنفسه استقل احد اجزائه وقام الباقي به
وان قام بغيره قام بجميع اجزائه او ببعضه به والاخر بالقائم به
الثالث **فرع** يجب ان يكون الفصل علة لوجود الجنس والا فاما
ان يكون الجنس علة له وملزوما او لا يكون فيستغني كل منهما عن
الاخر فيمتنع التركيب منهما قلنا ان اردتم بالعلة ما يتوقف الشيء عليه
في الجملة فلا يلزم من علية الجنس استلزامه للفصل وان اردتم به ما يوجبه
فلا يلزم من عدم علية احدهما الاستغناء مطلقا لجواز ان يكون الفصل
امرا حالا في الجنس **الثالث** في التعين الماهية من حيث هي لا تابى
الشركة والتشخص يأباها فاذن فيه زائد وهو التشخص ويدل على
وجوده امران احدهما انه جزء من الشخص الموجود فيكون موجودا
الثاني لو كان التعين عدميا لكان عدما لتعين آخر فيكون

اي الامكان

اي العلة التامة

تشخص وتعين

وذلك لان التعين لو كان عدميا لكان عدما مطلقا

احدهما ثبوتيا وهو مماثل للآخر فيكون ثبوتيين ولقائل ان يمنع
التمايز اذ لولا تلك تعينات لم يحصل التشخص من انضمام التعين الى الماهية
لان ضم الكلي الى الكلي لا يفيد الجزئية واثبته المتكلمون لوجوه
الاول انه لو زاد لتشاركت افراده فيه وتمايزت بتعين آخر
ولزم التسلسل واجيب بانه مقول على افراده قولا عرضيا لها
وانها متخالفة بالذات فلا حاجة لها الى تعين آخر الثاني
اختصاص هذا التعين بهذه الحصة يستدعي تميزها قبله فيلزم
الدور ونوقض باختصاص الفصول بحصص الانواع بعينها واجيب
بانه يقتضي تميزها معه لا قبله الثالث انضياف التشخص الى
الماهية يستدعي وجودها لامتناع انضمام الموجود الى المعدوم فوجودها
اما ان يقتضي تعينا آخر ويلزم التسلسل اولا وهو المطلوب واجيب
بان الوجود معه فيه قال الحكماء الماهية ان اقتضت التشخص لذاتها

ای کون التعین امرا وجوديا زائدا على الماهية

اى ان الوجود انما يلحق الماهية مع التعين لا قبله

وجود الماهية بدون تعين زائد عليها وهو المطلوب

انحصر

انحصر نوعها في شخصها لامتناع التخالف بين لوازم الطبيعة الواحدة والا
فتعلل تشخصها بتشخص موادها او اعراض تكتنفها فيتعدد بتعددها
قيل عليه تشخص المواد وعوارضها ان تعلل بحالها لم يتعدد
والا تسلسل المواد والحق احالة ذلك الى ارادة الفاعل المختار الفصل
الرابع في الوجوب والامكان والقدم والحدوث وفيه مباحث الاول
في انها امور عقلية لا وجود لها في الخارج اما الوجوب والامكان فلانهما لو
وجدا لكان نسبة الوجود الى الوجوب بالوجوب والى الامكان بالامكان
والا لامكن الواجب ووجب الممكن وهو محال فيلزم التسلسل ولان افتقار
الوجود ولا افتقاره المحتاج الى الايجاد السابق على وجود الممكن متقدما
بالذات على وجوده : الواجب والممكن فلو وجدا لزم تقدم الصفة
على الموصوف قيل يناقضان الامتناع العدمي فيكونان وجوديين
قلنا نقيض ما يكون عدميا لموجود خارجي يكون موجودا لا نقيض الا

اى ان هذه الامور

اى وجوب الوجود

صفة الافتقار

لان وجود الواجب والممكن موصوف بالوجوب والامكان

فانه يقتضي اختصاص كل واحد بتشخص مناسب له

والامتناع من الاعتبارات العقلية

العقلية وأما القدم والحدوث فلأنهما لو وجدا لقدم القدم وحدث

لأنه ينقل الكلام الى قدم القدم وحدوث الحدوث

الحدوث ولزم التسلسل الثاني في أحكام الوجوب لذاته الأول أنه ينافي

الوجوب لغيره وإلا لارتفع بارتفاعه فلا يكون واجبا لذاته الثاني أنه

ينافي التركيب لاحتياجه الى الأجزاء المغايرة للمركب وما قيل إنه نسبة

بينه وبين الوجود فيتأخر فيتزيد سافي الغرض المذكور الثالث أنه

لا يكون مشتركا بين اثنين وسنذكره قالوا الواجب إذا اتصف

بصفات فالوجوب الذاتي للذات ومع الصفات والصفات وا

به الثالث في أحكام الإمكان الأول أنه المحوج الى السبب لأن الممكن لما

استوى بالنسبة الى الطرفين امتنع وجود أحدهما الا لمرجح والعلم به بديهي والفرق

بينه وبين قولنا الواحد نصف الاثنين ونحوه للألف قيل الحاجة

ليست ثبوتية وإلا لكانت ممكنة لأنها صفة الممكن فيكون لها

حاجة أخرى ويتسلسل ولكانت متقدمة على موصوفها المتقدمة

الى لتقدمها على التأثير المتقدم على وجود الأثر وهو محال ولكان المؤثرية

لأنها لو وجدت لأمكنت لأنها صفة المؤثر فنسبة بينه وبين

الأثر فتستدعي مؤثرا الى مؤثريتها أخرى ويتسلسل وأيضا

فالتأثير حال الوجود تحصيل للحاصل وحال العدم جمع بين النقيضين

وأيضا لو احتاج الوجود لإمكانه الى مرجح لاحتاج العدم أيضا لكنه

نفي محض فلا يكون أثرا وأجيب عن الثلث الأول بأنه يلزم

من عدمية الحاجة والمؤثرية أن لا يكون الذات محتاجا ومؤثرا

كما أن الفعل ليس أمرا ثبوتيا ولا يلزم أن لا يكون معدوما ف

المراد من التأثير أن وجود المؤثر يستتبع وجود الأثر وأيضا

العلم بأن شيئا ما يؤثر في شيء أو يحتاج الى شيء أمر بديهي

يقبل التشكيك وعن الرابع بأن العدم إن لم يوصف بالإمكان

فلا إشكال وإن وصف به جاز كونه أثرا ويكون المؤثر

فيه على ما سبق من التفسير عدم علة الوجود والتصوية هذا الاشكال

قيل علة الحاجة هي الحدوث او الامكان معه وليس كذلك لانه

صفة الوجود المتأخر عن التاثير المتاخر عن الحاجة فلا يكون

علة لها ولا جزءا منها ولا شرطا لتاثير علتها الثاني لا يكون

احد طرفيه اولى به لذاته لانه ح امكن طريان الطرف الآخر فاما

ان يطرأ بسبب فيتحقق الاولوية في العدم او لا بسبب فيلزم

ترجيح المرجوح بلا مرجح وهو محال وان لم يكن كان الاولى واجبا

الثالث الممكن ما لم يتعين صدوره عن مؤثره لم يوجد وذلك

التعين يسمى الوجوب السابق واذا وجد فحال وجوده لا يقبل

العدم وهو الوجوب اللاحق فالوجود ان عرض للممكن من ذاته يستصحب

الاحتياج حالة البقاء لبقاء الامكان الموجب له لان الامكان للممكن

ضروري والا جاز ان ينقلب الممكن واجبا او ممتنعا والاحتياج لي

لان ما ليس بممكن منحصر فيهما

الممكن حالة البقاء مستغن عن المؤثر الآتي في البقاء تاثير المؤثر الحادث

امكانه

في امكانه الى سبب قيل تاثير المؤثر اما في حاصل وهو محال او متجدد

فالحاجة للحادث دون الباقي قلنا المعنى بالتاثير دوام الاثر بدوام مؤثره

الرابع في العدم وسوقها في تاثير القدم لانه مسبوق بالقصد المقارن

لعدم الاثر فان القصد الى ايجاد الموجود محال والحكماء انما اسندوا

العالم مع اعتقاد قدمه الى الصانع لاعتقادهم انه موجب بالذات

ثم المتكلمون اتفقوا على نفيه عما سوى ذات الله وصفاته

والمعتزلة وان انكروا قدم الصفات فالواجب في المعنى لانهم اثبتوا

الاحوال الخمسة لا اول لها وهي الموجودية والحيية والعالمية والقادرية

والالوهية وهي حالة اثبتها ابو هاشم علة لهذه الاربع مميزة للذات

الخامس في الحدوث وهو كون الوجود مسبوقا بالعدم وقد

يفسر بالحاجة الى الغير ويسمى حدوثا ذاتيا فالحكماء الحدوث

بالمعنى الاول يستدعي تقدم مادة ومدة اما الاول فلان امكانه

اي الحاصل الممكن

اي المؤثر

اي القديم

من الباري عز اسمه

الا بفعل بقصد واختيار

من اهل السنة

اي صفات الله

اي الحدوث الذاتي هو كون الشيء محتاجا الى الغير

اي الزمان

المحدث موجود قبله فيكون له محل غير المحدث وهو المادة الثالث
فلان عدمه قبل وجوده وهذه القبلية ليست بالعلية والذات
والشرف والمكان فهي بالزمان واجيب عن الاول بان الامكان عدمي
وعن الثاني بان القبلية قد تكون بغير ذلك كقبلية اليوم على
الغد

الفصل الخامس في الوحدة والكثرة وفيه مباحث الاول

في حقيقتهما الوحدة هو كون الشيء بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة في
الماهية وما يقابلها والكثرة صح ثم الوحدة مغايرة للوجود والماهية فان الكثير من حيث
هو كثير موجود وهو صح انسان وليس بواحد وكذلك الكثرة وثابتة في
في الخارج لانها جزء من الواحد الموجود ولانها لو كانت عدمية لكانت
عدم الكثرة والكثرة مجموع الوحدات العدمية فيكون النقيضان
عدميين وهو محال فالوحدة وجودية والكثرة مجموع الوحدات
فيكون وجودية ايضا وعورض بان الوحدات لو وجدت لكانت

لان عدم الشيء لا يكون علة لوجوده ١٢

لان المعدوم لا يكون اثرا في الوجود

لا امتناع ان يكون عدما صرفا او عدما لامر آخر

اي الوحدة والكثرة

هذا اشارة الى دليل ذكره المتكلمون على ان الوحدة عدمية ١٢

متشاركة في كونها وحدات ومتميزة بخصوصيات فيكون لها و
حدات اخر ويلزم التسلسل والحق ان الوحدة والكثرة من الاعتبارات
العقلية فرع الوحدة لا تقابل الكثرة لذاتها اذ ليس احدهما عدم
الاخر ولا ضد لها ولا متضايفا لتقوم الكثرة بها بل لكونها مكيال
الكثرة وهو اضافة عرضت لها الثاني في اقسام الوحدات
الواحد ان منع نفس مفهومه عن الحمل على كثيرين فهو الواحد بالشخص وان
لم يمنع فهو واحد من وجه كثير من وجه فجهة الوحدة ان كانت نفس
الماهية فهو الواحد بالنوع وان كانت جزءا منها فهو الواحد بالجنس
او بالفصل وان كانت خارجة عنها فهو الواحد بالعرض اما بالمحمول
كاتحاد القطن والثلج بالبياض واما بالموضوع كاتحاد الكاتب
والضاحك والواحد بالشخص ان لم يقبل القسمة اصلا فان لم يكن له
مفهوم سواه فهو الوحدة وان كان فاما ان يكون ذات وضع وهو

كافراد الانسان المتحدة في الماهية

فان كون البياض محمولا عليهما عارض لهما ١٢

الذي هو محمول عليهما

اي سوى عدم الانقسام

عن المادة ان لا تكون مادية لان الاصطلاح

النقطة او لا تكون وهو المفارق وان قبلها وتشابهت اجزاؤه فهو الواحد
بالاتصال والا فبالاجتماع وقد يقال الواحد بالاتصال لمقدارين يتلاقيان
عند حد مشترك كضلعي الزاوية وبتلازم طرفاهما بحيث يلزم من
حركة احدهما حركة الآخر ايضا فالواحد ان حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد
التام وان لم يحصل فهو الواحد الغير التام والتام اما طبيعي او وضعي
او صناعي كزيد ودرهم وبيت ثم الاتحاد بالنوع يسمى مماثلة
وبالجنس مجانسة وبالعرض ان كان في الكم يسمى مساواة وان كان في
الكيف يسمى مشابهة وان كان في المضاف يسمى مناسبة وان كان في الشكل
يسمى مشاكلة وان كان في الوضع يسمى موازاة وان كان في الاطراف يسمى مطابقة
الثالث في اقسام الكثير كل شيئين هما متغايران وقالوا
الشيئان ان استقل كل واحد منهما بالذات والحقيقة بحيث يمكن انفكاك
احدهما عن الآخر فهما غيران والا فصفة وموصوف او كل وجزء وهذا

كالعقل

اي الحد والاسم

كالمعاجين وكالبدن المنقسم الى الاعضاء المختلفة

كالمحيطين به

كالبعض الاعضاء بالنسبة الى البعض الآخر

كاتحاد زيد وعمرو في الانسانية

كاتحاد الانسان والفرس في الحيوانية

كاتحاد زيد وعمرو في بنوة بكر

اي وان لم يستقل احدهما

اي الاصطلاح

اي ان استقل ولكن لم يمكن انفكاك احدهما عن الآخر

قالوا

قالوا الصفة مع الذات لا هو ولا غيره وعلى الاصطلاح الاول فالغيران
ان اشتركا في تمام الماهية فمثلان والا فمختلفان فمتلاقيان ان
اشتركا في موضوع كالسواد والحركة فانهما يعرضان الجسم متساويان ان
صدق كل واحد عليها يصدق عليه الآخر وان صدق احدهما على بعض
ما يصدق عليه الآخر فان صدق الآخر على جميع افراده فهو الاعم مطلقا
والا فكل منهما اعم من الآخر من وجه واخص من وجه ومتباينان
ان لم يشتركا متقابلان ان امتنع اجتماعهما في موضوع واحد من جهة
واحدة في زمان واحد فان كانا وجوديين وامكن تعقل احدهما بالذهول
عن الآخر فضدان كالسواد والبياض وان لم يمكن فمتضايفان
كالابوة والبنوة وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فان اعتبر
كون الموضوع مستعدا للاتصاف بالوجودي بحسب شخصه او نوعه
او جنسه كالبصر والعمى فعدم وملكة حقيقيتان وان اعتبر
وجود الموضوع في وقت يمكن اتصافه به فملكة وعدم مشهوريان

كزيد وعمرو

اي اجتمعا

اي الجسم الاسود المتحرك

كالانسان والناطق

كالانسان والحيوان

كالحيوان والابيض

اي ان لم يجتمعا

اي المتقابلان

اتصافه بالعدمي

قريبا كان او بعيدا

اي يسمى الوجود

كالملتحي وعدم اللحية بالنسبة الى الطفل

ملكة والعدم عدم ملكة في اصطلاح الحكماء

فسلب وايجاب مثل السواد من حيث انه ضد للبياض
مضاف قلنا المضاف جنس السواد لا هو قيل المقابل تحت المضاف
فكيف يكون المضاف تحته قلنا المضاف تحت ما صدق عليه المقابل
وهو اعم لصدقه على الضد والايجاب والسلب وتحته التقابل وكلاهما لا
الذات ومن فروع الاول المثلان لا يجتمعان والا لاتحدا بجميع
العوارض ايضا فيكونان موصولا مثلين الثاني التقابل بالذات بين
السلب والايجاب لان كل واحد من المضافين والضدين انما
يقابل الآخر لاستلزام عدمه والا فهما كسائر المتباينات الثالث
السلب والايجاب لا يصدقان ولا يكذبان واما المضافان فيكذبان
بان يخلو المحل عنهما والضدان لعدم المحل واتصافه بالوسط كالفاتر
واللاعادل واللاجائر في الجميع كالشفاف والعدم والملكة لعدم الموضوع
او عدم استعداده لها الرابع المضافان يتلازمان طردا وعكسا و
الضدان قد يلزمان المحل على البدل فيتعاقبان كالصحة والمرض

من المضاف

اى الذات المعروض للمقابل

اى المقابل مع الذات

في محل واحد في زمان واحد

لان نسبة جميع العوارض الى كل واحد منهما على السوية

اى الجسم يوم لم يكن لم يوجد السواد ولا البياض

اول

اولا يتعاقبان كالحركة من الوسط والبدء فانه لابد وان يتوسطهما سكون
في المشهور وقد يلزم احدهما كالبياض للثلج الخامس الاستقراء دل على
ان التضاد لا يكون الا بين نوعين اخيرين داخلين تحت جنس واحد

الفصل السادس في العلة والمعلول وفيه مباحث

الاول في اقسام العلة وهي اربعة لان ما يحتاج اليه الشيء اما ان
يكون جزءا منه او لا يكون والاول اما ان يكون الشيء به بالفعل وهو
الصورة او بالقوة وهو المادة وتسمى العنصر والقابل ايضا و
الثاني اما ان يكون مؤثرا في وجوده وهو الفاعل او في مؤثريته
وهو الداعي والغاية الثاني في تعدد العلل والمعلولات المعلول
الواحد بالشخص لا يجتمع عليه علل مستقلة والا لاستغنى بكل واحدة
عن كل واحدة فيكون مستغنيا ومحتاجا عنها واليها معا
وهو محال واما المثلان فيجوز تعليلهما بمختلفين كالتضاد والمركب
قد تتعدد اجزاؤه وكذا البسيط ان تعددت الآلات

اى لا يلزم احد الضدين بعينه المحل

كالسواد والبياض فانهما نوعان اخيران داخلان تحت جنس واحد هو اللون

اى العلة الناقصة اربعة لان هذا تقسيم العلة الناقصة

اى تامة

المعلولان

كالنفس الناطقة فانه يصدر عنها بحسب احساسات مختلفة وحركات الاعضاء التي هي الآلات

ای التعدد بل بدون الاعتبارات
ای البسیط حیثیة متعددة ...

والمواد وان لم تتعدد ومنعه جمهور الحكماء وتمسكوا بان مصدريته هذا غير
مصدريته ذاك فان دخلا او احدهما في ذاته لزم التركيب وان خرجا
كانا معلولين فيعود الكلام ويلزم التسلسل واجيب بان المصدرية
من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها في الخارج وعورض بان
الجسمية تقتضي التحيز وقبول الاعراض الوجودية عندكم مع
بساطتها الثالث في الفرق بين جزء المؤثر وشرطه
الجزء ما يتوقف عليه ذات المؤثر والشرط ما يتوقف عليه
تاثيره لا تحقق ذاته كاليبوسة للنار الرابع قبول الشيء
لا يكون فاعلا وقابلا معا لان القابل من حيث هو قابل لا
يستلزم القبول والفاعل من حيث هو فاعل يستلزمه ولان
القبول غير الفعل فلا يكون مصدريتا حدهما مصدرا للآخر
قلنا عدم استلزام الشيء باعتبار لا ينافي استلزامه باعتبار
آخر ولهذا قيل نسبة القابل الى المقبول بالامكان العام

ای المفهومان
وهو محال لانه ای ترکیب البسیط
ای الحصول فی المکان
فیکون البسیط مصدر الامرین
وفی الجسم للاحراق
الواحد البسیط
والالازم کون البسیط مستلزما للشیء وغیر مستلزم له
ای الفاعل
هو الجواب عن الاول
ای نسبة الفاعل الی الاثر بالوجوب
ونسبة القابل الی المقبول بالامکان
العام اثر لا ینافی الوجوب
الاول لانا فی الوجوب
الاستلزام لان قولنا
العدم لیس بطرف ذلك لا ...
وجوب الوجه

عدم تعدد الاثر

والقول بان البسيط لا يتعدد اثاره قد سبق الباب
الثاني في الاعراض وفيه فصول الاول في المباحث الكلية
الاول في تعداد اجناسها المشهور انحصار الاجناس في المقولات
التسع وهي الكم وهو ما يقبل القسمة لذاته كالاعداد والمقادير والكيف
وهو ما لا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تصوره على تصور غيره كا
لالوان والاين هو حصول الشيء في المكان او المتى وهو حصول الشيء في
الزمان ككون الكسوف في وقت كذا والوضع هو الهيئة الحاصلة
للشيء بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض والى الامور الخارجة عنه
كالقيام والاستلقاء والاضافة وهي النسبة العارضة للشيء بالقياس
الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة والملك وهو هيئة الشيء الحاصلة
بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقمص وان يفعل وهو
كون الشيء مؤثرا في غيره كالقاطع ما دام قاطعا وان ينفعل وهو كون
الشيء متاثرا عن غيره كالمنقطع ما دام واعلم ان الوضع

منقطعا

ای قد سبق ضعفه
الاعراض
وهی المباحث التی لا تختص بواحد من الاعراض بل تشملها کلها
والثانی فی مباحث الکم والثالث فی الکیف والرابع فی الاعراض النسبیة
یسمی کما منفصلا
یسمی کما متصلا
احتراز عن الکم
احتراز عن الاعراض ما عدا الکم والکیف
احتراز عن المتی
احتراز عن الاین
ای جهات العالم
وهی جهات الست
والموازاة والمحاذاة والاطراف والقرب والبعد
لیتمیز الانتصاب عن الانتکاس
احتراز عن الاستقلال ... ما یحیط به کالبیت

والنقطة خارجتان عنها وانّ جنسيّتها غير معلومة لاحتمال ان يكون
كلّ واحد منها او بعضها مقولة على ما تحتها قولا عرضيا وانّ العرض
ليس جنسا لها لانّ عرضيّتها مفتقرة الى البيان الثانى فى امتناع
الانتقال عليها اجمع عليه جمهور العقلاء واحتجّوا بانّ تشخّص افرادها ليس
لنفسها ولا للوازمها والّا انحصرت انواعها فى اشخاصها ولا لعوارضها
الحالّة فيها لتوقّف حلولها على تعيّنها فهو لمحالّها فلا ينتقل عنها بخلاف
الجسم فانّه غير محتاج فى تشخّصه الى الحيّز بل فى تحيّزه وهو حاصل
باعتبار الحيّز الثالث فى قيام العرض بالعرض منعه المتكلّمون متمسّكين
بانّ المعنى من القيام حصوله فى الحيّز تبعا لحصول محلّه وذلك الممنوع لا يكون
الّا جوهرا وهو ضعيف اذ القيام هو الاختصاص الناعت فانّ صفات
الله تعالى قائمة بذاته مع امتناع تحيّزه وان سلّم فلم لا يجوز ان يكون
تحيّز محلّه تبعا لتحيّز آخر وهو الجوهر واحتجّ الحكماء بانّ السرعة
والبطوء عرضان قائمان بالحركة فانّها المنعوت بهما دون الجسم

ای جنسیتها للمقولات
ای عن هذه المقولات
مقولات
لهذه المقولات
مقولات
ملوکان العرض جنسا لها ای العرض
المقولات
ای امتناع العقلاء علی الاعراض
اعراض
اعراض
ای لشرط هیئته
اعراض
اعراض
بالزمان
فیلزم الدور
مستقل الجسم
ای لا نسلم ان معنی القیام ما ذکرتم الی الحیز
التمسک
کالسرعة بالنسبة الی الحرکة فانها
بالاتفاق
ان القیام عبارة عما ذکرتم
والحرکة عرض
اذ تعال الحرکة سریعة او بطیئة
الجوهر

فى بقاء الاعراض الرابع منعه الشيخ وتمسّك بانّ البقاء عرض
فلا يقوم بالعرض وبانّه لو بقى لامتنع زواله لانّه لا يزول لنفسه لا
ان ينقلب الممكن ممتنعا ولا لمؤثّر وجودىّ كطريان ضدّ فانّ وجوده
مشروط بعدم الضدّ الآخر ولا عدمىّ كذلك شرط فانّه الجوهر
فيعود الكلام اليه ويلزم الدور ولا فاعل اذ لا بدّ من اثر فيكون من حيث
لا معدوما واجيب عن الاوّل بمنع المقدّمتين وعن الثانى
بانّ عدمه يقتضيه ذاته بعد ازمنة والّا لدام مستندا الى
مؤثّر مباين عن محلّه او انتفاء شرط هو عرض لا يستمرّ او
فاعل ولا نسلّم انّ اثره لا يكون عدميا متجدّدا وقد تمسّك به
النظّام فى امتناع بقاء الاجسام الخامس فى امتناع قيام
العرض الواحد بمحلّين اذ لو جاز لجاز حصول الجسم الواحد
فى مكانين ولا امتنع الجزم بانّ السواد المحسوس فى هذا المحلّ غير

ای بقاء الباقی
الاشعری
ای ان تقطعه
فی استحالة
ای لا یکون ذاته مقتضیا العدم
ای علی المحل
ای من شرط الوجود
ای الموجد بالاختیار
ای الاختیار
اذ العدم لا یکون اثرا
ای بهذا الدلیل الذی ذکرنا
اذ لا فرق بین العرض والجسم فی العقل

المحسوس في ذلك وللزم اجتماع علتين مستقلتين على شخص
واحد وزعم جمع من الاوائل ان الاضافات كالجوار والقرب
يعرض لامرين قلت انقسام التاليف يقوم بجوهرين والا
لما امتنعا عن الانفكاك كالمتجاورين ولا يقوم باكثر والا
لعدم بعدم الثالث فلم يبق الباقيان مؤلفين واجيب بان
احالة عسر الانفكاك الى احتياج التاليف اليهما ليس اولى
من احالته الى احتياج احدهما الى الاخر او الصاق الفاعل
المختار

الفصل الثاني في مباحث الكم الاول في اقسام الكم

اما ان ينقسم الى اجزاء لا تشترك في حد واحد وهو
المنفصل ويسمى العدد او الى اجزاء تشترك وهو المتصل
فان لم يكن قار الذات فهو الزمان وان كان فهو المقدار فان
انقسم في جهة واحدة فهو الخط وبه ينتهي السطح كما هو ينتهي

بالنقطة

الزمان نظرا الى ان القائل بجواز قيام الوصف الواحد
بمحلين شريف يلزم اشتراك الثاني
كما اشتهر في ترتب العلل والمعلولات

وهما المتلازمان

وهو العرض

التاليف

لا الى الجوهرين

اضافة المصدر الى الفاعل

فقط

احدهما بالاخر

اي ثابت الاجزاء

اعني الطول

[illegible]

بالنقطة وان انقسم في جهتين فهو السطح والبسيط وبه ينتهي الجسم
وان انقسم في الجهات الثلث فهو الجسم التعليمي والثخين ما
بين السطحين فان اعتبر نزولا فعمق وان اعتبر صعودا
فسمك وقد يطلق العمق على البعد المقاطع للطول وهو البعد
المفروض اولا وقيل اطول الامتدادين المتقاطعين المفروضين
في السطح والاخذ من راس الانسان الى قدمه ومن ظهر
ذوات الاربع الى اسفلها والعرض وهو المفروض ثانيا
الامتداد الاقصر والاخذ من يمين الانسان الى يساره
ومن راس الحيوان الى ذنبه والطول والعرض والعمق كميات
ماخوذة مع اضافات

الثاني في الكم بالذات وبالعرض

الكم بالذات
ما يكون كما في نفسه والكم بالعرض ما يكون حالا في كم كالزمان
فانه وان كان كما متصلا بالذات فانه متصل بالعرض لقيامه

لانه المبحوث عنه في العلوم
التعليمية اي الرياضية

اعني الطول والعرض

اعني الطول والعرض والعمق

الجسم التعليمي او الطبيعي

كما في الآبار لانه يكون نازلا من فوق

كما في البيت

معنى البعد الامتداد

اي المقاطع للطول والعرض لا
المقاطع للطول فقط كما قال
المصنف والا لكان العرض
ايضا عمقا لكونه بعدا مقاطعا
للطول

هو المشهور

الامتداد

وهذا هو في اصطلاح الآخرين

وهذا في اصطلاح الآخرين طول

على جميع التفاسير

اي الاولية مضافية

اي الصعود على هذا في التفاسير

اربعة

بالذات

الكم متصل

الكم متصل

بالحركة المنطبقة على المسافة فذو منفصل اذا قسم بالساعات او محلا
له كالجسم والمعدوم او حالا في محله كما يقال هذا الابلق بياضه
اكثر او متعلقا به كالقوة المتناهية او الغير المتناهية بحسب
تناهي اثارها ولا تناهيها عددا او زمانا الثالث في عرضية
هذه الكميات فان المتكلمين العدد مركب عن الوحدات التي هي
اعتبارات عقلية لا وجود لها في الخارج كما سبق واما المقادير
فهي الجسمية او جزؤها بناء على ان الاجسام مركبة من اجزاء لا تتجزى
وليست هي امرا زائدا عليها والا انقسمت بانقسام الجسم الذي
هو محلها فينقسم الخط عرضا والسطح عمقا هذا خلف قيل ليست
هي من الاعراض السارية فلا يلزم انقسامها واجيب بان السطح
مثلا ان لم يكن في شيء من الاجزاء المفروضة للجسم فلا يكون حالا فيه
وان كان فاما ان يوجد بتمامه في كل واحد فيتقوم الواحد بالكثير

او بالايام والشهور والسنين

المتصلة بالذات

الذي هو محل للمقدار وهو كم متصل بالذات

ای الكم المنفصل لا وجود له في الخارج

فلا يكون عرضا فلا يكون الوصف موجودا

فيلزم انقسام السطح في الجهات الثلث

ای الساعات عن عمقه او المحل

او لا بتمامه فيلزم القسمة احتج الحكماء بان الجسم الواحد قد تتوارد
عليه المقادير المختلفة مع بقاء الجسمية المعينة وبان الخطوط و
السطوح صفات الجسم التعليمي المتخلخل تارة والمتكاثف اخرى فلا يكون
جوهرا او اجيب عن الاول بان المتغير هو الشكل او اوضاع الاجزاء
للجسم وعن الثاني بمنع المقدمات الرابع في الزمان من الناس
من انكر وجوده لانه لو كان قار الذات اجتمع الحاضر والماضي
فيكون الحادث اليوم حادثا يوم الطوفان ولو لم يكن لزم تقدم
بعض اجزائه على بعض تقدما لا يتحقق الا مع الزمان وتسلسل
واجيب بان تقدم الماضي بذاته ولا بزمان آخر والمثبتون
تمسكوا بوجهين الاول انا اذا فرضنا حركة في مسافة معينة بقدر
من السرعة واخرى مثلها ابتداء وتماما فقطعتا المسافة معا
وان تأخرت الثانية في الابتداء ووافقت في الوقوف قطعت اقل

ای قائمة به

ای يتخلخل تارة فيزيد مقداره من غير ضم اجزاء

لا المقدار من حيث هو مقدار

فيكون الثانية في الوصف الاول

ای في السرعة ايضا

وكذا ان وافقها اخذا وتركا وكانت ابطاء فبين اخذ الاول
وتركها امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطوء
معين وبين اخذ الثانية وتركها امكان اقل من تلك السرعة
المعينة وهو جزء من الامكان الاول فيكون قابلا للزيادة والنقصان
ولا شيء من العدم كذلك الثاني كون الاب قبل الابن ضروري فتلك
القبلية ليست وجود الاب ولا عدم الابن لتعقلهما مع الغفلة
عنها ولا امرا عدميا لانها نقيض اللاقبلية فهي امر زائد ثبوتي
واجيب بان منع الامكانات امورا اعتبارية لا وجود لها في
الخارج وكذا القبلية ثم اختلفوا فقيل انه جوهر مجرد لا يقبل العدم
والا لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا يتحقق الا مع الزمان
فيلزم وجوده عند عدمه وهو محال ورد بان المحال انما يلزم من
فرض عدمه بعد وجوده لا من فرض عدمه مطلقا وقيل هو الفلك

وهو الغرض الاول

من الاول

وهو الغرض الثاني

وذلك جزء الامكان الاول

اي امكان قطع ما في

الامكان اعني الثاني

كان حو
اذ معنى كونه
عدمه بعد و
جوده بوان
عدمه وقع في زمان
بعد زمان وجوده ١٢

واذا كان كذلك لا يلزم
ان لا يقبل العدم لذاته ١٢

الزمان ١٢

ا ه عط

الاعظم لانه محيط بجميع الاجسام وخلله ظاهر وقيل حركته لانه
غير قار الذات ورد بان الحركة اما سريعة او بطيئة والزمان
ليس كذلك وقيل مقدارها وهو قول ارسطو ومتابعيه
واحتجوا بان الدليل دل على انه يقبل المساواة والمفاوتة وما كان
كذلك فهو كم فالزمان كم ولا يكون منفصلا والا لانقسم الى ما لا ينقسم فهو
متصل غير قار لان اجزاءه لا تجتمع فله مادة لا تكون المسافة ولا
المتحرك ولا شيئا من هيئاته القارة فيكون هيئة غير قارة وهي
الحركة وتلك الحركة تكون مستديرة لان المستقيم ينقطع والزمان
لا ينقطع فتكون اسرع الحركات لان الزمان يتقدر به سائر الحركات
وهي الحركة اليومية واعلم ان مبنى هذه الحجة على ان قبول المساواة
يقتضي الكمية وذلك انما يثبت لو ثبت قبولها لذاته وان كونه متصلا
غير قار يستلزم ان يكون له محل انما العرضية او حدوثه الحسي
الى المادة الخامس في المكان المكان امر موهوم لان بداهة العقل

الزمان

جواب ارسطو

اي بسبب منع

الزمان اي المادة ١٢

وهو ممنوع لان الزمان عدمي عند المتكلم

لان دورته اعني تمام في كل يوم وليلة ١٢

وانما اورد في مباحث الكم لانه كم عند الاكثر ١٢

تشهد بان المتحرك ينتقل من مكان الى آخر والانتقال من
العدم الى العدم محال خارج عن التمكن لان الجزء ينتقل بانتقاله
بخلاف المكان وهو السطح الباطن للحاوي المماس للظاهر المحوي
عند ارسطو والبعد المجرد الموجود الذي ينفذ فيه الجسم عند
شيخه والمفروض عند المتكلمين دليل الاول ان المكان هو السطح او
الخلاء والثاني باطل لوجوه الاول انه لا يكون عدميا والا لما قبل
الزيادة والنقصان ولا وجوديا لوجوه الاول انه لو حصل جسم في بعد
مجرد لزم تداخل البعدين او اتحادهما وتجويزه يفضي الى تجويز
تداخل العالم في حيز خردلة وهو محال الثاني ان تجرده لا يكون
لنفسه ولا للوازمه والا لكان كل بعد كذلك ولا لعوارضه والا
لكان المفتقر الى المحل مستغنيا عنه لعارض وهو محال الثالث
البعد ان كان مما يتحرك لكان له حيز وكان هناك ابعاد متداخلة
الى غير النهاية وان سلم لكان لها من حيث انها باسرها قابلة

اي عند المتكلمين المكان عبارة عن بعد شانه كذلك ولكن غير موجود

كما هو مذهب المتكلمين

من الوجوه الدالة

للحركة مكان وذلك لا يكون بعدا وان لم يكن فالمانع عنها ان كان
هو الذات وما يلازمها لم يتحرك الاجسام لما فيها من الابعاد
وان كان ما يعرض لها فطبيعتها من حيث هي قابلة للحركة ولعود
الالتئام الثاني انه لو كان خلاء فزمان وقوع الحركة في فرسخ
خلاء مثلا لو كان ساعة وفي فرسخ ملاء عشر ساعات وفي
ملاء آخر قوامه عشر قوام الاول ساعة فزمان ذي المعاوق كزمان
عديم المعاوق هذا خلف الثالث لو كان خلاء سواء كان عدميا
او بعدا موجودا لم يكن حصول الجسم في بعض جوانبه اولى فلا يسكن
فيه ولا يميل اليه واجيب عن الاول بان الزيادة والنقصان
باعتبار الفرض وعدم الاحساس بها معا لا يستلزم التداخل في
الاتحاد وان ذات البعد من حيث هي لا تقتضي الغنى ولا الحاجة
ولا يقبل الحركة مجردا وذلك لا يوجب امتناع حركته ماديا وعن الثاني

ذات البعد

اي المانع عن الحركة لانه اذا كان الشي مملوا يمتنع الحركة فيه

فلا يلزم امتناع حركة الاجسام كون الابعاد الموجودة فيها مادية

هو جواب عن الوجه الثالث من الوجوه الثابتة

ان الحركة لذاتها تقتضي زمانا والا لكانت الحركة في الخلاء لا في الزمان

كيف وكل نقلة فهي على مسافة منقسمة ومتجزية بانقسامها الى اجزاء

بعضها قبل وبعضها بعد وهو ساعة بحسب هذا الفرض فيكون

زمان الملاء الرقيق ساعة وعشر تسع ساعات وعن الثالث

بان الخلاء بعد متشابه مساو لمقدار العالم وحصول بعض الاجسام

في بعض الجوانب لما بينها من الملائمة والمنافرة واقتضاء القرب و

البعد وعورض بان الفلك بالسطح باطل والا لتسلسلت الاجسام

الى غير نهاية لان كل جسم فله حيز له محالة ولما كان الحجر عند جريان

الماء عليه ساكنا لانا سكونه بقاء ونسبته مع الساكنات لان

بقاء الشيء متعلق بسكونه وللزم ازدياد المكان ونقصه والمتمكن

بحاله كما اذا كعبت شمعة مدورة وبالعكس والدليل على امكان

الخلاء بانه لو رفع صفحة ملساء عن مثلها دفعة لخلا الوسط اول

زمان

اي بحسب الفرض المذكور وهو

اي زمان الحركة في الملاء الرقيق

لان المعاوقة في الملاء الرقيق عشر المعاوقة في الملاء الاول

بعض مجموع العالم حاصل في مجموع الخلاء

ويشير ارسطو

اي الحجر الواقع

مع الاجسام الساكنة

كما اذا جعلت الشمعة المكعبة كرية

اي لا امسام فيه بعد انطباقهما

اول زمان الارتفاع ولو لم يكن خلاء للزم من حركة بقة تدافع جملة

العالم لانها لا تتخلخل ما وراءه ولا تتكاثف قدامه لان زوال مقدار

وحصول آخر فرع على وجود الهيولى وعرضية المقدار وكلاهما ممنوع

الفصل الثالث في الكيف الاستقراء دل على انحصار هذه المقولة في

اقسام اربعة الكيفيات المحسوسة والنفسانية والمختصة بالكميات

والاستعدادات اما القسم الاول ففيه مباحث **الاول** في اقسامها

الكيفيات المحسوسة الحسية اولا ولانها تابعة للمزاج اما بالشخص

كحلاوة العسل وحمرة الدم او بالنوع كحرارة النار وبرودة

الماء وهي تنقسم بانقسام الحواس الخمس الظاهرة الى الملموسات

وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وتسمى كيفيات

اول لتكيف البسائط بها اولا والخفة والثقل والصلابة

اللين والملاسة والخشونة والى المبصرات وهي الالوان والاضواء

والى المسموعات وهي الاصوات والحروف والى المذوقات وهي الطعوم

اي ما وراء الجسم المتحرك

اي المختصة بذوات الانفس

بالحواس الظاهرة

وهو مركب وليس بسائط

كان حمرة الدم تابعة لمزاج الدم

كان حدوث حرارة النار تابعا

وبتبعية البسائط تتكيف بها المركبات

كحرارة النار

وإلى الملموسات وهي الثلاث وأما الثاني في تحقيق الملموسات الحرارة والبرودة

من أظهر المحسوسات وأبينها والحرارة تختص بتفريق المختلفات

وجمع المتماثلات من حيث أنها تصعد الألطف فالألطف فينضم

كل جزء إلى ما يشاكله بمقتضى طبيعته إلا إذا كان الالتحام شديدا

فتفيد سيلانا ودورانا إن كان اللطيف والكثيف قريبين من

الاعتدال لما بينهما من التلازم والتجاذب كما في الذهب وتليينا إلا أن

الكثيف غالبا لا في الغاية كالحديد وتصعيدا بالكلية إن قويت وكان

اللطيف أكثر والأشبه أن الحرارة الغريزية مغايرة للحرارة النارية

وكذا الفائضة عن الكواكب وقيل هي حرارة الجزء الناري المنكسرة وقد

تحدث الحرارة بالحركة ودليله التجربة لا يقال لو كانت الحركة مسخنة

لسخنت العناصر الثلاثة فصارت نيرانا بسبب حركات الأفلاك

لأن الأفلاك لا تقبل السخونة فلا تسخن ولا تسخن ما يجاورها وأما

البرودة فقيل هي عدم الحرارة ومنع بأن المحسوس ليس عدم الحرارة

وكذلك كان غنيا عن التعريف وتلك عدم الحرارة عما من شأنه أن يكون حارا

الكيفية المزاجية التي هي غير النارية

[illegible]

ولا الجسم والألم لأن الإحساس بالجسم إحساسا بالبرودة وأما الرطوبة

فقال الإمام هي البلة المقتضية لسهولة الالتصاق والانفصال

فيكون العسل أرطب من الماء إذ هو ألصق منه لأنه ينفصل بعسر وقال الحكماء

هي كيفية توجب سهولة قبول التشكل وتركه وهي غير السيلان

فإنه عبارة عن حركات توجد في أجسام متفاصلة في الحقيقة متواصلة

في الحس يدفع بعضها بعضا حتى لو وجد ذلك في التراب كان سيالا

واليبوسة مقابلها على الرأيين وأما الخفة والثقل فهما قوتان تحركان

من محلها بواسطتها مدافعة صاعدة أو هابطة ويسميها المتكلمون اعتمادا

والحالة ميلا طبيعيا وهو لا يوجد في الجسم المتمكن في حيزه الطبيعي

لامتناع المدافعة عنه والميل قد يكون نفسانيا كاعتماد

الإنسان على غيره وقد يكون طبيعيا كما في الزق المنفوخ المسكن

تحت الماء وقسريا كميل الحجر المرمي إلى فوق وقد تجتمع الميلان

إلى جهة كما في الحجر المرمي إلى أسفل والإنسان المتحدر وإلى جهتين

أي التراب

وهو ما يكون من غير جسم

وهو ما يكون في آن غير جسم

الأكثر وقد يكون

وقد كان فيه ميلا طبيعيا إلى أسفل

[illegible]

ان فسرناه بما يوجب المدافعة لا بها ولذلك تختلف حال الحجرين المرميين الى فوق بقوة واحدة اذا اختلفا في الصغر والكبر والصلابة هي عبارة عن ممانعة الغامز واللين عدمها وقيل كيفيتان تقتضيانهما والملاسة والخشونة استواء وضع الاجزاء ولا استواؤه فهما من مقولة الوضع لا اذا فسرناهما بكيفيتين تابعتين للوضع

الثالث في تحقيق المبصرات اما الالوان فاظهر المحسوسات ماهية وهلية وقد قيل البياض يتخيل من مخالطة الهواء للاجسام الشفافة المتصغرة كما في الثلج والبلور المسحوق وموضع شق الزجاج والسواد من كثافة الجسم وعدم غور الضوء فيه **واجب** بان ذلك قد يكون سبب حدوثهما والبياض يحس به فيما لا يتعقل فيه ذلك كالبيض المسلوق ولبن العذراء فانها بعد الطبخ والانعقاد يصير اشد واكثف والمشهور ان اصل الالوان هو السواد والبياض والباقي بتركيبهما وقيل و الحمرة والصفرة والخضرة

فيكون اصل الالوان خمسة

ای الصلابة واللين کيفيتان

الغمز بجسم تمودن وافشردن

ای التي هي ظاهر الجسم

لا يحتاج الى تعريف

من سلقت البيض

اذا اغليت بالنار اغلاة خفيفة

٢ دع

وزعم الشيخ ابو علي ان وجود الالوان مشروط بالضوء لانها لا تحس بها في الظلمة وذلك اما لعدمها او لمانع فيه الظلمة والثاني باطل لان العدم لا تعوق فتعين الاول والاعتراض عليه لم لا يجوز ان يكون الضوء شرط ابصارها فلا تبصر عند عدمه **فرع** الالوان فتوجد شديدة اذا كانت صرفة وضعيفة اذا اختلط بها اجزاء صغار تضادها اختلاطا لا تتميز به واما الاضواء فقيل اجسام صغار تنفصل عن المضيء لانها متحركة بدليل انحدارها عن الكواكب وانعكاسها وكل متحرك جسم **واجب** بمنع الصغرى ودليلها وعورض بانها لو كانت اجساما لتحركت بمقتضى طباعها الى جهة واحدة وايضا لو كانت اجساما فان كانت محسوسة سترت ما تحتها فكان الاكثر ضوءا اكثر سترا والواقع خلافه وان لم تكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا وقيل هو اللون ومنع بانه يحس به دون اللون كالبلور اذا كان في ظلمة ثم ان منها ما هو

عن ابصار

ای الظلمة عدم الضوء والعدم لا يعوق

لا وجودها

وهو باطل حسا

ای اذا كان في ظلمة

والبلور يحس به ضوءا دون لونه فدل ذلك على المغايرة

ای اذا نبت الضوء ... لكل ضوء اول واول ضوء ثان

اوّل وهو الحاصل من مقابلة المضيء لذاته ويسمّى ضياء ان قوي و
شعاعا ان ضعف وما هو الحاصل من مقابلة المضيء بالغير
كالحاصل على وجه الارض وقت الاسفار وعقيب الغروب و
من مقابلة القمر ويسمّى نورا وظلا ان حصل من مقابلة الهواء الكثيف
به وانا لا نحس به كما نحس بالجدار المضيء لضعف لونه والذي
يترقرق على الاجسام يسمّى لمعانا فان كان ذاتيا يسمّى شعاعا كالشمس
والا بريقا كما للمرآة الظلمة عدم النور عما من شانه وقيل عرض
كيفية تمنع الابصار ورد بانه لو كان كذلك لوجب ان لا يرى الجالس
في الظلمة نارا توقد بقربه وما حولها ولقائل ان يقول المانع
ظلمة تحيط بالمرئي لا بالرائي الرابع في كيفية المسموعات الحروف
كيفيات تعرض للاصوات فتتميز بعضها عن بعض في الثقل
والحدة وهي تنقسم الى مصوتة وهو حروف المد واللين والى
صامت وهو ما عداها والمشهور ان السبب القريب الاكثري للصوت

تموج الهواء بقرع او قلع عنيف وان الاحساس به يتوقف على
وصول الهواء الى الصماخ لانه يميل بهبوب الرياح ويتخلف عن
مشاهدة السبب كما في ضرب الفاس ولانه لو وضع طرف
انبوبة على صماخ انسان وتكلم فيه لم يسمع غيره وانه محسوس
به في الخارج والا لما علمت جهته والصدى صوت يحصل من انصراف
هواء متموج عن جبل او جسم املس الخامس في تحقيق الطعوم الجسم
اما ان يكون كثيفا او لطيفا او معتدلا والفاعل فيه اما الحرارة
او البرودة او المعتدل بينهما ففعل الحار في الكثيف مرارة وفي اللطيف
حرافة وفي المعتدل ملوحة والبرودة في الكثيف عفوصة وفي اللطيف
حموضة وفي المعتدل قبضا والمعتدل في الكثيف حلاوة وفي اللطيف
دسومة وفي المعتدل تفاهة وقد تطلق التفه على ما لا طعم له او لا
يحس طعمه كالنحاس فانه لا يتحلل منه ما يخالط اللسان فيحس
به وقد يجتمع الطعمان كالمرارة والقبض في الحضض ويسمّى البشاعة

كالشمس لا القمر

كما في وسط النار

اي يسمى الضوء الثاني نورا كما يسمى الضوء الاول ضياء

اي غير مستفاد من غيره

التموج الحاصل للصوت

وهو سند المشهور

عن الصماخ

المشهور ان

اعلم ان القبض والعفوصة متقاربان لكن القابض يقبض ظاهر اللسان فقط والعفص يقبض الظاهر والباطن ح

قوله وانه محسوس ثان في قوله ظاهره انه يتوقف الاحساس به على الوصول وفي التحقيق ليس كذلك اذ المراد به موقوفا دفعا لان يكون موقوفا ويكون الاحساس بالطعوم موقوفا على شرط بدن الجسم الى فم الطعوم وذلك لان الطعوم اما لطيف او كثيف الى اخره ح

السبخة زعيب
السادس

والمالح والملوحة في السبخة ويسمى الزعوقة السادس في تحقيق
المشمومات التي روائح الموافقة للمزاج تسمى طيبة والمخالفة له تسمى منتنة
وقد يقال رائحة حلوة وحامضة باعتبار ما يقارنها
وليس لانواعها اسماء خاصة وسببها وصول الهواء المتكيف
بها الى الخيشوم وقيل المختلط بجزء لطيف يتحلل من ذي الرائحة
واما القسم الثاني اعني الكيفيات النفسانية فهي الحيوة و
الصحة والمرض والادراك وما يتوقف عليه الافعال كالقدرة
والارادة فان كانت منها راسخة سميت ملكة وما ليس كذلك يسمى
حالا وبيانها في مباحث الاول في الحيوة وهي قوة تتبع الاعتدال
النوعي وتفيض عنها سائر القوى واستدل الحكيم على مغايرتها
لقوتي الحس والتغذية بان العضو المفلوج حي وليس بحساس
والعضو الذابل حي وليس بمغتذ والنبات بعكسه ومنع
بان عدم الفعل لا يستلزم عدم القوة لجواز ان يمنع عنه

لمنع الامام استدلال الحكيم
الى الحس والتغذية

عائق لا يقال القوة ما يؤثر بالفعل لانه لو سلم لزم ان لا يطلق لفظ القوة
عليه لا عدمه وبان غاذية النبات تخالف غاذية الحيوان بالذات وقد
شرطها الحكماء والمعتزلة بالبنية ومنع بانها ان قامت بالمجموع واتحد
كان الواحد حالا في محال وهو محال وان تعددت كان لكل واحد مشروطا
بالآخر وفيه نظر والموت عدم الحيوة عما من شانه هي وقيل كيفية
تضاد الحيوة لقوله تعالى خلق الموت والحيوة والعدم لا يخلق
ومنع بان المعنى بالخلق التقدير الثاني في الادراكات وهي اما ان تكون
ظاهرة كاحساس المشاعر الخمس واما باطنة وهي تنقسم الى التصورات
والتصديقات والتصديق اما ان يكون جازما اولا والاول اما ان يكون
لموجب اولا والثاني التقليد والاول اما ان يقبل متعلقه النقيض بوجه
وهو الاعتقاد اولا وهو العلم والثاني ان كان متساوي الطرفين فهو شك
وان لم يكن فالراجح ظن والمرجوح وهم والتصور هو وجود صورة المعلوم

اي العلم عند الحكماء

بالذات لا يجب ان يكون مشتركة في الاحكام فلا يجب ان يكون الحيوة مشتركة بين الحيوان والنبات

لان قيام الحيوة بكل جزء مشروطا بقيام الحيوة بجزء آخر ... مشروطا بالبنية الصالحة واذا كان مشروطا لزم الدور وانه محال

ان اراد بالمجموع ... فالحصر ممنوع لجواز قيامها بالمجموع ... المجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم قيام الحيوة الواحدة ... قيام العرض الواحد بالمحال الكثيرة

في العالم والذي يدل على وجود هذه الصورة في العقل انا نتصور المعدوم ونميزه
عن غيره والتميز لا يتحقق الا مع الثبوت وليس هو في الخارج فهو في الذهن
واعترض عليه بانه يوجب كون الذهن حارا باردا مستقيما مستد[يرا]
معا عند تصورها والحق انهم ان قصدوا بالصورة ما يشبه المتخيل
في المرآة فيتجه وان ارادوا ما يساويه في تمام الماهية فباطل لانها عرض
والمتصور قد يكون جوهرا والشيء قد يتصور نفسه فلو حصل
فيه مثله يلزم اجتماع المثلين لا يقال العاقل والمعقول والعقل واحد لان
العاقل هو الذي حضر عنده ماهية مجردة وهو اعم من الذي حضر عنده
ما يغايره لان حضور الشيء عند نفسه محال قيل تعلق خاص بين
العالم والمعلوم فيتعدد بتعدد المعلومات ويشكل بتعقل الشيء نفسه
وقيل صفة توجب العالمية وهي حالة لها تعلق بالمعلوم فعلى هذا
لا يتعدد بتعدد المعلومات فرعان على القول بالصورة الاول الصورة

بل يتعدد التعلق بالمعلومات

الخارجي

الاول الصورة العقلية تفارقها الجسمانية في انها محسوسة ومتمانعة
وممتنعة الحلول في مادة هي اصغر منها وهي تنفعل بحدوث ما هو
اقوى منها الثاني الصورة العقلية كلية لا على معنى انها كلية في نفسها
فانها صورة جزئية في نفس جزئية بل لان المعلوم بها كلي او لان
نسبتها الى كل واحد من افراد ذلك النوع سواء والعلم اجمالي يتعلق بامور
متعددة باعتبار شاملها وتفصيلي يتعلق باعيان كل واحد منها
وفعلي وهو كما تصورت فعلا فعقلته وانفعالي كما اذا شاهدت
شيئا فتعقلته مسئلة للنفس اربع مراتب الاولى استعداد
التعقل ويسمى العقل الهيولاني الثانية ان تحصل البديهيات باستعمال
الحواس في الجزئيات وهي العقل بالملكة التي هي مناط التكليف الثالثة
ان تحصل النظريات بحيث تتمكن من استحضارها ويسمى العقل
بالفعل الرابعة ان تستحضرها وتلتفت اليها ويسمى العقل المستفاد
الثالث في القدرة والارادة القدرة صفة تؤثر وفق الارادة

اي الصورة الخارجية

بخلاف الصورة العقلية فان الصورة الصغيرة والصورة العظيمة

وهي مثل تعقب اعتقاد النفع كما ان الكل هذه نفرة تعقب اعتقاد
الضرر وقيل القدرة مبدأ الافعال المختلفة فالقوة الحيوانية
قدرة وفاقا والفلكية عند من يجعلها شاعرة على الاول والنباتية
على الثاني والقوة العنصرية خارجة عنها وهي غير المزاج لانه من
جنس الحرارة والبرودة وتأثيرها من جنس تأثيرهما والقدرة ليست
كذلك والقوة مبدأ الفعل مطلقا وقد تقال لامكان الشيء مجازا
والخلق ملكة تصدر بها عن النفس افعال بسهولة من غير سبق
روية والفرق بينه وبين القدرة ان نسبة القدرة الى الضدين
على السواء السادس ذلك اراد بها القوة المستجمعة لشرائط التأثير
ولهذا زعم ان القدرة مع الفعل والمحبة ترادف الارادة فمحبة الله تعالى للعباد
ارادة كرامتهم ومحبة العباد له ارادة طاعته والرضاء ترك الاعتراض
والعزم جزم الارادة بعد التردد السابع الالم واللذة بديهيتا التصور
وقولهم اللذة ادراك الملائم والالم ادراك المنافي فيه نظر لانا نجد

من

من انفسنا حالة مخصوصة ونعلم انا ندرك الملائم ولا نعلم ان تلك
الحالة هي نفس الادراك او غيره وبتقدير التغاير فاللذة كلاهما او
احدهما وما قيل من ان اللذة هي رفع الالم خطأ لان الانسان
قد يلتذ بالنظر الى الوجه الحسن والوقوف على مسئلة والعثور
على مال فجأة بلا خطور ببال الثامن في الصحة والمرض الصحة
حالة او ملكة بها تصدر الافعال عن موضوعها سليمة و
المرض بخلافه فلا واسطة واما الفرح والحزن والحقد و
امثال ذلك فغنية عن البيان واما القسم الثالث
وهو الكيفيات المختصة بالكميات وهي اما ان تكون عارضة
للكميات وحدها اما للمتصلات كالاستقامة والاستدارة
والانحناء والشكل واما للمنفصلات كالزوجية والفردية
والتركيب واما ان تكون مركبة عنها وعن غيرها كالخلقة المركبة عن

تلك الادراك الملائم فلا نعلم ان اللذة عبارة عن مجموعهما او عن احدهما وكذا الكلام في الالم [illegible] فلم يحصل العلم حدا لهما ع

الحسن بدفع ضرر الم الاشتياق وبحصول المسئلة والمال بدفع الم الطلب والشوق

جميع الافعال يلزم ثبوت الواسطة بينهما وهو كون بعضها سالما دون بعض ه

السكل واللون وأما القسم الرابع وهو الكيفيات الاستعدادية فهي ان كانت استعدادا نحو اللا قبول كالصلابة تسمى قوة وان كانت استعدادا نحو القبول تسمى ضعفا ولا قوة كاللين

الفصل الرابع في الاعراض النسبية وفيه مباحث

الأول في هليتها انكرها جمع المتكلمين الا الاين وقالوا لو وجدت لوجد حصولها في محالها وتسلسل واجيب الحكماء بانها تكون محققة ولا فرض ولا اعتبار فهي اذن من الخارجيات وليست اعراضا لانها تحصل بجعلها تكن ولا ذات الجسم لانه لا انتساب الى الغير ونوقض بالفناء والمضي

الثاني في الاين وسماه المتكلمون كونا فقالوا حصول الجوهر آنين فصاعدا في مكان واحد سكون وفي مكانين حركة فحصوله اول حدوثه لا حركة

ولا سكون

ولا سكون وقال الحكماء الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة وبيانه ان الحركة امر ممكن الحصول للجسم لها كمالا وتفارق غيرها من حيث ان حقيقتها ليست الا التأدي الى الغير فيكون ذلك الغير متوجها اليه ممكن الوصول ليتأدى اليه فيكون حصوله كمالا ثانيا وذلك التوجه ما دام كذلك يبقى شيء منه بالقوة والا لكان وصولا لا توجها فتبين انها كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة وحاصله قريب مما قاله قدماؤهم وهو انها خروج عن القوة الى الفعل على سبيل التدريج وذلك قد يكون في الكم كالتخلخل والتكاثف وهما ازدياد المقدار وانتقاصه من غير ضم ولا فصل وكالنمو والذبول وهما ازدياد وانتقاص يكونان بهما وفي الكيف كاسوداد العنب وتسخن الماء

وتسمّى استحالة وفي الوضع كحركة الفلك وتسمّى حركة دورية
وفي الاين كالحركة من مكان الى مكان آخر وتسمّى نقلة ولا تكون
في الجوهر لان حصوله دفعة وتسمّى كونًا ولا في باقي
المقولات فانها تابعة لمعروضاتها ولا بدّ لكل حركة
مما منه الحركة وما اليه وما فيه وما له وما به
والزمان وتشخص الحركة انما يتحقق بوحدة موضوعها
وزمانها وما هي فيه اذ الواحد قد يتحرك الى
جهتين في زمانين وقد ينتقل وينمو في آن
واحد ومتى اتحد ذلك اتحد المبدا والمنتهى لا محالة
ولا عبرة بوحدة المحرك وتعدده وتنوعها بتنوع
ما منه وما اليه كالهبوط والصعود وما فيه
كالاخذ الابيض الى التصفر الى التحمر الى السواد فالى الفستقية
الى الخضرة الى السواد ولا عبرة بتنوع المحرك والموضوع

والزمان

والزمان ان قدر تنوعه لجواز اشتراك المختلفات في انه
او عارض او معروض واحد واختلافها بالجنس باعتبار
ما هي فيه كالنقلة والاستحالة والنمو وتضادها ليس
لتضاد المحرك والزمان لا سبق وما فيه لان الصعود
ضد الهبوط مع وحدة الطريق بل بتضاد ما منه وما اليه
اما بالذات كالتسود والتبيض او بالعرض كالصعود
والهبوط فان مبدأهما ومنتهاهما نقطتان متماثلتان
عرض لهما تضاد من حيث ان احديهما صارت مبدأ
الاخرى منتهى وانقسامها بانقسام الزمان وانقسام المسافة
والمتحرك ولا بدّ لها من قوة توجبها وتلك القوة
ان كانت مستفيدة من سبب خارجي سميت الحركة قسرية
والا فان كان لها شعور بما يصدر عنها سميت ارادية والا

كحركة الحيوان

لان الحركة عرض حال في المتحرك فلو انقسم المحل يلزم انقسام الحال
لان انقسام المحل انما يستلزم انقسام الحال اذا كان سريانيا كما مر

اعلم ان منشأ الانقسام [illegible]
لان الجسم المتحرك ان لم يكن له شعور [illegible] لا يكون في الحركة الا [illegible]
فالحركة تعرض للجسم اولا وبواسطة [illegible]

منقضية [illegible] لان الجسم لو تحرك لذاته لامتنع
ان يسكن لان ما بالذات [illegible]
وبطلان التالي ظاهر

سميت طبيعية وكل منها سريعة وبطيئة والبطؤ
ليس لتخلل السكنات والا لكانت نسبة السكنات
المتخللة بين حركات عدو الفرس نصف يوم الى حركته
نسبة فضل حركة الفلك الاعظم على حركته فيكون سكناته
ازيد من حركاته الف مرة فينبغي ان لا يحس بحركاته
القليلة المغمورة في تلك السكنات والظل يجب ان يتبع
الشمس جزءا ويسكن الظل الجاري في الجزء الثاني والثالث حتى
يتم الارتفاع بل الموجب له في الحركة الطبيعية ممانعة
المخروق وفي القسرية ممانعة الطبيعة وفي الارادية
ممانعتهما والمشهور انه لا بد وان يتخلل بين كل حركتين
مستقيمتين سكون لان الميل المحرك للجسم لا بد
وان يكون حاصلا معه الى ان يصل الى الحد المعين

كحركة الحجر الى اسفل

بين حركات البطيء حتى ان تخلل سكناتها وحركات لكان البطيء سريعا جدا كحركة الفلك الاعظم

كان فضل حركة الفلك ازيد من حركات عدو الفرس الف الف مرة

اي المستورة

لكنها لا يحس بشيء من سكناته فبطل التوالي

اي ارتفاع الشمس من المشرق

وذلك الوصول في آن والحركة عن هذا الحد لا بد وان تكون
لميل آخر وحدوثه في آن آخر لاستحالة اجتماع الميل الى
الشيء مع الميل عنه فيكون بينهما زمان والا لزم تتالي الآنات
فيكون الجسم في ذلك الزمان ساكنا ورد بمنع امتناع
اجتماع الميلين وتتالي الآنات **الثالث** في الاضافة
تطلق المضاف على الاضافة وهو المضاف الحقيقي وعلى معروضها
وعليهما جميعا وهو المشهوري ومن خواصها التكافؤ
في لزوم الوجود ووجوب الانعكاس كما تقول الاب اب الابن
والابن ابن الاب وانها اذا كانت مطلقة او محصلة في طرف
كانت في الطرف الآخر كذلك اما المحصل فموضوع احدهما
لم يلزم ان يحصل موضوع الاخرى ثم منها ما يتوافق في
الطرفين كالتماس والتساوي او يختلف اختلافا محدودا

لا في زمان

لامتناع ان يكون الميل الواحد مقتضيا لحركتين مختلفتين

الآنين

المستلزمة لتركب الزمان منه المستلزم لوجود الجزء الذي لا يتجزى ه

وهو المطلوب

في جسم واحد

اي ولو سلم الاول لكن لا نسلم امتناع تتالي الآنات

بالاشتراك اللفظي

اي الاضافة حقيقية كانت او مشهورية

لكونه نصفا وضعفا او غير محدود ككونه زايدا وناقصا

والاتصاف بها قد يحتاج الى صفة حقيقية في الجانبين

كالعاشق والمعشوق او في احدهما كالعالم والمعلوم وقد

لا يحتاج كاليمين والشمال وهي تعرض سائر المقولات

فالجوهر كالاب والكم كالعظيم والكيف كالاحر و

الاين كالاعلى والمضاف كالاقرب والملك كالاكسى والفعل

كالاقطع والانفعال كالاشد تقطعا والاضافات

في شخصيتها ونوعيتها وجنسيتها وتضادها تابعة

لمعروضاتها **فرع** التقدم على الشيء قد يكون بالزمان كتقدم الاب

على الابن وبالذات والطبع كتقدم الجزء على الكل وبالعلية كتقدم

الشمس على ضوئها وبالمكان كتقدم الامام على المأموم وبالشرف كتقدم

العالم على الجاهل ويعتبر في سائر المقولات النسبية من هذا فلنختم الكلام في الا

عراض

اي كون الشيء آخر وكون الآخر ضعفا له ع

اي متصل في احد الطرفين هو التضعيف وفي الطرف الآخر هو التضعيف وهما مختلفان وهذا الاضافة في كون احدهما حد معتب ع

العاشق بكون الآخر ناقصا عنه ع

اي معنا

اي الاتصاف بالاضافة المحققة

ذات المضاف

اي ثابتة في احدهما

لانه بسبب ح اليمين صفة صفة لا جهة صار يمينا

الذي عرض له الاضافة

المقصد الذي عرض له الاضافة

المعروض للاضافة

كالاضافة العارضة للكيفيات المحسوسة والنوع منها

كالاضافة العارضة لمطلق الكيف

كالازل والابد

ان زعم ان

الباب الثالث في الجوهر

قال الحكماء الجوهر اما ان

يكون محلا وهو الهيولى او حالا وهو الصورة او مركبا منهما وهو الجسم

او لا كذلك وهو المفارق فان تعلق بالجسم تعلق التدبير

فهو النفس والا فهو العقل وقال المتكلمون كل جوهر فهو متحيز وكل متحيز

اما ان يقبل القسمة وهو الجسم او لا وهو الجوهر الفرد ومباحث الباب ينحصر في

فصلين **الفصل** الاول في مباحث الاجسام الاول في تعريف الجسم الحد المذكور

عند جمهور المتأخرين انه الجوهر القابل للابعاد الثلاثة المتقاطعة

على الزوايا القائمة واعترض عليه بان الجوهر لم يثبت جنسيته و

القابل ان كان عرضا لم يكن جزء الجوهر وان كان جوهرا دخل الجنس

فيه ويستدعي فصلا آخر ويتسلسل وبهذا علم ان الجوهر لا يكون

جنسا وقالت المعتزلة انه الطويل العريض العميق وقال بعض اصحابنا انه

مركب من جزئين فصاعدا ولا شك ان حقيقة الجسم اظهر من ذلك التا

اقسام الجوهر على مذهب الحكماء منحصر في الهيولى والصورة والجسم والنفس والعقل ع

لجوهر آخر

اي النفس الانسانية ان تعلق بالانسان والفلكية ان تعلق بالفلك

اي ان الجوهر الموضوع في هذا التعريف

لان الجسم عندهم متحيز يقبل القسمة

عند العقل

اي التعريفات

اي هذا الكلام

فى اجزائه ذهب جمهور المتكلمين الى ان الاجسام البسيطة الطباع مركبة
من اجزاء صغار لا تنقسم اصلا وقيل فعلا وقيل من اجزاء غير متناهية
وذهب الحكماء الى انها متصلة فى نفسها كما هى عليه عند الحس قابلة لانقسامات
لا نهاية لها وقيل قابلة لانقسامات متناهية حجة المتكلمين ان
الجسم قابل للقسمة وكل ما هو قابل للقسمة ليس بواحد والا لكانت وحدته
وانقسمت بانقسامه وايضا فكل منقسم يتميز مقاطع اجزائه بخواص
مختلفة فيكون منقسما بالفعل متعددا بتعدد تلك الخواص العارضة
لها وايضا هوية القسمين المتواصلين بالتقسيم ان كانت حاصلة
قبل التقسيم فهو المط والا لكان التقسيم اعداما للجسم الاول وايجادا
للقسمين فعلى هذا لو شق بعوضة برأس ابرة سطح البحر اعدم
الاول واوجد بحرا آخر وفساده لا يخفى فثبت ان كل جسم ليس بواحد
فى نفسه بل هو مركب من اجزاء وتلك الاجزاء لا تنقسم والا لكانت ذات اجزاء

ومذهب النظام من متكلمى المعتزلة

مذهب الشهرستانى

اى المذهب الرابع هو ان الاجزاء بالقوة ومتناهية

الوجه الاول

دليل ثان للكبرى

هذا دليل ثالث على الكبرى

هو الاول قبل التقسيم

الا ان لا يوقع بعوضة فى البحر المحيط وشقت برأس ابرتها سطح البحر

اجزاء آخر

ان كل جسم ليس بواحد فى نفسه [illegible] الحكماء والمتكلمين

اجزاء اخر فيكون الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها وهو محال لان كل عدد
متناهيا كان او غير متناه فالواحد موجود فيه فاذا اخذنا تماما متناهيا من الاجزاء
بحيث تكون فى كل جهة حجم يحصل جسم متناهى الاجزاء وح يكون نسبة
حجمه الى حجم ساير الاجسام نسبة متناه القدر الى متناه القدر
لكن ازدياد الحجم بازدياد التاليف والنظم فلو كان جسم متناه
القدر من اجزاء غير متناهية لكانت نسبة الآحاد المتناهية
الى الآحاد الى الغير المتناهية نسبة متناه الى متناه هذا خلف
وايضا لو تركب الجسم من اجزاء غير متناهية لامتنع قطع المسافة
لتوقفه على قطع اجزائها وقطع كل جزء مسبوق بقطع ما قبله
فيكون قطعه فى زمان غير متناه وايضا النقطة موجودة
بالاتفاق وهى لا تقبل القسمة فان كان جوهرا كما هو عندنا
حصل المط وان كان عرضا لم تنقسم محلها والا لانقسمت بانقسام

ايضاً وايضاً فالحركة الحاضرة غير منقسمة والا لما كان الكل
حاضراً فلا ينقسم ما فيه فثبت ان في الاجسام ما لا يقبل القسمة
لا يقال الحركة ليست الا الماضي والمستقبل لانه يوجب ان لا تحقق الحركة
اصلاً احتج الحكماء على نفي الجوهر الفرد بوجوه **الاول** ان
كل متحيز فيمنته غير يساره والوجه المضيء غير المظلم لا يقال
ذلك التغاير وجهية لانهما ان كانا جوهرين ثبت المدعى والا
لزم تغاير محلهما **الثاني** انا لو فرضنا خطاً من اجزاء شفع
فوق احد طرفيه جزء وتحت الاخر اخر وتحركا
على التساوي وتحاذيا لا محالة على ملتقى جزئين فيلزم الانقسام
الثالث كلما قطع السريع بحركته جزءاً قطع البطيء اقل منه
والا لزم ان يتساويا في جزء ونقف في اخر وقد بان فساده
الرابع الجسم الذي اجزاؤه وتر ولكان ظله مثليه لكان مثله

من الظل

[illegible]

من الظل ظل نصفه فيكون له نصف فينتصف الجزء المتوسط
وقد برهن اقليدس على ان كل خط يصح تنصيفه وهو يقتضي
ذلك **الخامس** اذا فرض خط من ثلثة اجزاء على احد طرفيه
جزء وتحرك الخط الى ايمن والجزء الى ايسر فان انتقل الى ما فوق
الجزء الثالث فهو محال لان الجزء الثاني انتقل الى حيز الجزء الاول
وان انتقل الى ما فوق الثالث فقد قطع جزئين حين ما قطع
ما تحته جزءاً واحداً فتنقسم الزمان والحركة والمسافة **السادس**
الجزء متشكل فان كان كرة فاذا انضم باجزاء اخر وقعت بينها
فرج لا تسع اجزاء مثلها فيلزم الانقسام وان كان غيرها
كانت فيها زوايا فينقسم **السابع** اذا دارت الرحى فلما
قطع الطوق العظيم جزءاً فالصغير اما ان يقطع اقل من جزء
فينقسم الجزء او جزءاً تاماً فيتساوى الصغير والعظيم اف

فيتفكك

او تقطع نارة جزأ وتشكل اخرى فينفك اجزاء الرحى وكذلك
الفنجان ذو الشعب الثلث ثم قالوا فالجسم متصل في نفسه
يقبل انقسامات لا نهاية لها والقابل لها ليس الاتصال لانه
ينعدم عندها والقابل مع المقبول فهو شيء آخر يقبل الاتصال
والانفصال ويسمى هيولى ومادة والاتصال صورة
ان دليل الفريقين يمنع الانقسام الفعلي ويوجب القسمة الى
لا نهاية لان القسمة الوهمية متداعية الى جواز القسمة الانفكاكية
لان الاجزاء المفترضة متماثلة فيصح بين كل اثنين منهما ما
يصح بين آخرين فيصح بين المتباينين ما يصح بين المتصلين
وبالعكس لانا نقول لم لا يجوز ان يكون الجسم مركبا عن اجزاء
متخالفة بالماهية او متشخصة بتشخصات عائقة عن
الانفكاك فيكون تلك قابلة للاتصال والانفصال وان سلم

اي ذلك الاتصال المقبول يسمى صورة جسمية

اي ودليل الحكماء يوجب القسمة الوهمية

اي الا ان كان كل الاجزاء باعتبار الماهية قابلة للاتصال والانفصال

اتصال

اتصال الجسم فلم لا يجوز ان يقال الاتصال هو وحدة الجسم والانفصال هو التعدد
والقابل لهما الجسم فروع قالوا الصورة لا تنفك عن الهيولى لانها
لا تنفك عن التناهي والتشكل والموجب لهما ليس الجسمية العامة ولا شيئا
من لوازمها والا لتساوى الجسم الكل فيهما ولا الفاعل والا لاستقلت الصورة
بالانفعال فهو الحامل فيه من الصفات ولانها قابلة للقسمة الوهمية ابدا
وكلما قبل الوهمية قبل الانفكاكية وكلما قبل الانفكاكية فله مادة
على ما سبق تقرير هذه المقدمات ولا الهيولى عنها لانها لو تجردت
ذات وضع وانقسمت في جميع الجهات كانت جسما والا لكانت نقطة او
خطا او سطحا ولو تجردت غير ذات وضع فاذا لحقتها الصورة فحصلت
ذات وضع مخصوص بامكان غيره فيترجح ولانها لو تجردت لكانت موجودة
بالفعل ومستعدة للصورة والواحد لا يقتضي قوة وفعلا فيكون لها
ما يقتضي فيها هذه القوة وهو الهيولى فيكون للهيولى هيولى اخرى

اي الصورة الجسمية

اي المادة

اي لحلول الصورة فيها

اي مع امكان حصول وضع غيره

اي قوة قبول الصورة

انقل الكلام

اعلم ان الهيولى ... تشخص الصورة ... العناصر ... [illegible]

هذا هو النوع الثالث

فالهيولى تفتقر الى الصورة في بقائها وتحيزها والصورة تحتاج الى المادة
في تعينها وتشكلها والمادة ايضا لا تخلو عن صورة اخرى نوعية والا
لما اختلفت الاجسام في الحيز والامكنة والكيفيات والاوضاع الطبيعية
وقبول التشكل والتفكك بسهولة او عسر واعلم ان بناء هذه الكلمات
على نفي الفاعل المختار والحق ثبوته ومع ذلك فللمعترض ان يجوز انفعال
الصورة بنفسها وعدم استلزام انقسام قبول القسمة الفكية قبول
الانفكاكية واقتضاء المادة المجردة وضعا معينا بشرط اقتران الصورة
بها وكون الواحد مبدأ لكثير مع ان القابلية ليست اثرا ووجود
المادة بالفعل ليس مقتضى ذاتها وان يطالبهم بما يوجب الاختلاف في
الصور النوعية ثم يمنع ان ما يجعلونه اياه من الاحوال العنصرية السابقة
واختلاف المواد الفلكية سببا لاختلاف الهيئات والاعراض التي ليست
في اقسامه قال الحكماء الاجسام اما بسائط او مركبات والبسائط تكون كرية
لان الطبيعة الواحدة لا تقتضي هيئات مختلفة وتنقسم الى فلكيات

الهيولى

هذا هو النوع الثاني

من الحرارة والبرودة

كالماء كالارض

التي كانت

بحسب الصورة السابقة

ان لم تكن مركبة من اجسام مختلفة الطبايع كالمواليد الثلاثة

اي البسيط

كرية الشكل ... لزم ان يكون بعض ...

[illegible]

وعناصر والاول افلاك وكواكب والافلاك الثابتة بالارصاد تسعة اولها
الفلك الاعظم والعرش المجيد والجسم المحيط بسائر الاجسام ويدل على وجوده
لان الاجسام متناهية لما سنذكره فيكون جسم منها منتهى ال
الجهة متعلق الاشارة ومقصد المتحرك بالوصول اليه فتكون غير مجردة
وليست بجسم لانها غير منقسمة والا فالواصل الى نصفها ان وقف
فالجهة هي لا ما بعده والا تحركت ان كانت عن الجهة فكذلك وان
كانت اليها فالجهة ما بعده فهي جسمانية والمحدد لها جسم واحد
لو تعدد ولم يحط البعض بالبعض تحدد القرب بها دون البعد
وان احاط فالمحاط حشو اذ المحيط يحدد القرب بمحيطه والبعد
بمركزه وهو بسيط ولا يقبل الانخلاع عليه وهو بالحركة المستقيمة
المتوجهة الى جهة فالجهة لا بد فيكون كريا الى لنا الارصاد
تشاهد على ان الافلاك والكواكب تتحرك بالحركة اليومية وتحركات
اخر منها وبعد فلا بد من جسم يحيط بها ويحركها بالحركة اليومية

بلسان اهل الشرع

اي على وجوده

اي كل اشارة ... هذا الفصل

موجودة

اي الاين وانما قيد بالمتحرك بالاين لان المتحرك بالكيف ...

ما ليس بموجود متحرك

اي فالمتحرك اليها اذا وصل الى النصف الاقرب الى المتحرك

اي تجوز نصفا ... يكون نفس الجهة هذا خلف

اي متعدد

ولما ثبت ان الجهة موجودة غير مجردة فهي موجودة جسمانية

اي العلو

بتحديد الجهتين معا

اي الخرق

اي الجهة متحددة ...

اعني سريعة من المشرق الى المغرب يتم دورتها في يوم وليلة بالتقريب

بطيئة ... في السرعة والبطوء والمناطق والاقطاب

من المغرب الى المشرق

وهذا يدل على فلك تاسع ولا يدل على احاطته بجملة الاجسام واما
الثمانية الباقية فيدل عليها اختلاف حركات الكواكب وامتناع
تحركها بالذات لاستحالة الخرق فلم لا يجوز ان يكون لكل كوكب
نطاق يتحرك بنفسه او باعتماد الكواكب عليه **فرعان** الاول
انها باسرها شفافة اذ لو كانت ملونة لحجبت الابصار
عن رؤية ما وراءها ولا حارة ولا باردة والا لاستولى الحر او
البرد على عالم العناصر لمجاورتها ولا خفيفة ولا ثقيلة والا لكانت
طباعها ميل مستقيم ولا رطبة ولا يابسة لان سهولة التشكل
والالتصاق وعسرهما لا يتم الا بالحركة المستقيمة ولا قابلة
للحركة الكمية لانه لو زاد محدب المحيط لزم ان يكون فوقه خلاء
وهو محال ومقعره مثل محدبه فيستحيل عليه ما استحال على
محدبه واذا لم يتغير مقعره امتنع ذلك في محدب المحاط به
الا لزم التداخل او وقوع الخلاء بينهما وكذا مقعره لانه

ان لم يكن بينهما فرجة

ان كان بينهما فرجة

وهو الفلك المحاط

وهو الفلك الثامن

كالمحدب

كالمحدب في تمام الحقيقة وفيها احتمال لان امتناع ازدياد المحدب
لعدم الخلاء الذي هو شرطه ولا يلزم من ذلك اشتراك المقعر فيه
الثاني انها متحركة لان الاجزاء المفروضة فيها متماثلة فيصح لكل
واحد منها من الوضع والموضع ما حصل للآخر ولا يتاتى ذلك الا
بالحركة المستديرة فيصح الحركة عليها وكلما صحت الحركة المستديرة
ففيه مبدأ ميل مستدير وكلما فيه ذلك كان متحركا بالاستدارة
لوجوب حصول الاثر عند حصول المؤثر وايضا لو بقي كل جزء على وضع
معين وفي حيز معين من اجزاء حيز الكل مع جواز غيره لزم الترجيح
بلا مرجح وهما منقوضان بالعناصر **واما الكواكب** فهي اجسام
شفافة بسيطة مركوزة في الافلاك مضيئة الا القمر فانه يستفيد الضوء
من الشمس ويشهد له تفاوت نوره بحسب قربه من الشمس وبعده
لا يقال فلعله كرة يضيء احد وجهيه ويظلم الآخر ويتحرك على مركزه
حركة مساوية لحركة الفلك اذ الخسوف يكذبه واما العنا

فخفيف مطلق وسو النار حار يابس مماس لمقعر فلك القمر وخفيف مضاف وسو الهواء حار رطب مماس لمقعر النار وثقيل مطلق وسو الارض بارد يابس ومحله الوسط بحيث ينطبق مركزه على مركز العالم وثقيل مضاف وسو الماء بارد رطب وكان من حقه ان يحيط بالارض الا انه لما حصل في بعض جوانبها تلال ووهاد بسبب الاوضاع والاتصالات الفلكية سال الماء بالطبع الى الاغوار وانكشف المواضع المرتفعة وذلك حكمة من الله تعالى ورحمة ليكون منشاء للنباتات ومسكنا للحيوانات ثم انها باسرها كائنة وفاسدة لان مياه بعض العيون تجمد حجرا والحجر يجعله اصحاب الحيل ماء والهواء الملاصق للاناء البرد يصير قطرا والماء المغلي بالتسخين هواء والهواء نارا بالنفخ القوي واما المركبات فانها تخلق بسبب من امتزاج هذه الاربع بامزجة مختلفة معدة لخلق متخالفة وهي المعادن والنبات والحيوان والمزاج هو الكيفية المتوسطة الحاصلة من تفاعل البسائط بان تتصغر اجزاؤها فتختلط بحيث يكسر سورة

مسئلة

كل واحد منها سورة الآخر فتحدث كيفية متوسطة الرابع في حدوثها الاجسام محدثة بذواتها وصفاتها المعينة سوى الاوضاع والعناصر بموادها وصورها الجسمية بنوعها وصورها النوعية بجنسها وقال من قبلنا الكل قديم بذواتها محدثة بصورها وصفاتها واختلفوا في تلك الذوات فقيل كان الاصل جوهرة فنظر البارئ تعالى اليها نظر الهيبة فذابت وصارت ماء ثم حصل الارض منها بالتكثيف والنار والهواء بالتلطيف والسماء من دخان النار وقيل كان ارضا فحصل الباقي منها بالتلطيف وقيل كان هواء وقيل نارا وتكونت الباقي بالتكثيف والسماء من الدخان وقيل كان اجزاء صغارا من كل جنس متفرقة متحركة فيها اجتمع منها اجزاء تلاكمت واتصلت وصارت جسما وقيل كان نفسا وهيولى فتعشقت عليها وتعلقت بها وصار تعلقها سببا لحدوث اجسام العالم وقيل كان الاصل وحدات فصارت ذوات اوضاع وتكونت نقاطا ثم انها تألفت فصارت اجساما وتوقف جالينوس في الكل لنا وجوه الاول انه لو كانت الاجسام

بان يحصل من النقاط خطوط ومن الخطوط سطوح ومن السطوح اجسام

اى في كل من الاقوال عن هذه الطائفة

اى الناع ان الاجسام حادثة بذواتها وصفاتها وجوه

في الازل لكانت ساكنة اذ الحركة تقتضي المسبوقية بالغير المنافية للازل والساكن
في الازل لا يتحرك ابدا لان سكونه ان كان لذاته امتنع انفكاكه وان كان
لغيره فذلك الغير لا بد وان يكون موجبا والا لم يكن فعله قديما واجبا لذاته
او منتهيا اليه دفعا للتسلسل والدور وح يلزم دوامه بدوامه فلا يزول
ابدا فالاجسام لو كانت في الازل لم يتحرك ابدا واللازم باطل فالملزوم مثله قيل الازلي
لو امتنع وجوده ازلا لامتنع مطلقا لاستحالة انقلاب الممتنع لذاته ممكنا قلنا الممتنع
ازلا ليس الممتنع لذاته كالحادث اليومي قبل الحدوث لا امكان له فلا يكون متحركا
ولا ساكنا قلنا ان سلم فلا شك في انه ذو وضع ومماس لما في جوفه فان
بقي الوضع والمماسة المعينان له فساكن والا فمتحرك فقبل الازل جسم لينا في حركة
حركة معينة لا حركات لا اول لها قلنا بل الحركة من حيث هي لا تسبق
قيل لم لا يجوز ان يكون السكون مشروطا بعدم حادث فيزول
بحدوثه قلنا فهنا في حدوثه وجه السكون فيتوقف على عدمه

في لا يستحيل ان يكون الاجسام في الازل ساكنة ثم تتحرك ابدا ع

وما لم

ويلزم الدور فيبطل القدرة على ايجاد معين قديمة وينقطع بوجوده فانتقض ما ذكرتم
قلنا المنقطع التعلق وهو ليس امرا وجوديا الثاني الاجسام ممكنة لانها مركبة
ومتعددة فلها سبب وذلك السبب لا يكون موجبا والا لزم دوام جميع ما
يصدر عنه بوسط او بغير وسط بدوام ذاته وهو محال فيكون مختارا
وكل ما له سبب مختار فهو محدث لا يقال لم لا يجوز ان يوجد الموجب جسما
متحركا ~~على سبيل~~ متحركا على سبيل الدوام ويكون تحركه شرطا لصدور هذه
والتغيرات لان وجود هذه الحوادث ان توقف على حصول حركة
وتلك الحركة على اخرى لزم اجتماع الحركات التي لا نهاية لها المترتبة وضعا
وطبعا وهو محال وان توقف على عدمها بعد وجودها كان الموجب مع
عدم تلك الحركة علة تامة مستمرة لوجود هذا الحادث فيلزم من دوا
مه دوامه الثالث الاجسام لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث
فهو حادث والاول بين والثاني مبرهن في الباب الاول من

من ان الاجسام لو كانت ساكنة ازلا لامتنع زوال ذلك السكون بناء على ان الازلي لا يزول ع

بدوام ذاته ودوام معلوله المعلول الاول بدوامه وهلم جرا فيلزم دوام جميع الحوادث وهو محال ع

الحوادث ... م جميع الحوادث وهو محال مر

الوجه واذا لم يكن شرط وجود الشيء دائما لم يكن الشيء دائما ه

دوام السبب الموجب وعدم تلك الحركة دوام وجود جميع الحوادث مر

الحركة بعد وجودها مر

اي صغرى ... اي كبرى في الفصل الاول في المبحث الرابع في نفي قيام الحوادث بذاته مر

لتزايد الحركات والالوان والاوضاع والصفات الحادثة عليها ع

الكتاب الثاني احتج المخالف بوجوه الاول انها لو كانت محدثة لكان
تخصيص حدوثها بالوقت المعين بلا مخصص وهو محال الثاني ان كل
حادث فله مادة فالمادة قديمة دفعا للتسلسل وهي لا تخلو عن
الصورة فالصورة ايضا قديمة الثالث الزمان قديم والا لكان
عدمه قبل وجوده قبلية لا تتحقق الا بزمان فيكون قبل وجود
الزمان زمان هذا خلف وهو مقدار الحركة القائمة بالجسم فيكون
الجسم قديما واجيب عن الاول بان المخصص هو الارادة وعن الثاني
والثالث بان مقدماتهما غير مسلمة ولا مبرهنة واعلم ان صحة
الفناء عليها متفرعة على حدوثها والكرامية وان اعترفوا بحدوثها
قالوا انها ابدية اذ لو عدمت فعدمها اما ان يكون بالفاعل
او بطريان ضد او زوال شرط والكل باطل وقد سبق الكلام
فيه تعريفا وجوابا الخامس في تناهي الاجسام الابعاد

الاجسام

اذ لو كانت حادثة لكانت مسبوقة بالزمان

لا تجتمع مع البعدية

كما مرت الاشارة اليه

الى العالم

فان ثبت الحدوث ثبت صحة الفناء والا فلا

لكون العدم حادثا يحتاج الى سبب

مختار

كما تقدم في كتاب اثبات الاعراض

اي تناهيها في المقدار

في المبحث الرابع من الفصل الاول من الباب الثاني من الكتاب الاول في اثبات الاعراض

متناهية

متناهية سواء فرضت في خلاء او ملاء خلافا للهند لنا انا لو
فرضنا خطا غير متناه وخطا متناهيا موازيا له وزال فمال
الى المسامتة فلا بد من نقطة تكون اول نقطة المسامتة ويكون الخط
منقطعا بها والا لكان المسامتة مع ما فوقها فيكون غير المتناهي متناهيا
هذا خلف واحتجوا بان كل جسم فما وراءه متميز مشار اليه حسا لان ما
يلي جوفه غير ما يلي سطحه وكل ما كان كذلك فهو موجود جسم او جسماني
فثبت ان ما وراء كل جسم جسم آخر لا الى نهاية ومنع بان التميز وهم محض
ليس بثابت **الفصل الثاني** في المفارقات وفيه مباحث الاول في
اقسامها الجواهر الغائبة اما ان تكون مؤثرة في الاجسام او مدبرة اياها
او لا مؤثرة ولا مدبرة والاول هو العقول والملائكة الاعلى والثاني
ينقسم الى علوية تدبر الاجرام العلوية وهي النفوس الفلكية والملائكة السماوية
وسفلية تدبر عالم العناصر وهي اما ان تكون مدبرة للبسائط
وانواع الكائنات وهم يسمون ملائكة الارض اليها اشار صاحب

الخط الغير المتناهي

في الخط الغير المتناهي

ومعنى المسامتة كونهما بحيث لو اخرج من احدهما خط لتلاقيا

وقد فرضنا اول المسامتة مع التحتانية هذا خلف

الخط الغير المتناهي

فلما ثبت البعد

مجرد

لما عرفت في صدر الكتاب من استحالة وجود ما ليس بجسم ولا جسماني

بحججه

سبعة

عن خواصها

بلسان الحكماء

عند المتشرعة

بلسان الحكماء

بلسان اهل الشرع

الوحي صلوات الله عليه وقال ح اي ملك البحار وملك الجبال وملك الامطار
وملك الارزاق واما ان تكون مدبرة للاشخاص الجزئية وتسمى نفوسا
ارضية كالنفوس الناطقة والثالث ينقسم الى متحيز بالذات وهم الملائكة
اي من جملة نفوس الارضية النفوس الناطقة ١٢
الكروبيون وشرير بالذات وهم الشياطين ومستعد للخير
بلسان الشرع
والشر وهم الجن وظاهر كلام الحكماء ان الجن والشياطين هم النفوس البشرية
المفارقة عن الابدان واكثر المتكلمين انكروا الجواهر المجردة فقالوا
الملائكة والجن والشياطين اجسام لطيفة قادرة على التشكل باشكال
خلقها الله تع من النور ومن الريح
مختلفة هذا ما استنبطته من فوائد الانبياء والتقطته من فوائد
اي هذا الذي ذكرته من التقسيمات والتنويعات ١٢
الحكماء واحاطة العقل بها من طريق الاستدلال لعلها من قبيل المحال كما قال الله
وما يعلم جنود ربك الا هو والثاني في العقول قالت الحكماء هو اعظم
وهي الموجودات التي لا يسبق وجودها عدم زماني
الملائكة واول المبدعات كما روي عنه عليه اول ما خلق الله العقل واقوى
اي جميع اثبات العقول
ما استدلوا عليهم وجهان الاول ان الموجد القريب للافلاك ليس
الباري تع فانه واحد والواحد لا يصدر عنه المركب ولا جسم الخ

سواء كان فلكا او عنصريا

لانه

لان الافلاك اجسام مركبة من الهيولى والصورة ١٢

لانه اذا كان الافلاك موجودة ... الخلاء موجودا ... الخلاء ممكنا ...

لانه ان احاط بها لتقدم وجوده على وجودها المقارن لعدم الخلاء فيكون
لتقدم وجود العلة على وجود المعلول ١٢
الخلاء ممكنا لذاته وانه محال وان احاطت به لزم كون الخسيس علة للشريف
مع المحيط
لكون المحيط اعظم واشرف من المحاط لانه اصغره
ولان الجسم انما يؤثر في قابل له وضع بالنسبة اليه فلا يؤثر في الهيولى
ولا في الصورة اذ ليس للهيولى وضع قبل الصورة ولا لها تعين قبل الهيولى
قريب
فلا يؤثر في الجسم ولانها ما يتوقف فعله على الجسم فالموجد لها جوهر عقلي
لان ما يتوقف فعله على الجسم لا يصدر عنه ما هو اول الاجسام وهو الافلاك ضرورة ١٢
والمراد به الجسم
مجرد يستغني عن الاداة وهو العقل الثاني الصادر من الله اولا لانه ليس
احترازا عن النفس ١٢
بعرض لانه لا يتقدم على الجوهر والصادر اولا علة لما عداه من الممكنات
ومن جملتها الجوهر فيتقدم العرض على الجوهر وهو محال ١٢
ولا جسما لانه لا يكون علة لغيره من الجواهر كما سبق ولا هيولى ولا صورة
كالهيولى والصورة
والا لتقدم احديهما على الاخرى ولان الهيولى قابلة للصورة فلا تكون
لكن يلزم احديهما متقدما على الاخرى كما عرفت والدليل الذي كرد ٤
علة فاعلة لها وتعين الصورة مستفاد من الهيولى فلا يصدر
لان ما يتوقف فعله على الجسم لا يصدر عنه ما هو اول الاجسام وهو الافلاك ضرورة ٤
الهيولى عنها ولا ما يتوقف فعله على الجسم فهو عقل وله وجود من المبدأ
اعني النفس ١٢
اي لهذا العقل ثلاث جهات
الاول ووجوب بالنظر اليه وامكان من ذاته فيكون بذلك سببا

فيكون بذلك الوجود سببا لعقل آخر
وبذلك الوجوب سببا لنفس
وبذلك الامكان سببا لجرم فلك ١٢

لعقل آخر ونفس آخر وفلك ويصدر من العقل الثاني على هذا الوجه
عقل ثالث وفلك آخر ونفس وهلم جرا الى العقل العاشر المسمى بالعقل الفعال
المعبر عنه بالروح في قوله تعالى يوم يقوم الروح المؤثر في عالم العناصر
المفيض لارواح البشر والقلم يشبه ان يكون العقل الاول لقوله عليه
اول ما خلق الله القلم فقال له اكتب فقال ما اكتب فقال القدر ما كان
وما هو كائن الى الابد واللوح هو الخلق الثاني ويشبه ان يكون
العرش او متصلا به لقوله ما من مخلوق الا وصورته تحت العرش

فرع لما كانت العقول مجردة لم تكن فاسدة ولا حادثة وكانت منحصرة
انواعها في اشخاصها جامعة لكمالاتها بالفعل لما سبق من مذهبهم ان
مقابل هذه الامور لا يكون الا لماله مادة وكانت عاقلة لذواتها
ولجميع الكليات غير مدركة للجزئيات كما سيأتي تحريرها الثالث
في النفوس الفلكية احتجوا بان حركات الافلاك غير طبيعية والا لكان

المهروب

المهروب عنه مطلوبا بالطبع ولا قسرية لان القسر انما يكون على خلاف الطبع
فتكون على موافقة القاسر في الجهة والسرعة والبطوء فهي اذن ارادية فلها محرك
مدرك اما متخيلة واما عاقلة والاول باطل لان التخيل الصرف لا يتبع
حركات دائمة باقية على نظام واحد وكل عاقل مجرد لما سنذكره فثبت ان
محركات الافلاك جواهر مجردة عاقلة وليست هي المبادي القريبة للتحريك
فان الحركات الجزئية منبعثة عن ارادات جزئية تابعة لادراكات جزئية
لا تكون للمجردات بل لقوى جسمانية فائضة عنها شبيهة بالقوى الحيوانية التي تفيض
عن نفوسنا على ابداننا وتسمى نفوسا جزئية منطبعة والمشهور انها عارية عن
الحواس الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب اذ المقصود منها جلب
المنافع ودفع المضار ومما يحاذر عليها الرابع في تجرد النفوس الناطقة
وهو مذهب الحكماء وحجة الاسلام منا ويدل عليه العقل والنقل اما العقل
فمن وجوه الاول ان العلم بالله تعالى وبسائر البسائط لا ينقسم والا لتجزئه

علاجه

ان كان عالماً به كان الجزء مساوياً للكل وهو محال وان لم يكن فالمجموع ان
لم يستلزم زائداً فكذلك وان استلزم فيعود الكلام اليه ويتسلسل فمحله
غير منقسم وكل جسم وجسماني منقسم فمحل العلوم ليس بجسم ولا جسماني
ونوقض بالنقطة والوحدة وانقسام الجسم الى ما بها وبه في الكمية الثاني
ان العاقل قد يدرك السواد والبياض فلو كان جسماً او جسمانياً لزم
اجتماع البياض والسواد في جسم واحد ومنع بان صورة السواد
والبياض العقليين لا تضاد بينهما ونوقض بتصور هذا السواد و
هذا البياض الثالث لو كان العاقل جسماً او حالاً فيه لزم تعقله دائماً
او لا تعقله دائماً لان الصورة الحالة في مادة ذلك العضو ان كفت في
دائماً وان لم تكف امتنع تعقله دائماً لامتناع اجتماع صورتين متماثلتين
في مادة واحدة واللازم باطل والمقدم مثله وهو ضعيف لان الصورة العقلية
عرض فلا تماثل الجوهر وايضاً هي حالة في القوة الحالة في الصورة الخارجية

اي مجموع الاجزاء
اي بالمعلوم
في تمام الحقيقة
على الاجزاء
لانه يقتضي ان لا يكون العلم لذلك المعلوم علماً به
صغيرة
كبيرة
بناء على نفي الجوهر الفرد
هذا الدليل
اي الجسم البسيط
اي الشخص
اي حصل في العقل
هذا الوجه ايضاً
اي النفس
اي صورة ذلك العضو
لان تعقل النفس لذلك العضو
اي سلمنا انهما متماثلان
اي الصورة الخارجية الحالة في مادة ذلك الصورة

حالة

حالة في مادته ولا دليل على امتناع مثل هذا الاجتماع الرابع القوة العاقلة
تقوى على معقولات غير متناهية لانها تقدر على ادراك الاعداد
والاشكال التي لا نهاية لها ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك لما سنذكره في
باب الكثرة واعترض عليه بان عدم تناهي المعقولات ان عني به ان العاقل
لا ينتهي الى معقول الا وهي تقوى على تعقل معقول آخر فالقوة الجسمانية
كذلك وان عني به انها تستحضر معقولات لا نهاية لها دفعة فهو ممنوع
الخامس الادراكات الكلية ان حلت في جسم لاختصت بمقدار و
شكل ووضع تبعاً لمحلها فلا تكون صوراً مجردة كلية واعترض عليه
بان كلية ~~الظهور~~ الصورة انطباقها على كل واحد من الاشخاص اذا اخذت
ماهيتها مجردة عن لواحقها الخارجية وتجردها عراؤها عن العوارض
الخارجية ولا يقدح في ذلك شيء مما عرض لها بسبب المحل والا لاشترك
الالزام بان تعود الادراكات الكلية ايضاً حالة في نفس جزئية فلا يلزم من

من الوجوه العقلية
اي على تعقل معقولات
اي تعقل
ينتج ان القوة العاقلة ليست
بجسم ولا جسمانية
من الوجوه العقلية
كادراك طبيعة الحيوان والانسان
دون العوارض العقلية
جزئية

المحل حينئذ الحال وأما النقل فمن وجوه الأول قوله تعالى ولا تحسبن
الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم ولا شك أن البدن
ميت فالحي شيء آخر مغاير له وهو النفس الثاني في قوله تعالى النار
يعرضون عليها غدوا وعشيا والمعروض عليها ليس البدن الميت
فإن تعذيب الجماد محال الثالث قوله تعالى يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي
الى ربك راضية مرضية والبدن الميت غير راجع ولا مخاطب
فالنفس غير البدن الرابع أنه تعالى بين كيفية تكوين البدن
وذكر ما يتعلق به من الأطوار ثم قال ثم أنشأناه خلقا آخر وعنى به
الروح فدل ذلك على أن الروح غير البدن الخامس قوله عم إذا
حمل الميت على نعشه رفرف روحه فوق النعش ويقول
يا أهلي ويا ولدي لا تلعبن بكم الدنيا كما لعبت بي جمعت المال من حله
وغير حله ثم تركته لغيري والتبعة علي فاحذروا مثل ما حل بي

تكون

كالعلقة والمضغة وغيرهما

توشك

أي ارتعد وترفرف الطاير وحرك جناحيه حول الشيء ليقع عليه

التبعة الاثم

ی

فالمشرف غير المشرف فوقه واعلم أن هذه النصوص تدل
على المغايرة بينها وبين البدن لا على تجردها واختلف المنكرون له
فقال ابن الراوندي إنها جزء لا يتجزى في القلب وقال النظام
إنها أجسام لطيفة سارية في البدن وقيل قوة في الدماغ
وقيل في القلب وقيل ثلث قوى أحدها في الدماغ وهي النفس الناطقة
الحكيمة والثانية في القلب وهي القوة الغضبية والشهوانية ف
تسمى بها حيوانية والثالثة في الكبد وهي النفس النباتية والشهوانية
وقيل الأخلاط وقيل المزاج **الخامس** في حدوث النفس المتقول
لما تبينوا أن ما سوى الواجد الواجب لذاته فهو محدث اتفقوا
على حدوثها إلا أن قوما جوزوا حدوثها قبل حدوث البدن
لما روي في الأخبار أن الله تعالى خلق الأرواح قبل الأجساد بألفي
عام ومنعه الآخرون لقوله تعالى ثم أنشأناه خلقا آخر فخالف

أي أن النفس إنسانا إليه يشير بقوله أنا

مبدأ الحس والحركة ومنه ينبت الى سائر الأعصاب البدن اه

مبدأ الحركة في جميع البدن ولا فاعلها المخصوص بها ع

أي الحاكمة

التي هي مبدأ الغضب والخوف والفرح والحزن وغيرها

أي المتكلمون من

الأربعة أي الدم والصفراء والبلغم والسوداء

للدوران الكموح مع بقائها ح

من المليين ع

أي الروح ع

قوم

بعد ذكر البدن وذكر أطواره ع

والمراد بالآخر النفس والنفس حادثة بعد البدن وهو المنزل وإذا تعارض الكتاب والسنة فالكتاب راجح

ارسطاطاليس من قبله وشرط حدوثها بحدوث البدن واحتج
بان النفوس متحدة بالنوع والا لكانت مركبة لاشتراكها في كونها نفسا
ولكانت لان كل مركب جسم فلو وجدت قبل البدن لكانت واحدة
لان تعدد افراد النوع بالمادة ومادتها البدن فلا تتعدد
قبله ثم اذا تعلقت ان بقيت واحدة لزم ان يعلم كل واحد ما
علمه آخر وان لم تبق لكانت منقسمة والمجرد لا ينقسم وقيل
عليه المفهوم من كونه نفسا كونه مدبرا وهو عرضي لا يلزم التركيب
من الشركة فيه وان سلم فلا نسلم ان كل مركب جسم كيف والمجردات
باسرها مشاركة في الجوهرية ومتخالفة بالنوع وان سلم الاتحاد بالنوع
فلم لا يجوز ان تتعدد قبل هذه الابدان بتعدد ابدان اخر وعمدتكم
الوثقى في بطلان التناسخ مبنية على حدوث النفس وهي ان البدن
اذا استعد فاض عليه نفس لعموم الفيض ووجود الشرط فلا تتصل به

اخر

اخرى لان كل واحد يجد ذاته احدا لا اثنين فاثبات الحدوث به
دور الثالث في كيفية تعلق النفس بالبدن وتصرفها فيه قال الحكماء
ان النفس غير حالة ولا مجاورة للبدن لكنها متعلقة به تعلق العاشق
بالمعشوق وسبب تعلقها توقف كمالاتها ولذاتها الحسية
والعقلية عليه وهي تتعلق اولا بالروح المنبعث عن القلب
المتكون من الطف اجزاء الاغذية فتفيض من النفس الناطقة عليه
قوة تسري بسريانه الى اجزائه واعمائه فتستقر في كل عضو
قوة تليق به وتكمل بها نفعه باذن الحكيم العليم وهي تنقسم
باسرها الى مدركة ومحركة والمدركة الى ظاهرة وباطنة اما الظاهرة
فهي المشاعر الخمس الاول البصر وادراكه بانعكاس صورة من المرئي
الى الحدقة وانطباعها في جزء منها يكون زاوية مخروط مفروض
قاعدته سطح المرئي ولذلك يرى القريب اعظم من البعيد

قيل باتصال شعاع مخروط يخرج منها الى المرئي ومنع بانه لو كان

كذلك لتشوش الابصار بهبوب الرياح فلا يرى المقابل ويرى غيره

وفيه نظر فان شعاع الشمس لا يتشوش بهبوب الرياح

الثاني السمع وسبب ادراكه وصول الهواء المتموج الى الصماخ

وهي قوة مسنودة في مقعر الصماخ الثالث الشم وهو في زائدتين

اي في العصب الذي في مقعر الصماخ

هما في مقدم الدماغ ويدرك الروائح بوصول الهواء المتكيف

بها اليه وقيل بوصول المختلط بجزء يتحلل منه من ذي

اي تتفكك

منصبغ من ذي الرائحة

الرائحة ومنع بان القدر اليسير من المسك لا يتحلل منه

على الدوام ما ينتشر الى مواضع تصل اليها الرائحة الرابع الذوق

وهي منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان وادراكه بمخالطة

رطوبة الفم بالمذوق ووصولها الى العصب الخامس اللمس

المذكور

وهي منبثة في جميع جلد البدن وادراكه بالمماسة والاتصال

بالملموس واما الباطنة فخمس الاول الحس المشترك وهي

وانما سميت الخمس مدركة

قوة تدرك صور المحسوسات باسرها فانا نحكم على هذا بانه ابيض

طيب الرائحة حلو والحاكم لا محالة يحضره المحكوم به وعليه فلا بد

من قوة تدركها جميعا ومحله مقدم البطن الاول من الدماغ

واعلم ان الدماغ ثلاثة اقسام يسمى كل منها بطنا و يسمى الاوسط منها دودة ايضا ١٢

الثاني الخيال وهي قوة تحفظ تلك الصور فان الادراك غير الحفظ

ومحله مؤخر هذا البطن الثالث الواهمة وهي قوة تدرك المعاني الجزئية

المتعلقة بالمحسوسات

كصداقة زيد وعداوة عمرو ومحلها مقدم البطن الاخير الرابع الحافظة

وهي قوة تحفظ ما يدرك الوهم ومحلها مؤخر هذا البطن الخامس

زعم المصنف ان محلها مقدم البطن

المتصرفة التي تحلل وتركب الصور والمعاني وتسمى مفكرة ان

استعملها العقل ومتخيلة ان استعملها الوهم ومحلها الدودة التي

في وسط الدماغ والدليل على اختصاص هذه القوى بهذه

المواضع اختلال الفعل بخللها فالمدرك للجزئيات اولا هي هذه

القوى

والنفس انما تدركها بواسطة تلك القوى وانطباع صورها

اى لو كانت صورته حالة والنفس

فيها لانا لو تصورنا مربعا مجنحا بمربعين وتصورت النفس
به مجنحا لزم تغاير محل الجناحين وانقسام النفس وهو
محال واما المحركة فتنقسم الى باعثة تحث على طلب النفع
وتسمى القوة الشهوانية او على دفع المضار وتسمى القوة الغضبية
والى محركة تحرك الاعضاء بواسطة تمديد الاعصاب وارخائها
وهى المبدأ القريب للحركة واما القوى الطبيعية فهى اما لحفظ الشخص
او لحفظ النوع والاولى قسمان الاول الغاذية وهى التى تحيل الغذاء
الى مشابهة المغتذى ليخلف بدل ما يتحلل والثانى النامية وهى
التى تزيد فى اقطار البدن على تناسب طبيعى ليبلغ الى غاية
النشو والثانية قسمان الاول مولدة تفصل جزءا من
الغذاء بعد الهضم ليصير مادة لشخص آخر والثانى مصورة
تحيل تلك المادة فى الرحم وتفيدها الصور والقوى وتخدم

وهو النفس

على الحركة

وهى قوة منبثة فى مبادى الاعصاب م

مى كرداند غذا را

احتراز عن الاورام

احتراز عن السمن بعد سن الوقوف

مصورة

يعنى الغاذية والنامية والمولدة والمصورة م

هذه القوى الاربع قوى اربع اخر الجاذبة وهى التى تجذب الغذاء
المحتاج اليه والهاضمة وهى التى تغير الغذاء الى ما يصلح ان يكون جزءا
من المغتذى بالفعل ولها اربع مراتب الاولى عند المضغ
الثانية فى المعدة وهى التى ان يصير الغذاء كالكشك الثخين
ويسمى كيلوسا والثالثة فى الكبد وهى ان تصير الكيلوس
اخلاطا هى الدم والصفراء والسوداء والبلغم والرابعة فى الاعضاء
والماسكة وهى التى تمسك المجذوب ريثما تفعل فيه الهاضمة
والدافعة وهى التى تدفع الفضلة والمهيأ لعضو آخر اليه
السابع فى بقاء النفس النفس لا تفنى بفناء البدن لما سبق من
النصوص ونحوها احتج الحكماء بان النفس غير مادية و
كل ما يقبل العدم فهو مادى فالنفس لا تقبل العدم وقد سبق
القول فى مقدمتيه نقضا واعتراضا ثم قالوا لها بعد البدن

اعنى ما يصلح ان يصير جزءا من المغتذى

اى يصير الغذاء

المشروب شبيها بماء الكشك الثخين اى ماء الشعير الثخين ح

اى ان يهضمه الهاضمة ح

الدالة على ذلك ونحوها م

اى فى ذكر مقدمتيه

الفلاسفة

اى للنفوس

سعادة وشقاوة لانها ان كانت عالمة بالله تعالى وبوجوب
وجوده وفيضان جوده وتقدس ذاته عن
النقائص وكانت نقية عن الهيئات البدنية معرضة
عن اللذات الجسمانية التذت لوجدانها نفسها كاملة
شريفة منخرطة فى سلك المجردات المقدسة والملائكة
المكرمة وان كانت جاهلة معتقدة للاباطيل الزائغة تألمت
بادراك جهلها واشتياقها الى المعارف ويأسها عن حصولها خالدة
مخلدة وتمنت العود الى الدنيا واكتساب المعالم وان اكتسبت
من البدن هيئات ذميمة واخلاقا دنية عذبت
بميلها اليها وتعذر حصولها لها مدة بحسب رسوخها
ودوامها فيها حتى تزول جعلنا الله من السعداء الابرار و
بعثنا فى زمرة الاخيار بمنه وجوده والله اعلم

اى لان النفوس

اى تكميله صدور الموجودات عنه على وجه الاشرف

اى ومع ذلك كانت نقية

لان شرط حصولها البدن

تلك الهيئات من النفس بعد زوال البدن

الكتاب

الكتاب الثانى فى الالهيات وفيه ثلاثة ابواب

الباب الاول فى ذات الله تعالى وفيه فصول الاول فى العلم به

وفيه مباحث الاول فى ابطال الدور والتسلسل اما الدور فلان صريح
العقل جازم على تقدم وجود المؤثر على وجود اثره فلو اثر الشىء فى
مؤثره السابق عليه لزم تقدم وجوده على نفسه بمرتبتين وهو محال و
اما التسلسل فيدل على بطلانه وجوه الاول انه لو تسلسل العلل
الى غير النهاية فلنفرض جملتين احديهما من معلول ما والاخرى من
المعلول الذى قبله وتسلسلتا الى غير النهاية فان استغرقت الثانية
الاولى بالتطبيق من الطرف المتناهى يكون الناقص مثل الزائد وان
لم تستغرق يلزم انقطاعها والاولى تزيد عليها بمرتبة فتكون
ايضا متناهية الثانى مجموع الممكنات المتسلسلة بتمامها الى كل

اذ العقل يجزم بان الشىء ما لم يوجد لم يوجد غيره

برهان التطبيق

اعنى الجملة الثانية

اعنى الجملة الاولى

لان الزايد على المتناهى بقدر متناه متناه هذا خلف وفيه النظر المشهور

وهو معلول واحد

واحد منها فيكون ممكنا محتاجا الى سبب وذلك السبب ليس
نفسه ولا الداخل فيه لانه لا يكون علة لنفسه ولا لعلله فلا يكون
علة مستقلة للمجموع فهو امر خارج عنه والخارج عن كل الممكنات لا يكون
ممكنا لا يقال المؤثر فيه هو الاحاد التي لا نهاية لها لانه ان اريد به
ان المؤثر الكل من حيث هو كل فهو نفس المجموع وان اريد به ان المؤثر
كل واحد لزم اجتماع مؤثرات مستقلة على اثر واحد وهو محال
وكان المؤثر داخلا وقد ابطلناه **الثاني** في اثبات واجب الو
جود واجب الوجود ويدل عليه برهانان الاول انه لا شك
في وجود حادث وكل حادث ممكن والا لم يكن معدوما تارة
وموجودا اخرى وكل ممكن فله سبب وذلك لا بد
وان يكون واجبا او منتهيا اليه لاستحالة الدور والتسلسل ه

فانا نجيب لو كيفية تحقق المجموع

بحدوث الذوات والصفات

الثاني لا شك في وجود موجود فان كان واجبا فهو المطلوب وان
كان ممكنا كان له سبب واجب ابتداء او بواسطة ولا نعارض
بانه لو كان واجبا لزاد وجوده لامر فيحتاج الى ذاته فيكون له
سبب ملاق او مباين فيلزم تقدم ذاته بوجوده على وجوده
او امكانه لما بينا ان ذاته من حيث هي توجب وجوده بلا
اعتبار وجود وعدم **الثالث** في معرفة ذاته مذهب الحكماء
ان الطاقة البشرية لا تفي بمعرفة ذاته لانه غير متصور
ولا قابل للتحديد لانتفاء التركيب فيه ولذلك لما سئل موسى
عليه السلام اجاب بذكر خواصه وصفاته فنسب الى الجنون فذكر
صفات ابين وقال ان كنتم تعقلون والثاني لا بعيد الحقيقة
وخالفهم المتكلمون ومنعوا الحصر والالزم بان صفته تعالى

بامكان الذوات والصفات

والا يلزم الدور والتسلسل بعين التعدد او الدور متى في الوجه الاول وكلاهما باطل ه

من ان الوجود زائد في الممكن دون الواجب

اعني ذاته او صفة من صفاته

ان كان السبب ملاقيا

ان كان السبب مباينا

فلا نعرف كسبا

الى حصر طريق معرفة صفته فيما ذكره ضرورة او الرياضة والتصفية بالالهام وتحقق علم الباطن ه

هى الوجود المجرد عندهم وهو معلوم **الفصل الثانى** فى التنزيهات

وفيه مباحث **الاول** ان حقيقته لا تماثل غيره والا فالموجب

اى الموجب لا اختصاص ما به الامتياز كحقيقة

لما به تمتاز عنه ان كان ذاته لزم الترجيح بلا مرجح وان كان

غيره فان كان ملازما عاد الكلام اليه ولزم التسلسل وان كان

والدور

مباينا كان الواجب محتاجا فى هويته الى سبب منفصل ولكان

ممكنا **لا يقال** الصفة الممتنع لذاتها اقتضت الاختصاص به

كالفصل والعلة لانها معلولة الذات فلا تقتضى تعين العلة

كالجنس المعلول والوجه ان ذلك لجاز ان بينا فى لوازم الامثال **وقال**

اى لو كان ان يوجب ذاته صفة تقتضى تلك الصفة الاختصاص

قدماء المتكلمين ذاته تساوى سائر الذوات فى كونه ذاتا اذ المعنى

به ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وهو مشترك وايضا الوجوه الدالة على

اشتراك الوجود يدل على اشتراك الذات ويخالفه بوجوب الوجود و

الاختصاص مع كون مساويا لسائر الذوات يلزم ان تتماثل لوازم الامثال لا اختصاص بعض بصفة لتنبيه خصوصها فى كذا اللازم اللزوم ه

عين عاد الكلام اليه والصفة [illegible]

[illegible]

بن

والقدرة التامة والعلم التام عند الاكثرين وبالحالة الخامسة

عند ابى هاشم **قلنا** فلعل مفهوم الذات امر عارض لما صدق عليه

من المجرد

واشتراك العوارض لا يستلزم اشتراك المعروضات وتماثلها **وقال**

الحكماء ذاته نفس وجوده المشارك لوجودنا ويتميز عن وجودنا

فى الوجود فلا حاجة الى الاعادة

بتجرده وعدم العروض لغيره وقد سبق القول فيه **الثانى**

اى عروض وجوده لماهيته

فى نفى الجسمية والجهة عنه الله تعالى ليس بجسم خلافا للمجسمة ولا فى جهة

خلافا للكرامية والمشبهة **لنا** انه تعالى لو كان فى جهة وحيز فاما

ان ينقسم فيكون جسما وكل جسم مركب ومحدث لما سبق فيكون

الواجب مركبا ومحدثا هذا خلف اولا ينقسم فيكون جزءا لا يتجزى

وهو محال بالاتفاق وايضا فانه تعالى لو كان فى حيز وجهة

اما عند غير الحكماء فظاهر واما عند المتكلمين فلانه يلزم ان يكون الله اصغر الاشياء تعالى عن ذلك علوا كبيرا ه

لكان متناهيا القدر لما سبق فكان محتاجا فى تقدره الى

فى مباحث تناهى الابعاد ه

مخصص ومرجح وهو محال واحتجوا بالعقل والنقل اما العقل فمن
وجهين الاول ان بديهة العقل شاهدة بان كل موجودين لابد
وان يكون احدهما ساريا في الآخر كالجوهر والعرض او مباينا
عنه في الجهة كالسماء والارض والله سبحانه وتعالى ليس محلا
للعالم ولا حالا فيه فيكون مباينا عنه في الجهة الثاني ان
الجسم يقتضي الحيز والجهة لكونه قائما بنفسه والله سبحانه
يشاركه في ذلك فيشاركه في اقتضائهما واما النقل فآيات
تشعر بالجسمية والجهة والجواب عن الاول منع الحكم وشهادة
البديهة لاختلاف العقلاء فيه وعن الثاني بان الجسم
يقتضيهما بحقيقته المخصوصة وعن الآيات بانها لا تعارض
القواطع العقلية التي لا تقبل التاويل فيفوض علمها الى الله

اي الكرامية

الساري في الجوهر

حتى يكون العالم ساريا فيه

حتى يكون هو ساريا في العالم

فيكون الواجب في جهة

كقوله تعالى الله فوق ايديهم ع

لما عرفت صدق الكتاب من الادلة السمعية لا تعارض العقلية لانها الاصل فاما ان يفوض علم تلك الآيات الى الله تعالى كما هو مذهب السلف ع

وقوله تعالى وهو القاهر فوق عباده

كما هو مذهب السلف او تأول كما ذكر في المطولات الثالث
في نفي الاتحاد والحلول اما الاول فلانه تعالى لو اتحد بغيره فان بقيا
موجودين فهما بعد اثنان لا واحد والا لم يتحدا بل عدما او
وجد ثالث او عدم احدهما واما الثاني فلان المعقول
منه قيام موجود بموجود على سبيل التبعية ولا يعقل في الواجب
وحكى القول بهما عن النصارى وجمع من المتصوفة فان
ارادوا ما ذكرناه بان فساده وان ارادوا غيره فلا بد
من تصوره اولا ليتأتى التصديق به اثباتا او نفيا الرابع في
نفي قيام الحوادث بذاته اعلم ان صفة الباري تعالى منقسم
الى اضافات لا وجود لها في الاعيان كتعلق العلم والقدرة و
الارادة وهي قديمة لا تتغير ولا تتبدل خلافا للكرامية

متغيرة متبدلة والى امور حقيقية كنفس العلم والقدرة والارادة وهي صح

اي لم يتحد الله بغيره ايضا لانه ان عدم كل منهما ووجد ثالث فقط وان عدم احدهما وبقي الآخر فكذلك لان المعدوم لا يتحد بالموجود ع

بشرط امتناع قيامه بذاته

اي بالاتحاد والحلول

فانهم ذهبوا الى الحلول في العارفين والواصلين والاتحاد بهم ع

اي فلا بد من بيانه وافادته لينظر في صحته وفساده ع

فان التصديق سواء كان بالنفي او بالاثبات يتوقف على تصور الطرفين ع

لنا وجوه الاول ان تغير صفاته يوجب انفعال ذاته وهو محال

الثاني ان كل ما يصح اتصافه به فهو صفة كمال وفاقا فلو خلا عنها

كان ناقصا وهو محال الثالث لو صح اتصافه بالحادث لصح

اي كان ذاته قبل حدوث تلك الصفة ناقصا وهو محال

اتصافه به ازلا اذ لو قبل ذاته صفة محدثة لكان ذلك

لكن التالي باطل لانه يلزم منه صحة وجود الحادث ازلا وهو محال

القبول من لوازم ذاته او منتهيا الى قابلية لازمة دفعا للتسلسل

لذاته

فلا ينفك عنه وصحة الاتصاف متوقفة على صحة وجود الصفة

اعني القابلية

لتوقف النسبة على المنسوب اليه فيصح وجود الحادث ازلا وهو

محال فثبت بهذا ان كل ازلي لا يتصف بالحوادث وينعكس

لان الحادث ما لوجوده اول والازلي ما لا اول لوجوده فالجمع بينهما جمع بين النقيضين

بعكس النقيض الى ان كل ما هو متصف بالحوادث لا يكون ازليا

الرابع المقتضي للصفة الحادثة ان كان ذاته او شيئا من لوازم ذاته

لزم ترجيح احد الجائزين بلا مرجح وان كان وصفا آخر محدثا لزم

لان نسبة الذات ولوازمها العدمية الى جميع الصفات والاوقات متساوية فاتصافه بصفة دون اخرى وزمان دون آخر يكون ترجيحا من غير مرجح

التسلسل وان كان شيئا غير ذلك كان الواجب مفتقرا في صفته

اي في اتصافه بالصفة

الى منفصل والكل محال وتقرير السؤال انه لا ينفعل عن غيره

مباين

لكن لم لا يجوز ان تقتضي ذاته صفات متعاقبة كل واحد

منها مشروطة بانقضاء الاخرى او مختصة بوقت وحال

دون صفة اخرى

لتعلق الارادة بها وخلف لما زال فيكون الكمال مطردا

اي للصفة الزائلة

وامكان الاتصاف بها لما توقف على امكانها لم يكن قبل امكانها

احتجوا بانه تعالى لم يكن فاعل العالم ثم صار فاعلا وبان

الصفات القديمة يصح قيامها به لمطلق كونها صفات ومعاني لان

القدم عدمي لا يصح ان يكون جزءا من المقتضي والحوادث تشاركها

في ذلك فيصح قيامها به تعالى والجواب بان التغير في

الاضافة والتعلق لا في الصفة والمصحح لقيام تلك الصفات

لان كونه فاعلا للعالم اضافة وتعلق عرض للقدرة بعد ان لم يكن عارضا لها

اي حقيقة القيام بذاته تعالى

حقايقها المخصوصة او لعل القدم شرطا والحدوث مانع عنه **الخامس**

وهي ليست مشتركة بينها وبين الصفات الحادثة منع القيام

في نفي الاعراض المحسوسة عنه اجمع العقلاء على انه سبحانه وتعالى

غير موصوف بشيء من الالوان والطعوم والروايح ولا ملتذ

باللذات الحسية فانها تابعة للمزاج واما اللذة العقلية

والمزاج لا يعقل الا في الجسم

فقد جوزها الحكماء وقالوا من تصور في نفسه كمالا فرح

به ولا شك ان كماله اعظم الكمالات فلا يبعد ان يلتذ به

فصل في التوحيد احتج عليه الحكماء بان وجوب الوجود

نفس ذاته فلو شاركه غيره امتاز عنه بالتعين ويلزم التركيب

المشخص

بانه لو زاد لكان ممكنا لاحتياجه الى الذات ويلزم امكان الواجب كما عرفت

والمتكلمون بانا لو فرضنا الهين لاستوت الممكنات في النسبة

اليهما فلا يوجد شيء منها لاستحالة الترجيح بلا مرجح وامتناع

على تقدير ان يكون المؤثر

اجتماع مؤثرين على اثر واحد وايضا بان اراد احدهما

فيه احدهما دون الاخر

تامتين

على تقدير ان المؤثر كل واحد منهما

حركة

حركة جسم فان امكن للآخر ارادة سكونه فلنفرض وقع اما ان

ولا يلزم من ذلك ... فرض وقوعه محال

يحصل مرادهما او لا يحصل مراد كل واحد منهما وكلاهما محال

في حالة واحدة وهو محال ويلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون في زمان ...

او يحصل مراد احدهما وحده فيلزم عجز الآخر وان لم يمكن فيكون

المانع ارادة الآخر فيلزم عجزه والعاجز لا يكون الها ويجوز التمسك

... ان تعلم ان هذا الدليل ...

فيه بالدلائل النقلية لعدم توقفها عليه **الباب الثاني**

في صفاته وفيه فصلان **الاول** في الصفات التي يتوقف عليها

افعاله وفيه مباحث الاول في القدرة اتفق المتكلمون على انه

قادر على ما لا اختيار ... اي فاعل بالاختيار

قادر لانه لو كان موجبا بالذات ولم يتوقف تاثيره على

بمعنى انه ان شاء فعل وان لم يشأ ترك بحسب ... المتكلمين

في العالم

شرط حادث لزم قدم العالم وان توقف فاما ان يتوقف

على وجوده فيلزم اجتماع حوادث متسلسلة لا نهاية

لها وهو محال او على ارتفاعه فيلزم حوادث متعاقبة

لا اول لها وهو محال لان الحالات جملة ما حدث الى زمان الطوفان
قبل زمان الطوفان
قبل الطوفان وبعده
اذا طبق بما مضى الى يومنا فان لم يكن في الثاني ما لا يكون بازائه
من الحوادث
في الاول شيء تساوى الناقص الزائد وان كان انقطع الاول والثاني
اي ان كان في المجموع ايضا كل حادث
ايضا لما زاد عليه بقدر متناه فيكون متناهيا فيلزم تخلف العالم لامتناع
فيبطل كون الحوادث متعاقبة الاول لها
على الاول
وجوده ازلا قلنا وجوده ساكنا من الموجب لم يكن ممتنعا سلمناه
لكن كان من الممكن ان يتقدم وجوده قيل الجملتان غير
موجودتين فلا يوصفان بالزيادة والنقصان موقوف بالزمان
وقيل لم لا يجوز ان يكون موجد العالم وسطا مختارا قلنا
لان كل ما سوى الواجب ممكن وكل ممكن مفتقر الى مؤثر وكل
مفتقر محدث لان تاثير المؤثر فيه بالايجاد لا يجوز ان يكون
حال البقاء لاستحالة ايجاد الموجود فبقي اما ان يكون حال

الحدوث

الحدوث او حال العدم وعلى التقديرين يلزم حدوث الاثر احتج
اعني ذلك الوسط
المخالف بوجوه الاول ان المؤثر ان استجمع الشرائط وجب
اي الحكيم القائل بان الواجب تعالى موجب بالذات
والا لكان فعله تارة وتركه اخرى ترجيحا بلا مرجح وان لم يستجمع
امتنع اجيب بان القادر يرجح احد مقدوريه على الاخر
كما ان الجائع يختار احد الرغيفين المتماثلين من كل الوجوه
والهارب من السبع يسلك احد الطريقين بلا مرجح وليس ذلك
كحدوث الحادث بلا سبب اصلا فان البديهة تشاهد بالفرق
بينهما وبان المؤثر استجمع شرائط المكنة ووجود الفعل موقوف
اي القدرة
على تعلق الارادة به الثاني ان اقتدار القادر يتوقف
وهو كون القادر قادرا
على تميز المقدور في نفسه المتوقف على ثبوته فيلزم الدور ونقض
الايجاب ثم اجيب بان التميز في علم القادر لا في الخارج

الايجاد بالايجاب

الثالث المقدور لا يخلو عن وجود او عدم والحاصل واجب

والمقابل له ممتنع فانتفت المكنة واجيب بان المكنة

حاصلة في الحال من الايجاد في الاستقبال او حاصلة في الحال

~~من الايجاد في الاستقبال او حاصلة في الحال~~ بالنظر الى

ذاته مع عدم التفاوت الى ما هو عليه الرابع الترك نفي محض

وعدم مستمر فلا يكون مقدورا فعلا واجيب بان القادر

هو الذي يصح منه ان يفعل وان لا يفعل لا ان يفعل الترك

اى لا يخرج الفعل من العدم الى الوجود بل يبقيه على العدم لا ان يوجد العدم ويفعل الترك

فرع انه تعالى قادر على كل الممكنات اذ الموجب للقدرة ذاته

[illegible] المشترك

نسبته الى الكل على السواء والمصحح للمقدورية هو الامكان

اى نسبة ذاته في اتصافه بالقدرة الى الكل سواء

بين الجميع وقالت الفلاسفة انه تعالى واحد لا يصدر عنه الا

الواحد وقد سبق القول عليه وقالت المنجمون مدبر هذا

في كيف العلل والمعلول

اى الاجرام تحت فلك القمر

العالم

العالم هو الافلاك والكواكب لما نشاهد من ان تغيرات الاحوال

مرتبطة بتغيرات احوال الكواكب واجيب بان الدوران لا

يقطع بالعلية لتخلفها عنه في المضافين وحدوث العلة وشرطها

اى المضايفين

ولازمها وقالت الثنوية انه لا يقدر على الشر والا لكان

يعني انه لو خلق الشر لزم ان يكون شريرا

ولا نسلم انه يكون فاعل الشر لكونه موجدا للشر الواحد [illegible]

عنه بان [illegible]

شريرا والتزم وقال النظام انه لا يقدر على القبيح لانه

يدل على الجهل او الحاجة وجوابه انه لا قبيح بالنسبة اليه

وان سلم فالمانع حاصل لا ان القدرة زائلة وقال البلخي

اى فعل لا غاية له كاللعب باللحية

انه لا يقدر على مثل فعل العبد لانه طاعة او سفه او عبث

معصية

واجيب عنه بان هذه الامور اعتبارات تعرض للفعل بالنسبة

الى العبد وقال ابو علي وابنه انه لا يقدر على نفس مقدور

لان الفعل في نفسه حركة وسكون

ابو هاشم

ونقدر على مثل مقدور العبد

وذات الفعل حركة او سكون واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون الله تعالى قادرا على مثل ذلك الفعل

العبد والا لو اراده وكذهب العبد لزم وقوعه ولا وقوعه للامر
والصارفة واجب بان المكره لا يقع اذا لم يتعلق به ارادة
اخرى الثاني في انه سبحانه وتعالى عالم ويدل عليه وجوه
الاول انه محال فيمتنع توجه قصده الى ما ليس بمعلوم الثاني
ان من تامل احوال المخلوقات وتفكر في تشريح الاعضاء و
منافعها وهيئة الافلاك والكواكب وحركاتها علم بالضرورة
حكمة مبدعها وما نرى من عجائب افعال الحيوانات فمن اقتداراته
وكل مبدع حكيم عليم لانا نجزم ضرورة ان جميع ذلك لا يصدر عمن لا علم له
تعالى كما والهامه لها الثالث ان ذاته تعالى هوية مجردة
هذا دليل اخر يستدل به الحكماء على كونه تعالى
حاضرة له فيكون عالما بها اذ العلم حضور الماهية المجردة
اى الله تعالى
وهي مبدا لجميع الموجودات والعالم بالمبدا عالم بذويه
دون الموجودات

مختار

اى التبيين

لان

لان من علم ذاته علم كونه مبدا لغيره وذلك يتضمن العلم به
فيكون عالما بالجميع الرابع انه تعالى مجرد وكل مجرد يجب ان يعقل ذاته
وسائر المجردات لانه يصح ان يعقل وكل ما يصح ان يعقل يصح ان يعقل
مع غيره فيكون حقيقته مقارنة له اذ التعقل حضور ماهيته في
العاقل وصحة المقارنة لا يشترط فيها كونها في العقل لان كونها
في العقل مقارنتها مع العقل والشيء لا يكون شرط نفسه فيصح
اقتران ماهيته الموجودة في الخارج بالماهيات المعقولة ولا معنى
للتعقل الا ذلك وكل من يعقل غيره امكنه ان يعقل كونه عاقلا له
وذلك يتضمن كونه عاقلا لذاته وكل ما يصح للمجرد وجب حصوله
اذ القوة من لواحق المادة لاستحالة في حقه تعالى فانه واجب الوجود من
جميع جهاته فالوجهان الاخيران معتمد الحكماء وفيهما نظر
احدهما هو قوله الثالث ان ذاته تعالى هوية مجردة الخ
فلا يكون له جهة بالقوة
احتج المخالف بوجوه الاول انه لو عقل شيئا عقل
للقول بكونه عالما به

واذا صح معقولية مع الغير يكون ماهيته وماهية الغير حاصلة في العاقل والمقارنة سواء ذلك

اى كونه لكل الماهية
اى كونه حقيقة المجرد

هو قوله الرابع انه مجرد وكل مجرد الخ

ذاته لانه تعالى يعقل انه تعالى عقله وهو محال لاستحالة حصول النسبة بين
الشيء ونفسه وحصول الشيء في نفسه ونوقض بتصور الانسان
بهذا الوجه
نفسه ثم اجيب عنه بان علمه بنفسه صفة قائمة به متعلقة
بذاته ~~لازمة له فيكون ذاته قابلا وفاعلا معا وقد سبق الجواب~~
اي بذاته
تعلقا خاصا الثاني ان علمه لا يكون ذاته لما سنذكره فهو
وذلك بعض تعلق علمه وذاته لا تعلق الشيء بنفسه
صفة قائمة بذاته لازمة له فيكون ذاته قابلا وفاعلا معا وقد سبق الجواب
لشيء واحد وهو العلم
عنه الثالث لو كان العلم صفة كمال لكان الموصوف به تعالى ناقصا
لذاته مستكملا بغيره وان لم يكن لزم تنزيهه تعالى عنه اجماعا اجيب
بان كمالها لكونها صفة ذاته لا لكمال ذاته من حيث انه متصف
به فرعان الاول انه تعالى عالم بكل المعلومات كما هي لان الموجب
على القول بكونه تعالى عالما — اي انه تعالى عالم بالكل
لعالميته ذاته ونسبة ذاته الى الكل على السواء فلما اوجب كونه
عالما بالبعض اوجب كونه عالما بالباقي وقيل يعلم اي ثابت بوجه

الاول كونه تعالى قادرا عالما بالمقدورات على السوية وبعده
والا لم يكن نسبة ذاته الى جميع المعلومات على السوية ٤
مثل ان يعقل ان كسوفا جزئيا يعرض عند كون القمر في اول الحمل ... عند العاقل ... وقع هذا الكسوف ... ام لا ٤

كلي

كلي اذ لو علمها جزئيا فعند تغير المعلوم يلزم الجهل او التغير في صفاته
قلنا يتغير الاضافة والتعلق دون العلم قيل لا يعلم ما لا يتناهى
لانه ليس بمتميز والمعلوم متميز ولانه يستلزم علوما لا نهاية لها
قلنا المعلوم كل واحد منها والعلم القائم بذاته صفة واحدة و
اي الامور الاعتبارية العدمية
لا نهاية لها في التعلق الثاني انه تعالى عالم بعلم مغاير لذاته خلافا
وهم اصحاب ارسطو
لجمهور المعتزلة وغير متحد به خلافا للمشائين وكذا قدرته
فانهم ذهبوا الى ان علمه عبارة
لنا ان البديهة تفرق بين قولنا ذاته وبين قولنا ذاته عالم
اي علمه وقدرته زائدان على ذاته ٤ — هو كلام غير تام غير معتقد به
قادر وايضا العلم اما اضافة مخصوصة وهي التي سماها الجبائي
عالمية او صفة تقتضي تلك الاضافة وهي مذهب اكثر اصحابنا
اي صفة حقيقية تقتضي اضافة بينها وبين المعلوم
او صور المعلومات القائمة بانفسها وهي المثل الافلاطونية
لا بذات العالم
او بذاته تعالى كما ذهب جمهور الحكماء واياما كان فهو غير ذاته
العلم — مذهبنا
وفساد الاتحاد سبق ذكره واحتجوا بوجوه الاول لو فرض

والمتعلق ح
اي المعلوم
اي انه تعالى قادر بقدرة مغايرة لذاته تعالى ... على ... في ...
عبارة عن صور المعلومات المنتقشة بذاته حتى لا يلزم تكثر في ذاته ع
هو كلام تام معتقد به
فلو كان العلم والقدرة عين ذاته لم يكن بينهما تفرقة وهذا الفرق ضعيف فانه لا يوجب تغاير الاعتبارات لا تغاير الحقيقة ٤
اي المحمول لكونه تعالى عالما قادرا بعلم وقدرة زائدين على ذاته هذا كله
المراد منه ما ذهب اليه الفلاسفة من الاتحاد وفساده يعلم من الوجه الاول من كون ... على بطلان اتحاد الاثنين ٤
... ان يلزم ... على ... الفطرة ٤

بذاته صفة لكانت ذاته مقتضية لها فيكون فاعلا وقابلا معا وهو
محال قلنا سبق جوابه الثانی لو قام بذاته صفة وكانت قديمة لزم
كثرة القدماء والقول بها كفر بالاجماع الا ترى انه تعالى كفر النصارى
بتثليثهم وهو اثباتهم الاقانيم الثلثة التی هی الوجود والعلم والحيوة
فما ظنك بمن اثبت ثمانية او تسعة ولزم التركيب فی ذاته تعالى لانه
يشارك الصفة فی قدمه ويمتاز عنها بخصوصية وان كانت حادثة
لزم قيام الحوادث بذاته واجيب بان القول بالذوات القديمة كفر
دون القول بالصفات القديمة والنصارى وان سموا ما اثبتوه
صفات الا انهم قائلون بكونها ذوات فی الحقيقة لانهم قالوا بانتقال
اقنوم الكلمة اعنی العلم الی بدن عيسى عم والمستقل بالانتقال هو الذات
هو الذات والقدم عرضی فلا يلزم التركيب من الاشتراك فيه
الثالث عالمية الله تعالى وقادريته واجبة فلا تعلل بعلم و

ای بقيام الصفة القديمة بذاته كفر

ولهذا كفر الدين قال

الاقانيم الاصول واحدها اقنوم

والصفات الثمانية هی الحيوة والقدرة والعلم والارادة والسمع والبصر والكلام

لان القدم عبارة عن نفی الاولية

هذا الوجه والذی بعده من الوجوه التی تمسكت بها المعتزلة

ولا قدرة واجيب بان العالمية واجبة بالعلم الواجب لاقتضاء
الذات له لا بذاتها ليمتنع التعليل وكذا القادرية الرابع لو زاد علمه
وقدرته لاحتاج فی ان يعلم ويقدر الی الغير وهو محال واجيب
بان ذاته تعالى اقتضى صفتين موجبتين للتعلقات العلمية و
الايجادية فان اردتم بالحاجة هذا المعنى فلا نسلم استحالته وان اردتم
غيره فممنوع الثالث فی الحيوة اتفق الجمهور على انه تعالى حی لكنهم
اختلفوا فی المعنى فذهب الحكماء وابو الحسين الی ان حيوته عبارة
عن صحة اتصافه بالعلم وذهب الباقون الی انها عبارة عن
صفة تقتضی هذه الصحة ويدل عليه انها لو لم تكن كذلك لكان
اختصاصه تعالى بهذه الصفة ترجيحا بلا مرجح ونقض باتصافه
بتلك الصفة ويندفع بان ذاته المخصص لا كاف فی التخصيص و
الاقتضاء والرابع فی الارادة توافق الجمهور على انه تعالى مريد

ای بذات الله تعالى

ای صحة العلم والقدرة

ای العلم والقدرة

هی الحيوة

ونازعوا في معنى الارادة فقال الحكماء هي علمه بانه كيف ينبغي
ان يكون نظام الوجود حتى يكون على الوجه الاكمل ويسمونها عناية
وفسرها ابو الحسين بعلمه بما في الفعل من المصلحة الداعية الى
الايجاد والنجار بكونه غير مغلوب ولا مكره والكعبي بعلمه
في افعال نفسه وامره في افعال غيره واصحابنا وابو علي وابو
هاشم والقاضي عبد الجبار انها صفة زائدة مغايرة للعلم
والقدرة مرجحة لبعض مقدوراته على بعض لنا ان تخصيص بعض
المقدورات بالتحصيل وبعضها بالتقديم والتاخير لا بد له
من مخصص وهو ليس نفس العلم فانه تابع للمعلوم ولا القدرة فان
نسبتها الى الجميع على وتيرة واحدة فلا تخصيص ولان شانها التاثير
والايجاد والموجد من حيث هو موجد غير المرجح من حيث
هو مرجح لتوقف الايجاد على الترجيح لا يقال امكان وجود كل

حادث

البصري

وهذا تفسير بالارادة

اي الاشاعرة

ودلائل على ان المطلوب

حادث مخصوص بوقت معين او وجوده مشروط باتصال فلكي
او علمه بحدوثه بخلقه في ذلك الوقت او بما في حدوثه
من المصلحة مرجح لان خلاف المعلوم والاصلح محال لانا نقول
الممتنع لا يصير ممكنا والكلام في تلك الاتصالات والحركات والاوضاع
ايضا فان الافلاك لبساطتها كما امكن ان تتحرك على هذا الوجه امكن ان
تتحرك على خلافه وان تتحرك بحيث يصير احد المنطقتين مدارا
للاخرى وان تكون الكواكب في جانب غير ما هي فيه والعلم بان
الشيء سيوجد انما يتعلق به اذا كان هو بحيث سيوجد فكيفيته
سابقة على العلم فلا يكون منه واما رعاية الاصلح فغير واجب على
ما سنذكره واحتج المخالف بان الارادة لو تعلقت لغرض
لكان الباري ناقصا لذاته مستكملا بغيره وهو محال واجيب
بان تعلقها بالمراد لذاتها لا لغيرها فرع ارادته غير محدثة

هذا الجواب عن النقض الاول

او كون الفلك الاعلى منها متحركا من المشرق الى المغرب والباقية بالعكس ع

فلا يكون الاتصالات والاوضاع علة للتخصيص لان المحتاج الى المخصص لا يكون مخصصا فيه نظر ع

فلا يكون التخصيص من العلم

وان تعلقت لا لغرض لكان ترجيحا بلا مرجح وهو محال وهذا الشق من الترديد محذوف هنا ومذكور في المصباح ولعل الحذف هنا من النساخ فان الاحتجاج بدونه واه جدا ع

الارادية

على كونه مريدا

قالت المعتزلة ارادته قائمة بذات الله حادثة لا في محل وقالت الكرامية

متصفة حادثة في ذاته لنا وجهان الاول ان وجود كل محدث موقوف

على تعلق القدرة والارادة به فلو كانت ارادته محدثة احتاجت الى ارادة

اخرى ولزم التسلسل الثاني قيام الصفة بنفسها غير معقول

ومع ذلك كان اختصاص ذاته تعالى بها تخصيصا بلا مخصص لان نسبتها

الى جميع الذوات على السواء وكونها لا في محل مفهوم سلبي لا يصلح ان

يكون مخصصا وقيام الصفة الحادثة بذاته ممتنع لما سبق الفصل

الثالث في سائر الصفات وفيه مباحث الاول في السمع والبصر

دلت الحجج السمعية على انه تعالى سميع بصير وليس في العقل ما يصرفها عن

ظواهرها فيجب الاقرار بها فيكون عالما بالمسموعات والمبصرات

حال حدوثها ونفى المعتزلي كونه سميعا بصيرا واستدل بان

الحي ان لم يتصف بهما لكان ناقصا وهو اقناعي لانه متوقف على

ان كل حي يصح ان يتصف بهما وان عدم اتصاف الحي بهما

نقص وللمخالف ان يمنعهما احتج المخالف بوجهين الاول

ان سمعه وبصره ان كانا قديمين لزم قدم المسموع والمبصر

وهو باطل عندكم وان كانا محدثين كان ذاته محل الحوادث وهو

محال واجيب عنه بانهما صفتان تقتضيان الادراك وهو

تعلقهما بالمسموع والمبصر عند وجودهما الثاني ان السمع والبصر

تأثير الحاسة او ادراك مشروط به وتحققهما على الله تعالى محال

واجيب بمنع الصغرى الثاني في الكلام تواتر اجماع الانبياء

عليهم السلام واتفاقهم على انه تعالى متكلم وثبوت نبوتهم

غير متوقف على كلامه فيجب الاقرار به وكلامه ليس بحرف

ولا صوت يقومان بذاته خلافا للحنابلة والكرامية او بغيره خلافا

للمعتزلة بل هو المعنى القائم بالنفس المعبر عنه بالعبارات المختلفة

المتغيرة المغائر

على كون ارادته محدثة

اتفاقا كما قال المعتزلة

اي ذاته تعالى وذوات سائر الحيوانات

للارادة بذاته تعالى كما هو مذهب الكرامية

في نفي قيام الحوادث

اي لغير الصفات الثبوتية اعني التي لا تتوقف افعاله عليها

على هذا المطلوب

وذاته تعالى متصف بهما

للاول يلزم منه قدم المسموع والمبصر

اي عن المسموع والمبصر

اي عبارة عن ادراك المسموع والمبصر

بكونه تعالى متكلما

كون الاصوات والحروف حادثة وامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى

لانهم ذهبوا الى ان معنى كونه تعالى متكلما انه يوجد الاصوات والحروف في الاجسام المخصوصة وهو باطل

للعلم لانهما قد يتخالفان والارادة فانه تعالى امر ابا لهب بالايمان

مع علمه بانه لا يؤمن وامتناع ارادته لا يخالف علمه والاطناب

فى ذلك قليل الجدوى فان كنه ذاته وصفاته محجوب عن نظر العقول

فرع خبر الله تعالى صدق لان الكذب نقص والنقص على الله تعالى

محال **الثالث** فى البقاء ذهب الشيخ الى انه باق ببقاء قائم

بذاته ونفاه القاضى وامام الحرمين والامام واحتجوا

بان البقاء لو كان موجودا لكان باقيا ببقاء ولزم التسلسل

وبان كونه باقيا لو كان لبقاء قائم به لكان واجب الوجود لذاته واجبا

بالغير هذا خلف احتج الشيخ بان الشيء حال حدوثه لا

يكون باقيا والتبدل والتغير ليس فى ذاته ولا فى عدمه ونقيض

بالحدوث **واعلم** ان المعقول من بقاء البارى تعالى امتناع عدمه

وبقاء الحوادث مقارنة وجوده الزمانين فصاعدا وقد عرفت ان البقاء

الامتناع

ابو الحسن الاشعرى

اى البقاء صفة قائمة

وان الله تعالى عندهم باق بذاته

فخر الدين الرازى

والا لامتنع ان يكون موجبا لبقاء الذات

وفيه نظر لانه لا يلزم من ذلك الا كون الواجب لذاته باقيا لصفته لا كونه واجبا بالغير

ثم يصير باقيا ض

اذ الذات ليس باقيا ثم لم يكن ثم صار ذاتا

ولما ابطل المصنف ما احتج به الشيخ اراد ان يحقق معنى بقاء الله تعالى

الامتناع ومقارنة الزمان من المعانى العقلية التى لا وجود لها فى الخارج

الرابع فى صفات اخر اثبتها الشيخ وهى الاستواء واليد والوجه

والعين للظواهر الواردة بذكرها واولها الباقون وقالوا

المراد بالاستواء الاستيلاء وباليد القدرة وبالوجه الوجود

وبالعين البصر والاولى اتباع السلف فى الايمان بها والرد

الى الله تعالى **الخامس** فى التكوين قالت الحنفية التكوين صفة

قديمة مغايرة للقدرة فان متعلق القدرة قد لا يوجد اصلا بخلاف

متعلق التكوين والقدرة متعلقة بامكان الشيء والتكوين بوجوده

قلنا الامكان بالذات لا يكون بالغير والتكوين هو التعلق الحالى

ولذلك يترتب عليه الوجود قال الله تعالى انما امره للشيء ان يقول له

كن فيكون **السادس** فى انه تعالى يصح ان يرى فى الآخرة بمعنى انه

ينكشف لعباده المؤمنين فى الآخرة انكشاف البدر المرئى

من المتكلمين

حنفية

اعنى الممكن

اعنى المكون

فيكون التكوين غير القدرة

خلافا للمعتزلة من غير ارتسام واتصال شعاع به وحصول
مواجهة خلافا للمشبهة والكرامية اما الاول فيدل عليه وجوه
سمعية الاول ان موسى عليه السلام سأل الرؤية فلو استحال لكان سؤاله
جهلا او عبثا والثاني انه تعالى علقها باستقرار الجبل وهو
من حيث هو ممكن فكذا المعلق به الثالث قوله تعالى وجوه
يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة الرابع قوله تعالى كلا انهم عن ربهم
يومئذ لمحجوبون واما الثاني فلتنزهه عن الجهة والمكان واستدل
بان الجسم مرئي لانا نرى الطويل والعريض والطول ليس بعرض
اذ لو كان عرضا لكان قيامه اما بجزء واحد فيكون اكبر مقدارا لا
ينقسم او باكثر فيقوم الواحد بالمتعدد وهو محال والعرض
ايضا مرئي والمصحح مشترك وهو اما الحدوث او الوجود
الاول عدمي فتعين الثاني واعترض عليه بان التاليف

عرض

فانهم ينكرون صحة الرؤية

الا ارتسام صورة المرئي في العين

فانهم انما جوزوا رؤيته تعالى لاعتقادهم كونه تعالى في المكان والجهة ع

ان كان عالما بها ع

اي الجوهر

اي بمحل ذلك العرض اما بجزء واحد

اي فيقوم العرض الواحد بمحل متعدد وهو محال

اي كالجوهر

للرؤية

من الجوهر والعرض

الامام

اذ العدم ماخوذ في مفهوم الحدوث

عرض والصحة عدمية فلا يحتاج الى سبب وان سلم
فلا نسلم وجوب كونه مشتركا وجوديا فان المختلفين قد
يشتركان في لازم واحد والصحة لما كانت عدمية
جاز ان تكون لعدم وان سلم فلم لا يجوز ان يمتنع رؤيته
لفوات شرط او وجود مانع احتج المعتزلة بوجوه
الاول قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار
واجيب بان الادراك هو الاحاطة ولا يلزم من نفي الرؤية
على سبيل الاحاطة نفيها مطلقا وبان معنى الاية لا تدركه
جميع الابصار وذلك لا يناقض ادراك البعض الثاني قوله
لن تراني وكلمة لن للتابيد واجيب بالمنع الثالث قوله تعالى
ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا لانه نفى الرؤية في وقت الكلام
فينتفي في غيره لعدم القائل بالفصل واجيب بان الوحي كلام

اي صحة الرؤية

الاعتراض الثالث

اي الاعتراض الثاني

لان الصحة عبارة عن امكان الرؤية فلا يحتاج الى العلة

العلتين

علته عدمية

بجوابين

فيكون اخص من مطلق الرؤية

اي نفي مطلق الرؤية

اي الرؤية الخامس

يسمع بسمعه سواء لان المتكلم به محجوبًا عن التابع اولم يكن **الرابع**
انه سبحانه استعظم طلب رؤيته ورتب الوعيد والذم عليه
فقال تعالى فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرةً
اي الرؤية — اي الله تعالى
فاخذتهم الصاعقة بظلمهم وقال الذين لا يرجون لقاءنا الآية
اي بظلمهم الرؤية جهرة
والجواب بان الاستعظام لاجل انهم طلبوا ذلك تعنتًا وعنادًا
الخامس ان الابصار في الشاهد يجب اذا كانت الحواس سليمةً
الاول — الثاني — الثالث
والشيء جائز الرؤية ومقابلاً للرائي كالجسم المحاذي له او في حكمه
كالاعراض القائمة به والصورة المحسوسة في المرآة ولم يكن في
المقابل للرائي — الرابع
غاية القرب والبعد واللطافة والصغر ولم يكن بينهما حجاب و
الرابع — الخامس — السادس — السابع — الثامن
الا لجاز ان يكون بحضرتنا جبال لا نراها والستة الاخيرة
اي وان لم يجب الرؤية عند وجود هذه الشرائط لوجب اي
لا يمكن اعتبارها في رؤيته تعالى وسلامة الحاسة حاصلة
الآن فلو صح رؤيته وجب ان نراه الآن واللازم باطل فالملزوم مثله

والجواب بان الغائب ليس كالشاهد فلعل رؤيته يتوقف على شرط
عن الابصار
لم يحصل الآن او لم تكن واجبة الحصول عند هذه الشرائط
كالتعلق التي بعضها الله تعالى للابصار بعد البعث بل يتوقف على هذا الادراك بهذه الشرائط الثمانية
السادس انه تعالى لا يقبل المقابلة والانطباع وكل مرئي مقابل
لان المقابلة من صفات المتحيز والمتمكن
او منطبع في الرائي بالضرورة والجواب بمنع الكبرى ودعوى الضرورة فيها
فالله تعالى لا يكون مرئيا — نقض الحصر
باطل لاختلاف العقلاء فيه والنقض بابصار الله تعالى ايانا و
اي في صدق هذه الكبرى صريح
الله اعلم بالصواب **الباب الثالث في افعاله**
وفيه مسائل **الاول** قال الشيخ ان افعال العباد كلها واقعة
اي قال
بقدرة الله تعالى مخلوقة له وقال القاضي كونها طاعة ومعصية
ولا تاثير لقدرة العبد فيها اصلا
بقدرة العبد وقال امام الحرمين وابو الحسين والحكماء
وذات الافعال الواقعة بقدرة الله تعالى
انها واقعة بقدرة خلق الله تعالى في العبد وقال الاستاذ
ابو اسحق الاسفرايني
المؤثر في الفعل مجموع قدرة الله تعالى وقدرة العبد وقال
جمهور المعتزلة العبد يوجد فعله باختيار نعم ومنهم

بل يكون ذلك لله تعالى وبكيف
بغير الشرائط المعتادات
ثم علمتم انه ليس كذلك

اي عروضه من نفي
الجسمية وكونه
تعالى منزه عن الجهة

فان الله تعالى يبصرنا بالاتفاق
مع انا لا نقابله ولا ننطبع
صورته منا فيه
تعالى الله عن ذلك
فلا يكون الكبرى
كلية صادقة

وانما خص مذهب المعتزلة بالابطال
لانه سيء واضافه الفعل الى قدرة الله
تعالى مطلقا بخلاف مذهب غيرهم ميري

مجبرا

الأول ان الترك ان امتنع عليه حال الفعل كان مجبرا لا
مختارا وان لم يمتنع احتاج فعله الى مرجح موجب لا يكون من العبد
دفعا للتسلسل ويلزم الجبر الثاني انه لو اوجد فعله باختياره
كان عالما بتفاصيله فيحيط بالسكنات المتخللة للحركة البطيئة
وعرف احيازها الثالث لو اختار العبد وناقض مراده
مراد الله تعالى لزم جمعهما او رفعهما او الترجيح بلا مرجح فان
قدرته وان كانت اعظم لكنها بالنسبة على هذا المقدور وعلى
سواء احتجوا بالمعقول والمنقول اما الاول فهو انه العبد
لو لم يكن مختارا لقبح تكليفه واجيب بانه مشترك اذ الامر
عند استواء الدواعي ومرجوحية داعية ممتنع وعند
رجحانه واجب وايضا ان كان معلوم الوقوع وجب وقوعه
وان كان معلوم اللاوقوع امتنع ومع هذا فان الله تعالى

بل يمكن منه

والا يلزم الترجيح من غير مرجح

المعين

اي المعتزلة على ان افعال العباد منوطة باختيارهم

اي الفعل

لكن العقلاء اتفقوا على جواز تكليفه

اي مشترك الالزام

للفعل والترك

الراجح داعي الفعل على داعي الترك

الله تعالى

اي ومع هذا يمكن ان ... بان ... سلمنا ان فعل العبد يجري بمجرد ... الحادثات لكن لا ... انا لا نسلم اذ لو كانت افعاله ... فيه التكليف و ... بالاعراض وليس كذلك فانه تعالى ... لا يسأل عما يفعل ... فانه لا ... والعرف ...

بلغ

لا يسأل عما يفعل واما الثاني فهو الآيات التي اضافت الافعال
الى العباد وعلقتها بمشيتهم كقوله فويل للذين يكتبون الكتاب
بايديهم ان يتبعون الا الظن حتى يغيروا ما بانفسهم بل
سولت لكم انفسكم فطوعت له نفسه من يعمل سوءا يجز به
كل امرئ بما كسب رهين فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر
اعملوا ما شئتم فمن شاء منكم ان يتقدم او يتأخر وعورض
بنحو قوله تعالى خالق كل شيء والله خلقكم وما تعملون من يشاء الله
يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم الثاني الآيات المشتملة
على الوعد والوعيد بها والمدح والذم عليها وهي اكثر من ان
تحصى واجيب بان السعادة والشقاوة جبلية كتبت
له قبله والاعمال امارات وترتب الثواب والعقاب عليها
حسب معرفات لا موجبات الثالث اعتراف الانبياء

وارادة الافعال

مضافة اليهم ومعلقة بمشيتهم كانت واقعة بقدرتهم واختيارهم

اي فان قلت لو كانت السعادة والشقاوة جبلية ولا مدخل للافعال فيها فلم يترتب الثواب والعقاب عليها قلت ترتب الثواب والعقاب عليها ليس من حيث ان الافعال الصالحة موجبات للثواب و الافعال الغير الصالحة موجبات للعقاب بل من حيث ان الافعال امارات للثواب والعقاب فلا يلزم ما ذكرتم

تشير قوله وترتب الثواب والعقاب ... الى سؤال مقدر وجوابه ما ذكرنا

والشقاوة جبلية ولا مدخل للافعال ... والسعادة و ... الشقاوة كتبت للعبد ... قبل وجوده

ذكر الآيات التي اوردها تدل على [illegible] فاعلية الافعال ع

عليهم السلام بذنوبهم كقوله تعالى حكاية عن آدم ربنا ظلمنا انفسنا
وعوض بقوله تعالى حكاية عن موسى ان هي الا فتنتك تضل
بها من تشاء وتهدي من تشاء ونظائره الرابع الآيات الدالة
على ان افعاله لا تتصف بصفات افعال العباد من الظلم و
الاختلاف والتفاوت كقوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة
وما ربك بظلام للعبيد وما ظلمناهم ولو كان من عند
غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ما ترى في خلق الرحمن
من تفاوت واجيب بان كونه ظلما اعتباري بعض
الافعال بالنسبة الينا لقصور ملكنا واستحقاقنا وذلك لا يمنع
صدور اصل الفعل عن الباري تعالى مجردا عن هذا الاعتبار
وانما نفي الاختلاف والتفاوت في القرآن وخلق السموات فعن ع
اذ الكلام فيهما واعلم ان اصحابنا لما وجدوا تفرقة

بديهة بين ما نزاوله وبين ما نحسه من الجمادات وذادهم فلم
المزاوله با چیزی کوشیدن
اي من الحركات
الجبر عن اضافة الفعل الى اختيار العبد مطلقا اجمعوا بينهما
وقالوا الافعال واقع بقدرة الله تعالى وكسب العبد على معنى
ان العبد اذا صمم عزمه فالله تعالى خلق الفعل فيه وهو ايضا مشكل و
لصعوبة هذا المقام انكر السلف على المناظرين فيه تنبيه
لانه يودي
انه تعالى مريد للكائنات من الخير والشر والايمان والكفر
لانه موجد الكل ومبدعه ولانه علم ممن يموت على الكفر عدم
على سبيل الاختيار فيكون مريدا ضرورة فثبت انه تعالى مريد لجميع الكائنات وهو المطلوب
ايمانه فامتنع وجوده والا لامكن انقلاب علمه جهلا فلا يتعلق الا
رادة به احتجت المعتزلة بوجوه الاول ان الكفر غير مامور به
بوجوه اربعة
مع انه تعالى عندكم مريد لجميع الكائنات بل البعض وهو المامورات
فلا يكون مرادا اذ الارادة مدلول الامر الثاني لو
اذ لو كان مرادا لكان مامورا به ع
بالاستقراء
كان الكفر مرادا لوجب الرضا به والرضا بالكفر كفر
لوجوب الرضا بقضاء الله تعالى
الثالث انه لو كان مرادا لكان الكافر مطيعا بكفره لان الطاعة

لان تعظيم العبد ايضا فعل ويكون مؤثرا بقدرته فقط وهو ايضا [illegible]
الله تعالى ولا يكون للعبد فيه مدخل اصلا ونعوذ
المحذورات
الى رفع التكليف واستفادة
او القول بالشريك
عصمنا الله تعالى واياكم من مزال الاقدام في هذا
المقام بالنبي ع

اقد ثبت انه غير مامور به
فلا يكون مرادا واذا لم يكن
مرادا وهو في كلمة الكائنات
فلا يكون الله تعالى مريدا
لجميع الكائنات وهو
المطلوب ع

تحصيل مراد المطاع الرابع قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر
والرضا هو الارادة واجيب بان الامر قد ينفك عن الارادة
كما من المختبر والرضا يأتي بالقضاء دون المقضي عليه و
والخبرة از آزمودن
الطاعة موافقة الامر وهو غير الارادة والرضاء من الله تعالى ارادة
الثواب او ترك الاعتراض وقالت الحكماء الموجود اما خير محض
كالملائكة والافلاك او الخير فيه غالب والمقضي بالذات خير
والشر واقع بالتبع فان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل
شر كثير الثالث في التحسين والتقبيح لا قبح بالنسبة
الى الله تعالى فانه مالك الامور على الاطلاق يفعل ما يشاء و
يختار لا علة لصنعه ولا غاية لفعله واما بالنسبة الينا فالقبح
اي بكون الشيء متعلق الافعال بالنسبة الينا فيتحقق [illegible]
ما نهي عنه شرعا والحسن ما ليس كذلك وقالت المعتزلة القبيح
في نفسه وقبحه يكون لذاته او لصفة قائمة به فيقبح من الله تعالى

بقبح

اي لانها بالذات او لا ينفك عن الذات لا يتبدل ع

اي من الحسن والقبح

كما يقبح منا وكذلك الحسن ثم ان منها ما يستبد العقل بدركه
اي المستقل
ضرورة كحسن انقاذ الغرقى والهلكى وقبح الظلم واستدلالا
كقبح الصدق الضار وحسن الكذب النافع ولذلك يحكم
اي ومن العقل التقبيح والحسن ما ليس العقل مستقلا بدركه لا ضرورة ولا استدلالا ع
بهما المتدين وغيره كالبراهمة ومنها ما ليس كذلك كحسن صوم
متشرع غير متشرع
آخر رمضان وقبح صوم اول شوال قلنا المراد بالحسن و
الرد على المعتزلة فانه لا يمكن للعقلاء فيها
القبح ان كان ما يكون صفة كمال او نقص او يكون ملائما للطبع
كالعلم كالجهل كاللذة
او منافرا له فلا خلاف في كونهما عقليين وان كان ما يتعلق به
كالالم
في الآجل ثواب او عقاب فالعقل لا مجال له فيه كيف وقد
اي في ادراك هذا
بان ان العبد غير مختار في فعله ولا مستبد بتحصيله
ان اريد بتعقل
الرابعة في انه تعالى لا يجب عليه شيء اذ لا حاكم عليه ولانه لو
وجب عليه شيء فان لم يستوجب الذم بتركه لم يتحقق الوجوب
اذ الواجب ما يذم تاركه ع
وان استوجب كان ناقصا لذاته مستكملا بفعله وهو محال

لا حاكم عليه غيره فيسلم وان اريد لا حاكم مطلقا لانسلم ذلك لم لا يجوز ان يكون حاكما على نفسه وهو يوقع قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة

اذ الوجوب ما وجب [illegible]

والمعتزلة اوجبوا امورا منها اللطف وهو ان يفعل ما يقرب
اي بهذا التقريب الى الطاعة
العبد الى الطاعة فقبل هذا التقريب يمكنه ان يفعل ابتداء
عليه
فيكون الوسط عبثا ومنها الثواب على الطاعات فقبل تلك
الاعمال لانها في النعم السابقة فكيف تقتضي مكافأة ومنها العقاب
وهو الثواب
على الكبائر قبل التوبة فقبل من حقه فله عفو ومنها ان
يفعل الاصلح لعباده في الدنيا فقبل الاصلح للكافر الفقير ان
لا يخلق ومنها ان لا يفعل القبيح عقلا لعلمه بقبحه واستغنائه
عنه قياسا على الشاهد وقد عرفت فساد ذلك الخامسة
ان افعاله تعالى لا تعلل بالاغراض لوجوه الاول انه لو فعل
اي بها تحصيل المصالح ودفع المفاسد
لغرض لكان ناقصا لذاته مستكملا بغيره وهو محال لا يقال
غرض تحصيل مصلحة العبد اي تحصيل مصلحة العبد وعدم
تحصيلها ان استويا بالنسبة اليه لم يصلح ان يكون غرضا

داعيا

[illegible]

داعيا الى الفعل والا لزم الاستكمال الثاني ان تحصيل الاغراض
ابتداء مقدور لله تعالى فجعلها غايات عبث وهو ينافي الغرض
للافعال
الثالث الغرض من اختصاص الحادثة المعينة بوقتها المعين ان
وجد قبله لزم ان يكون الحادث ح وان لا يكون الغرض غرض
اي لزم ان تحصل الحادث ح اي قبل هذا الوقت لانتفائه
هذا الحادث وان وجد وقته عاد الكلام في اختصاصه به ولزم التسلسل
اي وان وجد مع هذا الحادث فيكون هذا الغرض ايضا
او التزيد واتفقت المعتزلة على ان افعاله واحكامه معللة برعاية
مصالح العباد لان ما لا غرض فيه عبث وهو على الحكيم محال واجيب
بان العبث ان كان هو الخالي عن الغرض فهو عين الدعوى وان كان
غيره فلا بد من تصويره اولا وتقريره ثانيا السادسة
قالت المعتزلة الغرض من التكليف التعريض لاستحقاق التعظيم
اي كالتعريض العباد والمكلفين
فان التفضل به قبيح قلنا مبناه على القول بالحسن والقبح
اي فان التفضل بتعظيم من غير ان يستحق التعظيم قبيح على الله تعالى
وايضا ومع ذلك فالتفضل انما يقبح ممن يتصور له النفع

[illegible]

٥

والضد واحتج منكروا التكليف بان العبد مجبور كما مر فقبح
تكليفه ولانه ان عرى عن الغرض كان عبثا فيقبح وان كان
لغرض فذلك الغرض لا يكون له لتعاليه عنه ولا لغيره
فانه تعالى قادر على تحصيله ابتداء فيضيع التكليف اجيب
بان حاصل التكليف ايذان من الحق الى الخلق بنزول الثواب
وحلول العذاب على اهل الجنة والنار وفرقان بين السعداء
والاشقياء وحكمه لا تطلب لميته ولا يسأل علته بغرض
ولا يعترض عليه ويسأل ولا يسأل عنه كما قال الله تعالى لا يسأل
عما يفعل وهم يسألون والله عليم بذات الصدور تم الكتاب الثاني

الكتاب الثالث في النبوات وما يتعلق بها

وفيه ثلثة ابواب الباب الاول في النبوة وفيه مباحث الاول
في احتياج الانسان الى النبي لما لم يكن الانسان بحيث يستقل بامر نفسه

من الله تعالى الايذان به

اي الحجة البالغة

هذا الجواب كلام مبني على راي الاشاعرة الذين لا يقولون

بواسطة تدرس ما كلف به

بانك لم خصصت الثواب ببعض والعقاب ببعض

وكان

وكان امر معاشه لا يتم الا بمشاركة آخر من ابناء جنسه ومعاوضة و
معارضة تجريان بينهما فيما يفتقر كلاهما مما يتوقف عليه صلاح الشخص
او النوع احتاج الى عدل يحفظه بشرع يفرضه شارع يختص بايات
ظاهرة ومعجزات باهرة تدعوا الى طاعته وتحث على اجابته و
تصدق في مقالته يوعد المسيء بالعقاب ويعد المطيع بالثواب
وهو النبي عليه السلام الثاني في امكان المعجزات المعجزة امر خارق
للعادة من ترك او فعل مثل ان يمسك عن القوت مدة غير معتادة
لانجذاب النفس الى عالم القدس واستتباعها القوى البدنية
فوقفت عن افعالها فلم يتحلل منه ما يتحلل من غيره
فاستغنى عن البدل كما ان المريض لما اشتغلت قوة الطبيعة
عن تحريك المواد المحمودة بتحليل المواد الردية لم يطلب الغذاء مدة
لو انقطع مثله عنه في غير هذه الحالة هلك واليه الاشارة في قوله

اي بشخص آخر

من غذائه ولباسه وسلاحه وغيرها

اي عوض

ثواب

فالانسان محتاج الى النبي وهو المطلوب

عم لست كاحدكم ابيت عند ربي يطعمني ويسقيني وان يخبر
عن الغيب بان يقع له في اليقظة ما يقع له في النوم فيتصل نفسه
لقوتها ونقائها عن الشواغل البدنية بالملائكة العظام فينتقش
بما فيها من صور الجزئيات الواقعة في عالمنا فانها اسباب و
علل لوجوداتها مدركة لذواتها ولما يتوقف عليها فينتقل منها
الى القوة المتخيلة ومنها الى الحس المشترك فيرى كالمشاهد المحسوس
وهو الوحي وربما يتعلق ويشتد الاتصال فيسمع كلاما منظوما من مشاهد
يخاطبه ويشبه ان يكون نزول الكتب بهذا الوجه او يفعل ما لا يقوى
منته امثاله مثل ان يمنع الماء عن جريانه وينفجر عن خلال اصابعه
وبنانه وذلك بان يسلطه الله تعالى على مواد الكائنات فيتصرف
نفسه فيها كما يتصرف في اجزاء بدنه بسببها فيما يناسب مزاجه
الخاص ويشاركه في طبيعته فيفعل فيه ما يشاء وهذا على راي

الحكماء

الحكماء واما على راينا فالله سبحانه قادر يخص من يشاء من عباده
بالوحي والمعجزة وارسال الملك اليه وانزال الكتب عليه ثم الثالث
في نبوة نبينا عم يدل عليها انه صلى الله عم ادعى النبوة واظهر المعجزة
لانه اتى بالقران وتحدى به ولم يعارض واخبر عن المغيبات كقوله
تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون وقوله لرادك الى معاد وقوله ستدعون
الاية وقوله وعد الله الذين امنوا منكم الاية وقوله عم الخلافة
بعدي ثلثون سنة وقوله اقتدوا باللذين من بعدي ولعمار
تقتلك الفئة الباغية وقتل يوم صفين وللعباس حين اعجز
نفسه عن الفداء اين المال الذي وضعته بمكة عند ام الفضل
وليس معكما احد وقلت ان اصبت فلعبد الله كذا وللفضل
كذا واخباره عن موت النجاشي وما حدث من الفتن و
العلامات كثيرة ببغداد ونار بصطبل وما كان
واقعة

من اقاصيص الاولين وبلوغه هذا المبلغ العظيم في الحكم النظرية
والعملية بغتةً من غير تعلم وممارسة ونقل عنه معجزات
اخر كانشقاق القمر وتسليم الحجر ونبوع الماء من اصابعه وحنين
الجذع وشكاية الناقة وشهادة الشاة المسمومة الى غير ذلك مما ذكر
في كتاب دلائل النبوة فان لم تتواتر كل واحد منها فالمشترك بينها
متواترٌ فيكون نبيًّا لان الرجل اذا قام في محفل عظيم وقال اني رسول
هذا الملك الحكيم فطالبوه بالحجة فقال ايها الملك ان كنت صادقًا
في دعواي فخالف على عادتك وقم من مقامك فيفعل علم بالضرورة
صدقه وايضًا فجميع سيره وصفاته المتواترة كملازمة الصدق
والاعراض عن الدنيا في مدة عمره والسخاوة في الغاية والشجاعة
الى حدٍ لم ينقطع عن احدٍ وان عظم الرعب مثل يوم احدٍ
والفصاحة التي اسكتت مصاقع الخطباء من العرب العرباء والاصرار

على الدعوى

على الدعوى مع ما يرى من المتاعب والمشاق والترفع على الاغنياء
والتواضع مع الفقراء لا تكون الا للانبياء وقالت البراهمة كل ما حسنه
العقل فمقبولٌ وما قبحه فمردودٌ وما يتوقف فيه فمستحسنٌ
عند الحاجة اليه مستقبحٌ عند الاستغناء عنه فان في العقل
ضده وحده عن النبي قلنا البعثة الرسل فوائد لا تحصى منها
ان تعرف الحجة ويحبط الشبهة ويرشد الى ما يتوقف العقل فيه كبعث
الاموات واحوال الجنة والنار ومنها ان يبين حسن
ما يتوقف العقل فيه ويفصل ما حسنه اجمالًا ومنها
ان يعين وظائف الطاعات والعبادات المذكرة للمعبود
المكررة لاستحفاظ التذكر وغيرها ومنها ان يشرع
قواعد العدل المقيم لحيوة النوع ويعلم الصناعات الضرورية
والتي فيها الكملة لامر المعاش ومنها ان يعلم منافع الادوية

وخصايص الكواكب واحوالها التى لا يحصل العلم بها الا بتجربة
متطاولة لا تفى بها الاعمار وايضا فالعقول متفاوتة والكامل
نادر فلا بد من معلم يعلمهم ويرشدهم على وجه يناسب عقولهم
قالت اليهود لا يجوز اما ان يكون فى شرع موسى انه سينسخ او
لا يكون فان كان لزم ان يتواتر ويشتهر لكمال صلابته وان لم يكن
فان كان فيه ما يدل على دوامه امتنع نسخه وان لم يكن لم يتكرر شرعه
فلم يثبت غير مرة قلنا كان فيه ما يشعر بنسخه ولم يتواتر
اذ لم تتوفر الدواعى الى نقله لتوفرها الى نقل اصله او كان فيه ما يدل
على الدوام ولم ظاهرا لا قطعا فلا يمنع النسخ الرابع فى عصمة الانبياء
الجمهور على عصمتهم عن الكفر والمعاصى بعد الوحى والفضيلية
من الخوارج جوزوا عليهم المعاصى واعتقدوا ان كل معصية
كفر واخرون جوزوا الكفر تقية بل اوجبوه لان القاء النفس

فى التهلكة حرام ومنع بانه لو جاز ذلك لكان اولى الاوقات
به وقت اظهار الدعوة فيؤدى الى اخفاء الدين بالكلية والحشوية
جوزوا الاقدام على الكبائر وقوم منعوا عن تعمدها وجوزوا
تعمد الصغائر واصحابنا منعوا الكبائر مطلقا وجوزوا
الصغائر سهوا لنا انه لو صدر عنهم كفر او ذنب لوجب اتباعهم
فيه لقوله تعالى فاتبعوه ولكانوا معذبين باشد العذاب لكان عذابنا
لقوله يضاعف لها العذاب وزاد فى حدود الاحرار ولكانوا
من حزب الشيطان يفعلون ما اراده ولم تقبل شهادتهم واستوجبوا
الذم والايذاء وقد قال تعالى والذين يؤذون الله ورسوله لعنهم
الله فى الدنيا والاخرة ولانعزلوا عن النبوة لان المذنب ظالم او
الظالم لا ينال عهد النبوة لقوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين لا يقال
العهد عهد الامامة لانه ولئن سلم فعهد النبوة بذلك اولى واما قول

تعالى عفا الله عنك وقوله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر
ونحوهما محمولة على ترك الاولى واما واقعة آدم فانها كانت قبل
نبوته اذ لم تكن له امة ولقوله تعالى ثم اجتباه ربه واما قول
ابراهيم هذا ربي فعلى سبيل الفرض وقوله بل فعله كبيرهم فعلى
سبيل الاستهزاء واسناد الفعل الى السبب لان تعظيم الكفار
للصنم الاكبر حملهم على ذلك ونظره في النجوم كان للاستدلال في
التفكر عن صنعته وقوله اني سقيم اما اخبار عن سقم حالي او
متوقع استقبالي فلا كذب واما اخفاء يوسف حريته فلا شفقة
عن القتل واما همه فبجبلته اذ خطرات وجعله سقاية في رحل اخيه
كان لمواطأته وما صدر من اخوته لم يكن حال نبوتهم ان سلم
انهم انبياء واما قصة داود فلم يثبت على ما ذكر والآية تحتمل
غيره واما قبل الوحي فالاكثر في منع الكفر وافشاء الذنب

والاصرار عليه فلا يزول عنه الثقة بالكلية وجوزوه على الندور
لقصة اخوة يوسف والروافض اوجبوا العصمة مطلقا **تنبيه**
العصمة ملكة نفسانية تمنع عن الفجور وتتوقف على العلم بمثالب المعاصي
ومناقب الطاعات وتتأكد في الانبياء بتتابع الوحي و
على التذكر
الاعتراض على ما يصدر منه سهوا والعتاب على ترك الاولى
وقيل هي كون الشخص بحيث يمتنع الذنب عنه بخاصية
في نفسه او بدنه ومنع بانه لو كان كذلك لما استحق المدح
على عصمته ولا امتنع تكليفه وبقوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم
ولولا انه تبيننا ك **الخامس** في تفضيل الانبياء على الملائكة
ذهب اليه اكثر اصحابنا والشيعة خلافا للحكماء والمعتزلة
والقاضي وابي عبد الله الحليمي منا في الملائكة العلوية **حجج**
الاولون بوجوه الاول انه تعالى امر الملائكة بسجود آدم
والحكيم لا يأمر الافضل بخدمة المفضول الثاني ان آدم
ص كان اعلم من الملائكة لانه كان يعلم الاسماء دونهم فكان
افضل لقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
الثالث ان طاعة البشر اشق لانها مع الموانع من الشهوة

والغضب والوسوسة ولانها تكليفية مستنبطة بالاجتهاد
وطاعة الملك فانها جبلية منصوص عليها فيكون افضل لقوله
عليه السلام افضل العبادات احمزها اي اشقها الرابع قوله تعالى ان
وآل عمران صح
الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم على العالمين ترك العمل
به فيمن لم يكن نبيا من الآلين فيبقى معمولا به في حق الانبياء
واحتج الآخرون ايضا بوجوه الاول قوله تعالى لن يستنكف المسيح
ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون الثاني اطراد
تقديم ذكرهم على ذكر الانبياء الثالث قوله تعالى لا يستكبرون
عن عبادته استدل بعدم استكبارهم على ان البشر ينبغي
ان لا يستكبر ولانها سبب ذلك علم لم يثبت تفضيلهم الرابع
قوله تعالى ولا اقول لكم اني ملك وقوله تعالى الا ان تكونا ملكين
الخامس الملك معلم النبي والرسول فيكون افضل من المتعلم
والمرسل اليه السادس الملائكة ارواح مبراة عن الرذائل
والآفات النظرية والعملية مطلعة على اسرار الغيب
قوية على الافعال العجيبة سابقة في الخيرات مواظبة
على محاسن الاعمال لقوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم

ويفعلون ما يؤمرون يسبحون الليل والنهار لا يفترون
السادس في الكرامات انكرها المعتزلة الا ابا الحسين والاستاذ
منا لنا قصة آصف ومريم واصحاب الكهف احتجوا بان
الخوارق لو ظهرت على غير الانبياء لالتبس النبي بالمتنبي
قلنا بل يتميز النبي بالتحدي والدعوى الباب الثالث لاح
في الحشر والجزاء وفيه مباحث الاول في اعادة المعدوم
وهي جائزة خلافا للحكماء والكرامية والبصرية من المعتزلة لنا انه
لو امتنع وجوده بعد عدمه فاما ان يمتنع لذاته او لشيء من لوازمه
فيمتنع ابتداء او لشيء من عوارضه فيمكن عند ارتفاعه
والنظر الى ذاته من حيث هو احتجوا بوجوه الاول انه نفي
محض فلا يحكم عليه بامكان العود الثاني انه لو وقع لم يتميز
عن مثله المبتدأ معه حال عوده الثالث انه لو امكن
لامكن اعادة الوقت المبتدأ فيه واعادته فيه فيكون
مبتدأ معادا معا وهو محال والجواب عن الاول ان قولكم لا يحكم
عليه حكم وهو منقوض بالحكم على ما لم يوجد بعد وعلى الممتنع ونفس المعدوم وعن
الثاني ان لكل مثلين فيهما يتميزان بالشخص في الخارج لا محالة وان
اشتبه علينا والا لم يكونا مثلين بل هو هو وعن الثالث

ويعملون

ان اعادة ذلك الوقت لا يستلزم كونه مبتدأ فانه امر يعرض
له باعتبار وهو كونه غير مسبوق بحدوث البتة **الثاني**
في حشر الاجسام اجمع المليون على انه تعالى يحيي الابدان بعد
موتها وتفرقها لانه ممكن عقلا والصادق خبر عنه فيكون
حقا **اما الاول** فلان اجزاء الميت قابلة للجمع والحيوة و
الالم تتصف بها قبل والله تعالى عالم باجزاء كل شخص
على التفصيل الاسبق وقادر على جمعها وايجاد الحيوة فيها
لشمول قدرته للممكنات فثبت ان احياء الابدان ممكن
واما الثاني فلانه ثبت بالتواتر انه صلعم كان يثبت المعاد البدني
ويقول به واليه اشار حيث قال عز وجل قل يحييها
الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم **قيل** لو اكل
انسان انسانا اخر وصار جزءا منه فالماكول اما ان يعاد في
الآكل او الماكول واياما كان فلا يعود احدهما بتمامه وايضا
فالمقصود من البعث اما الايلام او الالتذاذ او دفع الالم
والاول لا يليق بالحكيم والثاني محال لان كل ما يتخيل لذة في
عالمنا فهو دفع الم ويشهد له الاستقراء والثالث يكفي فيه

فيه الابقاء على العدم فيضيع البعث **واجيب** عن الاول
بان المعاد من كل واحد اجزاؤه الاصلية التي هي الانسان
فانها هي الباقية من اول عمره الى آخره اي ضيع لنفسه لا الهيكل المتبدل
المغفول عنه في اكثر الاحوال والماكول فضل من المغتذي
فلا يعاد فيه وعن الثاني ان فعله لا يستدعي غرضا وان سلم
فالمقصود هو الالتذاذ والاستقراء ممنوع وان سلم فلم لا يجوز
للابذی
ان يكون لذات الاخرة مشابهة للذات الدنيا
في الصورة لا في الحقيقة **تنبيه** اعلم انه لم يثبت انه تعالى
يعدم الاجزاء ثم يعيدها والتمسك بنحو قوله تعالى كل شيء هالك
ضعيف لان التفرق ايضا هلاك **الثالث** في الجنة والنار
قالت النفاة الجنة والنار اما ان يكونا في هذا العالم فتكونان
اما في عالم الافلاك وهو باطل لانها لا تنخرق ولا تخالط الفاسدات واما
في عالم العناصر فيكون الحشر تناسخا او في عالم آخر وهو باطل لان
هذا العالم كروي فلو فرضت كرة اخرى حصل بينهما خلاء وهو محال
ولان العالم الثاني لو حصل فيه العناصر لكانت مماثلة لهذه العناصر
مائلة الى احيازها مقتضية للحركة اليها ولكانت ساكنة في احياز ذلك

دائما صح

العالم طبعا او قسرا وكلاهما محالان **والجواب** لم لا يجوز ان تكونا
في هذا العالم كما قيل الجنة في السماء السابعة لقوله تعالى عند
سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقوله صلعم سقف الجنة عرش
الرحمن وامتناع الخرق ممنوع والنار تحت الارضين والفرق
بين هذا والتناسخ انه رد النفس الى بدنها المعاد والمؤلف
من اجزائه الاصلية والتناسخ رد النفس الى مبتدإ او في عالم
آخر ولزوم بساطة كل محيط واستلزامها كرية الشكل وامتناع
الخلاء كلها ممنوعة وان سلم فلم لا يجوز ان يكون هذا العالم و
ذلك من كوزين في ثخن كرة اعظم منهما ووجوب تماثل عنصري
العالمين مطلقا ممنوع لامكان الاختلاف في الصورة او الهيولى
وان حصل الاشتراك في الصفات واللوازم **فرع** الجنة والنار
مخلوقتان خلافا لابي هاشم والقاضي عبد الجبار **لنا** قوله تعالى
جنة عرضها السموات والارض اعدت للمتقين لا يقال
انما يكون عرضها عرضهما اذا وقعت في احيازهما وذلك انما يكون بعد
فنائهما لاستحالة تداخل الاجسام لان المراد ان عرضها كعرضهما لقوله تعالى
عرضها كعرض السماء والارض ولان عرضها لا يكون عين عرضهما

عرضها مثل ص

وله

وقوله تعالى واتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين
واسكان آدم في الجنة واخراجه عنها **قالوا** ابو هاشم والقاضي لو كانت الجنة مخلوقة
لما كانت دائمة لقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه والتالي
باطل لقوله تعالى اكلها دائم اي مأكولها **قلنا** معنى قوله تعالى كل شيء
هالك ان كل شيء مما سواه فهو هالك معدوم في حد ذاته وبالنظر اليه
مذهب مولانا ان العدم يطرء عليه وان سلم فمخصوص جمعا
بين الادلة وايضا قوله تعالى اكلها دائم متروك الظاهر لان المأكول
لا محالة يفنى بل المعنى انه كلما فني شيء منه حدث عقيبه مثله
وذلك لا ينافي عدم الجنة طرفة عين **الرابع** في الثواب والعقاب
قالت البصرية الثواب على الطاعة حق على الله تعالى واجب
عليه لانه انما شرع التكاليف الشاقة لغرض لاستحالة
العبث عليه تعالى وعود الفوائد اليه وذلك الغرض اما حصول
نفع او دفع ضرر والثاني باطل لانه لو ابقانا على العدم
لاسترحنا ولم نحتج الى تلك المشاق والاول اما ان يكون
منفعة سابقة وهو مستقبح عقلا ولاحقة وهو المطلوب
وايضا فقوله جزاء بما كانوا يعملون وامثاله يدل على

ان العمل يستدعي الثواب **قلنا** قد ثبت انه لا غرض لفعله ولا علة لحكمه
ومع ذلك فلم لا يكفي سوابق النعم والاستقباح ممنوع وكيف وقد
المعتزلة اوجبوا الشكر والنظر في المعرفة عقلا لما سبق من
نعمه والآية تدل على الوجوب ولفظ الجزاء يكفي لاطلاقه لكون
الفعل علامة ودليلا **وقالت** المعتزلة والخوارج انه يجب عليه
تعالى عقاب الكافر وصاحب الكبيرة لان العفو تسوية
بين المطيع والعاصي ولان شهوة الفسوق مركبة فيه فلو لم
يكن يجب نقطع بالعقاب لكان ذلك اغراء منه عليه ولانه
تعالى اخبر بان الكافر والفاسق يدخلان النار في مواضع شتى
والخلف في خبره محال **والجواب** عن الاول انه وان لم يعذب
العاصي لكنه لا يثيبه اثابة المطيع فلا تسوية وعن الثاني
ان تغليب طرف العقاب بالتهديد والتوعيد كاف في الاحجام
وتوقع العفو قبل التوبة كتوقعه بالتوبة وعن الثالث
انه لا يدل شيء منها على وجوب العقاب نفسه ثم قالوا في وعيد
صاحب الكبيرة لا ينقطع كوعيد الكافر لوجوه الاول الآيات
المشتملة على لفظ الخلود في وعيدهم كقوله تعالى بلى من كسب سيئة

لاحو

ومن

ومن يعص الله ورسوله ومن يقتل مؤمنا متعمدا **الثاني** قوله تعالى
في صفتهم وما هم عنها بغائبين **الثالث** ان الفاسق
يستحق العقاب بفسقه وذلك يسقط ما استحقه من
الثواب لما بينهما من التنافي **واجيب** عن الاول بان الخلود
هو المكث الطويل واستعماله بهذا المعنى كثير وعن الثاني بان المراد
من الفجار الكاملون في الفجور وهم الكفار بدليل قوله تعالى اولئك
هم الكفرة الفجرة وتوفيقا بينه وبين الآيات الدالة على اختصاص العذاب
بالكفار كقوله ان الخزي اليوم والسوء على الكافرين انا
قد اوحي الينا ان العذاب على من كذب وتولى كلما القي فيها
فوج سألهم خزنتها الم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير
فكذبنا وقلنا لا يصليها الا الاشقى الذي كذب وتولى يوم
لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه والفاسق مؤمن لقوله تعالى
وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ولهذا قطع مقاتل
بن سليمان والمرجئة بانهم لا يعاقبون وعن الثالث
بمنع الاستحقاق فيهن ومنافاتهما وبان استحقاق العقاب
لو احبط استحقاق الثواب ما ان يحبط منه شيء على طريقة

الموازنة كما هو مذهب ابي هاشم او لا ينحبط كما هو مذهب ابيه
وكلاهما باطلان اما الاول فلان تاثير كل منهما في عدم
الآخر اما ان يكون معًا او على سبيل التعاقب والاول محال
لاستلزام وجودهما حال عدمهما وكذا الثاني لان المغلوب المحبط
لا يعود غالبًا واما الثاني فلانه الغاء للطاعة وتضييع لها
وهو باطل لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره واما
اصحابنا فقالوا الثواب فضل من الله تعالى والعقاب عدل
منه والعمل دليل وكل ميسر لما خلق له يخلد المؤمن
الموفق للطاعات في جنانه وفاء عنه بوعده ويعذب الموفق
الكافر المعاند في نيرانه ابدا بمقتضى وعيده وينقطع وعيد
المؤمن العاصي لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا
يره ولا يرى العبد الخلاص من العذاب وقوله تعالى ان الله تعالى
يغفر الذنوب جميعا ولقوله عليه السلام من قال لا اله الا الله دخل الجنة
ويرجى عفو الكافر البالغ في اجتهاده الطالب للهدى من فضله
ولطفه فان قيل القوى الجسمانية لا تقوى على افعال
غير متناهية لانها تنقسم بانقسام محلها فتنصف مثلا

تحريك

اذا فرض جسمي فاما ان يحرك حركات متناهية فيكون الكل
ضعف تحريك الجزء لان نسبة الاثرين كنسبة المؤثرين
وضعف المتناهي متناه او يحرك حركات غير متناهية
فكذا القوة ان لم تزد عليها لان الشيء مع غيره كهو لا معه وان
زادت وقعت الزيادة على غير المتناهي من الجهة التي هو
بها غير متناه وهو محال وايضا فالمؤلفة مؤلفة من العناصر
والحرارة لا تزال تنقص الرطوبة حتى تزول بالكلية وتفضي
الى انطفاء الحرارة وخراب البدن فكيف يدوم الثواب و
العقاب وايضا دوام الحرق مع دوام الاحتراق غير معقول
قلنا اما الاول فمبني على نفي الجوهر الفرد وعلى سريان
القوة في محلها وان جزء القوة قوة والبرهان لم يتم عليها
ومع ذلك فانه منقوض بحركات الافلاك ومدفوع عنا لان
القوى عندنا عرض فلعله يفنى ويتجدد واما الثاني
فممنوع لان القول بالمزاج وتركب المواليد عن العناصر
ليس بيقيني وتاثير الحرارة في الرطوبة انما يفضي الى افنائها
لو امتنع ورود الغذاء على البدن بمقدار ما يتحلل منه وكذا

الثالث لان اعتدال المزاج ليس شرطا للحيوة عندنا وايضا
فان من الحيوانات ما يعيش في النار ويلتذ به فلا يبعد ان يجعل
الله تعالى بدن الكافر بحيث يتألم بالنار ولا يحترق ولا يموت
الخامس في العفو والشفاعة لاصحاب الكبائر اما الاول
فلقوله تعالى هو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن
السيئات وقوله تعالى او يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير
والاجماع على انه عفو وهو انما يتحقق بترك العقاب المستحق
والمعتزلة منعوا العذاب على الصغائر قبل التوبة والكبائر بعدها
فالعفو هو الكبائر قبلها قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك
به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اي قبل التوبة والا لم يبق
الفرق ولا التعليق بالمشية على رأيهم وقوله وان ربك لذو
مغفرة للناس على ظلمهم وامثال ذلك كثيرة واما الثاني
فلانه تعالى امر النبي بالاستغفار لذنوب المؤمنين
وقال واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وصاحب
الكبيرة مؤمن لما مر فيستغفر له صيانة لعصمته و
يقبل منه تحصيلا لمرضاته لقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك

فترضى

فترضى وقوله صلعم شفاعتي لاهل الكبائر من امتي **احتجوا**
بقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا
وقوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع وقوله
تعالى من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة
وقوله وما للظالمين من انصار **واجيب** بانها غير
عامة في الاعيان ولا في الازمان وان ثبت عمومها فهي
مخصوصة بما ذكرنا **السادس** اثبات عذاب القبر يدل
عليه قوله تعالى في آل فرعون النار يعرضون عليها
غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون
اشد العذاب وفي قوم نوح اغرقوا فادخلوا نارا والفاء
للتعقيب وقوله تعالى حكاية ربنا امتنا اثنتين و
احييتنا اثنتين وذلك دليل على ان في القبر حيوة وموتا
آخر **احتج** المخالف بقوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا
الموتة الاولى وقوله تعالى وما انت بمسمع من في القبور
واجيب عن الاول بان معناه ان نعيم الجنة لا ينقطع بالموت
كما انقطع نعيم الدنيا به لا وصف الموت فان الله تعالى

احيى كثيرًا من الناس فى زمان موسى وعيسى صلعم
واماتهم ثانيًا وعن الثانى بان عدم اسماعه لا يستلزم عدم
ادراك المدفون **السابع** فى ساير السمعيات من الصراط و
الميزان وتطاير الكتب واحوال الجنة والنار والاصل فيها
انها امور ممكنة اخبر الصادق عن وقوعها فيكون حقًا **الثامن**
فى الاسماء الشرعية الايمان فى اللغة التصديق وفى الشرع
عبارة عن تصديق الرسول بكل ما علم مجيئه صلعم به عندنا وعن
كلمتى الشهادة عند الكرامية وعن امتثال الواجبات و
الاجتناب عن المحرمات عند المعتزلة وعن مجموع ذلك عند
اكثر السلف والذى يدل على خروج العمل عن مفهومه عليه
عطفه
فى قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات وقوله تعالى والذين
آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم واما قوله تعالى وما كان الله
ليضيع ايمانكم فمعناه ايمانكم بالصلوة الى بيت المقدس
وايضا فحمله على الصلوة وحدها يكون على طريق المجاز وقوله صلعم
الايمان بضع وسبعون شعبة افضلها قوله لا اله الا
الله وادناها اماطة الاذى عن الطريق فمعناه شعب

الايمان لان اماطة الاذى غير داخلة فيه وفاقًا

الباب الثالث فى الامامة وفيه مباحث

الاول فى وجوب نصب الامام اوجبه الامامية
والاسماعيلية على الله تعالى والمعتزلة والزيدية علينا
عقلًا **واصحابنا** سمعًا ولم يوجبه الخوارج مطلقًا **لنا**
مقامان بيان وجوبه علينا وعدم وجوبه على الله
تعالى اما الاول فلان نصب الامام يدفع ضررًا ~~لا~~
لا يندفع الا به لان البلد اذا شغر عن رئيس قاهر
يامر بالطاعات وينهى عن المعاصى ويدرء بأس
الظلمة عن المستضعفين استحوذ عليهم الشيطان
وفاش فيه الفسوق والعصيان وشاع الهرج
الهرج والمرج
والمرج ودفع الضرر عن النفس بقدر الامكان واجب
باجماع الانبياء واتفاق العقلاء **فان قيل** ويحتمل
مفاسد ايضا اذ ربما استنكف الناس عن طاعته فيزداد
الفساد ويستولى عليهم فيظلمهم او يحتاج لدفع المعارض
وتقوية الرسالة باسنه الى مزيد مال فيغصب منهم

قلنا احتمالات مرجوحة ملغاة وترك الخير الكثير
لاجل الشر القليل شر كثير واما الثاني فلانا بينا
انه لا يجب عليه تعالى شيء بل هو الموجب لكل شيء احتج الامامية
بانه لطف لانه اذا كان امام كان حال المكلف الى القبول
الطاعات والاحتراز عن المعاصي اقرب مما اذا لم يوجد
واللطف على الله تعالى واجب قياسا على التمكين **والجواب**
بعد تسليم المقدمات الباطلة ان اللطف الذي ذكرتموه
انما يحصل لو وجد امام ظاهر قاهر يرجى ثوابه ويخشى عقابه
وانتم لا توجبونه كيف ولم يتمكن من عهد النبوة الى
ايامنا امام على ما وصفتموه **الثاني** في صفات الائمة
الاولى ان يكون مجتهدا في اصول الدين وفروعه ليتمكن
من ايراد الدليل وحل الشكوك والحكم والفتوى [illegible]
في الوقايع الثانية ان يكون ذا راي وتدبير يدبر
الحرب والسلم وسائر امور السياسة الثالثة
ان يكون شجاعا لا يجبن عن القيام بالحرب ولا يضعف
قلبه عن اقامة الحدود ثم تساهلوا في الصفات

الثلثة وقالوا ينصب من كان موصوفا بها الرابعة ان
يكون عدلا لانه متصرف في رقاب الناس واموالهم
وابضاعهم الخامسة والسادسة العقل والبلوغ و
السابعة الذكورة فانهن ناقصات عقل ودين
الثامنة الحرية لان العبد مستحقر في الناس مشتغل
لخدمة السيد التاسعة كونه قرشيا خلافا
للخوارج **وجمع** من المعتزلة لنا قوله صلعم الائمة من قريش
واللام في الجمع حيث لا عهد للعموم وقوله عليه السلام الولاة
من قريش ما اطاعوا الله واستقاموا لامره ولا يشترط
فيهم العصمة خلافا للاسمعيلية والاثنا عشرية **لنا**
انا سنبين ان شاء الله تعالى امامة ابي بكر والامة
اجمعت على كونه غير واجب العصمة لا اقول انه غير معصوم
احتجوا بان وجه الحاجة اما ان المعارف الالهية لا تعلم
الا منه كما هو مذهب اصحاب التعليم او تعليم الواجبات
العقلية او تقريب الخلق الى الطاعات كما هو مذهب الاثنا عشرية
وذلك لا يحصل الا اذا كان الامام معصوما وبان احتياج
الناس الى الامام لجواز الخطاء عليهم فلو جاز الخطاء
عليه ايضا لاحتاج الى امام آخر ويتسلسل وبقوله تعالى

اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي
الظالمين واجيب عن الاولين بمنع المقدمات وعن
الثالث بان الآية يدل على ان شرط الامام ان لا يكون
مشتغلا بالذنوب التي تنثلم بها العدالة ان يكون معصوما
الثالث فيما يحصل الامامة الاجماع على ان تنصيص الله
تعالى ورسوله والامام السابق اسباب مستقلة في ذلك
انما الخلاف فيما اذا بايعت الامة مستعدا لها او
استولى بشوكته على خطط الاسلام فقال بهما اصحابنا
والمعتزلة لحصول المطلوب بهما وقال الزيدية كل
فاطمي عالم خرج بالسيف وادعى الامامة صار اماما
وانكرت الامامية ذلك مطلقا واحتجوا بوجوه الاول
ان اهل البيعة لا تصرف لهم في امر غيرهم فكيف يولونه
عليهم الثاني ان اثبات الامامة بالبيعة قد يفضي الى
الفتنة لاحتمال ان يبايع كل فرقة شخصا ويقع بينهم التحارب
الثالث ان منصب القضاء لا يحصل بالبيعة فكذا الامامة
الرابع الامام نائب الله تعالى ورسوله فلا يثبت خلافته
الا بقول الله تعالى او بقول رسوله واجيب عن الاول
بانه منقوض بالشاهد والحاكم وعن الثاني ان الفتنة

تندفع

تندفع بترجيح الاعلم الاورع الاسن الاقرب الى
الرسول وعن الثالث بمنع الاصل سيما اذا شغرت البلاد
عن الامام وعن الرابع لم لا يجوز ان يكون اختيار الامة اي
او ظهور الشوكة كاشفا عن كونه اماما نائبا لله تعالى ولرسوله
ودليلا عليه الرابع في امامة الدليل على ان الامام الحق بعد رسول الله
ابو بكر وخالفت الشيعة فيه جمهور المسلمين ويدل عليه وجوه الاول
قوله تعالى وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم
في الارض كما استخلف الذين من قبلهم فالموعود بالاستخلاف
والتمكين اما علي ومن قام بالامر بعده او ابو بكر ومن بعده والاول
باطل اجماعا فتعين الثاني الثاني قوله تعالى ستدعون الى
قوم اولي بأس شديد تقاتلونهم او يسلمون ف
الداعي المخلفين لقتالهم ليس بمحمد عليه لقوله تعالى قل
لن تتبعونا ولا علي لانه ما حارب الكفار في ايام خلافته
ولا من ملك بعده وفاقا فتعين من كان قبله الثالث
انه صلعم استخلفه في الصلوة ايام مرضه وما عزله فبقي
كونه خليفة في الصلوة بعد وفاته واذا ثبت خلافته
فيها ثبت في غيرها لعدم القائل بالفصل الرابع الخلة

الشيعة

بعدي ثلثون سنة ثم يصير بعد ذلك ملكا عضوضا وكانت خلافة الشيخين ثلاثة عشر سنة وخلافة عثمان اثنى عشر سنة وخلافة علي خمس سنين وهذا دليل واضح على خلافة الائمة الاربعة رضي الله عنهم الخامس ان الامة اجمعوا على امامة الاشخاص الثلاثة وهم ابو بكر وعلي والعباس وبطل القول بامامة علي والعباس فتعين القول بامامته اما الاجماع فمشهور مذكور في كتب السير والتواريخ واما بطلان القول بامامتهما فلانه لو كان الحق لاحدهما لنازع ابا بكر وناظره و اظهر عليه حجته ولم يرض بخلافته فان الرضاء بالظلم ظلم قيل الحق كان لعلي رض الا انه اعرض عنه تقية قلت كيف وكان هو في غاية الشجاعة و الشهامة وكانت فاطمة الزهراء مع علو شانها زوجة له واكثر صناديد القريش وساداتهم معه كالحسن والحسين والعباس مع علو منصبه فانه قال له امدد يدك لابايعك حتى يقول الناس بايع عم رسول الله ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان والزبير مع

غاية

مع غاية شجاعته سل السيف وقال لا ارضى بخلافة ابي بكر وابو سفيان رئيس مكة وراس بني امية قال ارضيتم يا بني عبد مناف ان يلي عليكم تيم والانصار نازعهم ابو بكر ومنعهم الخلافة وكان ابو بكر رض الله عنه شيخا ضعيفا خاشعا سليما عديم المال قليل الاعوان احتجت الشيعة على امامة علي رض بوجوه الاول قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون فالمراد من الولي اما الناصر او المتصرف لا غير تقليلا للاشتراك والاول باطل لعدم اختصاص النصرة بالمذكور فتعين الثاني فثبت ان المؤمن الموصوف يستحق التصرف في امور المسلمين والمفسرون ذكروا ان المراد منه علي بن ابي طالب رض لانه كان يصلي فسأله سائل فاعطاه خاتمه راكعا والمستحق للتصرف هو الامام فثبت انه امام ويقرب منه قوله عم من كنت مولاه فعلي مولاه الثاني قوله صلعم انت مني بمنزلة هرون من موسى وكان هرون خليفة لقوله تعالى اذ قال موسى لاخيه هرون اخلفني في قومي الا انه توفي قبله عليهما السلام الثالث قوله صلعم سلموا على

امير المؤمنين. واخذ بيده هذا خليفتي فيكم بعد موتي
فاسمعوا واطيعوا له الرابع ان الامة اجمعوا على امامة
احد الاشخاص الثلاثة وبطل القول بامامة ابي بكر وعباس
رض لما ثبت ان الامام يجب ان يكون واجب العصمة وان
يكون منصوصا عليه وهما لم يكونا واجبي العصمة ولا منصوصا
عليهما بالاتفاق فتعين القول بامامة علي رض الخامس
انه لا بد ان يكون الرسول صلعم نص على امام منه معين تكميلا
لامر الدين واشفاقا على الامة ولم ينص لغير ابي بكر
وعلي بالاجماع ولا لابي بكر والا لكان توقيفه الامر
على البيعة معصية فتعين تنصيصه لعلي السادس ان
عليا كان افضل الناس بعد رسول الله لانه ثبت بالاخبار
الصحيحة ان المراد من قوله تعالى آية وانفسنا وانفسكم
علي ولا شك انه ليس نفس محمد صلعم بعينه بل المراد به اما
انه بمنزلته او هو اقرب الناس اليه وكل من كان كذلك فهو
افضل الخلق بعده ولانه كان اعلم الصحابة لانه كان
اشدهم ذكاء وفطنة واكثرهم تدبرا وروية ولكان
حرصه على التعلم اكثر واستماع الرسول بارشاده وتربيته

اتم وابلغ ولانه كان مقدما في فنون العلوم الدينية اصولها وفروعها
فان اكثر فرق المتكلمين ينتسبون اليه ويسندون اصول
قواعدهم الى قوله والحكماء يعظمونه غاية التعظيم والفقهاء
يأخذون برأيه وقد قال صلعم اقضيكم علي وايضا فاحاديث
كثيرة كحديث الطير وحديث خيبر وردت شاهدة
على كونه افضل والافضل يجب ان يكون اماما والجواب
عن الاول ان عموم النص غير مسلم ان حمل الجمع على الواحد
متعذر بل المراد منه هو الكافي وعن الثاني ان معناه
التشبيه في الاخوة والقرابة وعن الثالث ان معظم اخبار
غير متواترة ولا صحيحة عندنا فلا تقوم حجة علينا
وعن الرابع انا لا نسلم وجوب العصمة ووجوب التنصيص وعدم
النص في شأن ابي بكر رض وعن الخامس ان تفويض الامر
الى المكلفين لعله كان اصلح وعن السادس انه معارض بمثله
والدليل على ان افضلية ابي بكر رض قوله تعالى وسيجنبها
الاتقى الذي فان المراد به اما ابو بكر او علي وفاقا
والثاني مدفوع لقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة
تجزى وكل من كان اتقى كان اكرم عند الله تعالى وافضل

لان عليا رض نشأ في تربيته
وانفاقه وذكر نعمة تجزى

لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقيكم وقوله صلعم ما طلعت الشمس ولا غربت
على احد بعد النبيين والمرسلين افضل من ابي بكر وقوله صلعم
لابي بكر وعمر هما سيدا كهول اهل الجنة ما خلا النبيين والمرسلين

الخامس في فضل الصحابة يجب تعظيمهم والكف عن مطاعنهم
فان الله تعالى اثنى عليهم في مواضع كثيرة منها قوله تعالى والسابقون
الاولون من المهاجرين والانصار وقوله تعالى يوم لا يخزي الله
النبي والذين امنوا معه وقوله والذين معه اشداء
على الكفار رحماء بينهم وقال صلعم لو انفق احدكم ملء الارض
ذهبا ما بلغ مد احدهم ولا نصيفه وقال اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم
اهتديتم وقال الله الله في اصحابي لا تتخذوهم بعدي
غرضا من احبهم فبحبي احبهم ومن ابغضهم فببغضي
ابغضهم ومن اذاهم فقد اذاني ومن اذاني فقد
ومن اذى الله اذى الله فيوشك ان ياخذه وما نقل من المطاعن
فله محامل وتاويلات ومع ذلك فلا تعادل
ما ورد في مناقبهم وحكي من اثارهم نفعنا الله
بمحبتهم اجمعين وجعلنا لهديهم وعصمنا الله عن زيغ
الظالمين وبعثنا يوم الدين في عداد الهادين بفضله
العظيم ومنه العميم انه سميع عليم والله اعلم

عبد الكريم

هو العزیز

مژده ای دل که مسیحا نفسی می آید که ز ا
بوی کسی می آید از غم هجر مکن نال
که دوش زده ام فالی و فریادرسی می آید
وادی ایمن نه منم خرم و بس موسی آنجا بامید ق
هیچکس نیست در کوی تواش کار نیس
نجا بطریق هوسی می آید جرعه ده که بمیخ
رم هر حریفی ز پی ملتمسی می آید خبر بلبل ا
برسید که من ناله میشنوم کز قفسی می آید
ید دل حافظ یاران شاهبازی بشک
د گفتم غم تو دارم گفتا غمت